# 150 يومًا
# في تاريخ مصر

أسامة هيكل

حقيقة في زمن الكذب

الدار المصرية اللبنانية

# 150 يومًا
# في تاريخ مصر

## حقيقة في زمن الكذب

هيكل ، أسامة .
150 يوما في تاريخ مصر: حقيقة في زمن الكذب/ أسامة هيكل
.ـ ط1.ـ القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، 2013.
248 ص ؛ 21 سم.
تدمك : 1 - 167 - 427 - 977 - 978
1- مصر - تاريخ - العصر الحديث.
2- مصر - تاريخ - الثورات.
أ - العنوان .          962
رقم الإيداع : 3621 / 2013

©
الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com


الطبعة الأولى : ربيع أول 1434هـ - يناير 2013م

# 150 يومًا في تاريخ مصر

## حقيقة في زمن الكذب

---

أسامة هيكل

الدار المصرية اللبنانية

# إهـــداء

- إلى ابنيَّ مصطفى وسلمى.
- إلى كل مصري مخلص.
- إلى كل باحث عن الحقيقة.

# مقدمـــة

الصـورة مـن قريـب تختلف كثيـرًا عن النظـر إليها من نافـذة الصحافة والإعـلام، فالصـورة القريبـة تجعلـك تـرى أدق التفاصيل: الجيـدة منها والرديئة. أما الصحافة فقد تعرضت للتخريب والعطب شـأنها شـأن أمور كثيـرة فـي مصر خـلال 30 عامًا مضـت، فأصبحت تعتمد فـي رؤيتها على الانطباعـات والأهـواء، أخبـار كثيرة مما تنشـره مجهلة، ورغـم ذلك تجد طريقهـا للصفحات الأولى، بينما الأصل هو الاسـتناد إلـى مصدر معلوم، وأحيانًـا كثيرة تجد الخبر مجتزءًا إما لهدف شـخصي ممـن كتبه أو صاغه، وإمـا لفهـم خاطئ، والاسـتناد إلى مصـدر لا يعنـي الحقيقـة الكاملة، فقد تكـون للمصـدر مصلحة فيقتصر مـا يقوله على ما يتفق مـع مصلحته، وقد يكون المصدر متضررًا فيقتصر ما يعلنه على ما يراه خطأ فقط، وهذا يعتمد على خبرة الصحفي أو الإعلامي وأمانته، ولا يدركه إلَّا شرفاء الصحفيين، والصحافـة الحقيقية مهنة شـاقة تحتاج إلى مجهود فـي جمع المعلومات، ونـادرًا مـا تجد من بين الصحفيين والإعلاميين فـي هذه الأيام من يحرص

علـى جمع المعلومات من الأطراف كافة حتى تكتمل لديه الصورة قبل أن ينشر ما لديه للرأي العام.

وإذا كانـت هـذه الحـال فـي الصحافـة المكتوبـة أو المرئيـة، فقد ظهر خلال السنوات الماضية نوع جديد من الإعلام وهو الإلكتروني لا يخضع لأي ضوابـط علـى الإطـلاق، وهو أشـد خطـرًا خصوصًـا بين الشـباب، والإحصائيـات تشـير إلى أن الفئة العمريـة أقل من 35 عامًـا تميل إلى هذا النـوع من الإعـلام وتتأثر به وتتفاعل معه، سـواء كان ما ينشـر في المواقع الإلكترونية صوابًا أم خطأً.

هذه حقيقة كنت أدركها جيِّدًا خلال عملي بالصحافة، ولكنني شاهدت ورصدت تأثيرها المدمر على المجتمع خلال الفترة التي عملت فيها وزيرًا للإعـلام. والخطـر كل الخطر أن أبنـاء مهنة الصحافة والإعـلام ركنوا إلى هـذا الوضع الذي رُسـخ خلال عهـد مبارك، وأصبح الإصـلاح فيه يحتاج مجهـودًا ضخمًا، ويحتـاج جرأة في سـنّ قوانين جديدة تنظـم العلاقة بين المجتمـع وصحافته وإعلامه، بشـرط ألَّا يشـكل هذا الأمر مساسًـا بحرية الـرأي والتعبير. فلا يمكن أن ينهض مجتمع ويتقـدم بينما صحافته مقيدة، كما لا يمكن أن ينهض مجتمع وصحافته لا تبحث عن الدقة والأمانة.

وعلى مدى ربع قرن عملت فيها صحفيًّا معارضًا لنظام مبارك وحكمه، كنت أرى أنه نظام فاشـل يهدر الفرص التي لم تتوافر لأي حاكم قبله، وقد كان هـذا أمـرًا متعمدًا حتى يفسـح الطريق لتوريث الحكـم لجمال مبارك. ومهما تعددت الروايات حول إذا ما كان التوريث برغبة من الرئيس السابق حسـني مبارك، أو بضغط من زوجته سوزان، فإن الحقيقة الثابتة أن مشروع

التوريث كان يمضي بخطى واثقة وثابتة، يرصدها كل صاحب عقل، وأن هذا المشروع كان مؤيدًا بمجموعة من السياسيين والإعلاميين والمثقفين الذين رصدوا هذا المشروع وقرروا الاستفادة منه، وبعض هؤلاء كان يحاول الظهور بمظهر المعارض أحيانًا، حتى يفوز ببعض المصداقية التي تمكنه من الترويج لمشروع التوريث، ونيل رضا أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم أو ثناء جمال مبارك نفسه، وهذا الوضع يؤكد أن عملية تخريب الصحافة والإعلام كانت مقصودة ومتعمدة كجزء حيوي من خطة متكاملة منظمة ودقيقة لإخصاء كل إمكانات الدولة المصرية، فلا يتبوأ كفء منصبًا إلَّا نادرًا، ولا رأي لصاحب علم وخبرة في أي مجال دائمًا، فتم إهدار طاقات عدة أجيال متعاقبة حتى يتمكن الأب من تسليم السلطة لابنه بأمان. ولم يفطن «مبارك» إلى أن الوقوف ضد اتجاه عجلة الزمن هو أمر مستحيل، وكلما مر الزمن ازداد غرورًا بأنه يقدر، ولم يكن يشعر أن الضغط على الجانب الآخر من هذه العجلة يزداد أيضًا، وتراكمت قوة هائلة لأجيال من الشباب المصري، الذي يحق له نيل الفرص الطبيعية في الحياة، كان الرئيس السابق يستهتر بقوة الدفع الطبيعية لعجلة الزمن، وحينما قال كلمته الشهيرة في افتتاح الدورة البرلمانية لبرلمان 2010 «خليهم يتسلوا» كانت إشارة واضحة بأنه ماضٍ في طريق التوريث الذي رسمه دون النظر لأي اعتبارات أخرى، فاندفعت العجلة نحوه، ودهسته هو ونظامه، وخارت قوته خلال 18 يومًا فقط.

كانت ثورة 25 يناير 2011 هي تلك العجلة، وظهرت على السطح أجيال أخرى لها رؤى مختلفة لم تكن ضمن أي حسابات للنظام السابق، ولكنها كانت قوة هائلة غير منظمة، أشبهها دائمًا بأنها مثل طوفان المياه الذي

ينتج عند انفجار خط مياه رئيسي، صحيح أن آلاف الأمتار المكعبة من المياه تندفع في لحظة واحدة وبقوة جبارة، ولكن لا أحد يستفيد من قوتها، فالمحصلة أن المياه على كثرتها لا يستفيد منها أحد، وبعد ساعات تتشربها الأرض ولا يتبقى منها إلَّا برك من المياه الساكنة التي تعوق الحركة.

هكذا اكتشفنا أننا أمام طاقة هائلة من الشباب المصري لم نكن ندرك قوتها، ولأن الشعب المصري كله كان يريد التغيير، فقد كان التأييد الشعبي لهذا الشباب جارفًا في بادئ الأمر، وخلال فترة الثورة أفرز الشعب أفضل ما فيه من صفات، وتقارب النسيج المصري لدرجة لم نشهدها من قبل، ودب الأمل في النفوس بعدما كان ذائبًا، وشعر الجميع بأن مصر مقبلة على مرحلة مختلفة تمامًا.. ولكن ــ بكل أسف ــ سرعان ما تبدد هذا الأمل، وحلت محله المخاوف بسبب الصراعات المبكرة على السلطة، وتسلل وسط هذه المخاوف غالبية السياسيين والإعلاميين والمثقفين، الذين كانوا يركبون قطار التوريث قبل أسابيع، وقفز بعضهم في قطار الإخوان المسلمين باعتبارهم الفصيل الأكثر ظهورًا، وقفز آخرون منهم في قطار الثورة واستمالوا شبابها، وكما أسهم هؤلاء في إفساد الحياة السياسية لمصر بمعاونة النظام السابق أسهموا في إفساد فرحة المصريين بثورتهم، وأصابوا الشباب الذين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة بغرور كان كافيًا لانصراف الشعب عنهم بعدما كان يلتف حولهم، وظهر ذلك بوضوح في نتائج الانتخابات البرلمانية، حيث لم يحسن الثوار التصرف، فبعضهم كان يتعمد الإساءة عند إجراء أي مقابلة معهم ظنًا أن هذا يوحي بالقوة، بينما الطبيعة الغالبة للمصريين تميل إلى محاسن الأخلاق ولا تتقبل مثل هذا السلوك، فخسر الثوار أكثر مما كسبوا، ولم يعد بينهم من يتقبل

الحوار أو الاختلاف في الرأي بسهولة، إلَّا قليل نادر. وتحول السياسيون والإعلاميون والمثقفون الذين أشرنا إليهم من نفاق الرئيس السابق ونظامه في كل كبيرة وصغيرة، إلى نفاق الثوار في كل كبيرة وصغيرة، وكان الفارق أن الحالة الأمنية ساءت والحالة الاقتصادية تدهورت .

وفي هذا المناخ كان فصيل الإخوان المسلمين يحسن استخدام الظروف ، ويجيد فن اطلاق المليونيات للتأثير على القرار السياسي بشكل يصب في مصلحته. وبينما كانت القوى المدنيه تنشغل بثورتها ، كان الإخوان منشغلين بتنفيذ خطة الوصول إلى الحكم ليصبحوا هم المستفيد الوحيد من هذه الثورة .

لقد عشت حياتي الصحفية على أمل التغيير، ونقد الثورة لا يعني أنني أرفضها، ولكن النقد ضرورة لتصحيح الأخطاء، وما ذكرته في السطور السابقة هو الحقيقة التي يمتنع كثيرون عن ذكرها، وهو الصورة التي رأيتها من قرب من خلال عملي كوزير للإعلام على مدى خمسة شهور، أعتبرها أخطر فترة في المرحلة الانتقالية، إنني أدين بالولاء لهذه الثورة، فلولاها لما أصبحت وزيرًا، وما أقوله في هذا الكتاب هو شهادة حق أدلي بها الآن بعدما تركت هذا المنصب، وشعرت أن الإصلاح الذي يتمناه كل مصري كما أتمناه أنا لا يمكن أن يتحقق إلَّا إذا ظهرت الحقيقة، فلو كتمنا شهادة الحق سوف نشعر بأننا نسير في حلقة مفرغة، وأن الثورة قد تحتاج إلى تصحيح للمسار، وأننا سوف نهدر مزيدًا من الطاقات ومزيدًا من الوقت.

هذا الكتاب هو بعض من الحقيقة، وهو البعض الذي شهدته وشاركت فيه، وهناك بعض آخر من هذه الحقيقة لم أكن قادرًا على رؤيته، ولم أكن

مشـاركًا فيـه، وفضلت فـي هذا الكتـاب أن أتناول ما عرفته ومـا دار أمامي فقط أو شاركت فيه. وللأسف، فإن معظم هذه الأحداث تم تناولها إعلاميًّا بصورة مشـوهة ومضللة. هذا الكتاب شهادة حق للتاريخ في زمن ضاعت فيه الحقوق. زمن يفيض فيه الكذب على الحقيقة .

**أسامة هيكل**

**القاهرة : ديسمبر 2012**

# من موقع المعارض إلى موقع الوزير

كنت من المطالبين بإلغاء وزارة الإعلام، وكتبت عدة مقالات قبل ثورة 25 يناير في هذا الاتجاه، انطلاقًا من رؤيتي في أهمية تحرير الإعلام من كل قيوده الإدارية، وقياسًا على أن غالبية النظم الديمقراطية لم يكن لديها وزارة للإعلام، ففي تلك النظم يكون وزير الثقافة غالبًا هو الوزير المسئول عن تمثيل الدولة في المحافل الدولية، التي تقتضي وجود ممثل رفيع المستوى يعبر عن الدولة فيها.

ولكنني كنت أيضًا أرفض وبشدة إلغاء وزارة الإعلام بشكل مفاجئ وغير مدروس، مثلما حدث في فبراير الماضي بعد رحيل الرئيس السابق حسني مبارك، لأن إلغاءها بشكل مفاجئ كان قرارًا خاطئًا، وكنت أرى أن الآثار التي ترتبت على هذا الإلغاء غير المدروس أدت إلى مشاكل أكبر بكثير من المشاكل التي كانت موجودة في قطاع الإعلام الرسمي.

وكان قرار إلغاء وزارة الإعلام قد تم خلال مشاورات التعديل الوزاري، التي أعقبت استبعاد مبارك من رئاسة مصر في 11 من فبراير 2011، وخلال

تلك المشاورات قرر رئيس الوزراء آنذاك الفريق أحمد شفيق إلغاء الوزارة لأن وجودها لا يتفق مع التحول الديمقراطي الذي تشهده مصر بعد الثورة.

وقد كشفت الفترة التالية لذلك خطأ هذا القرار، فإذا كان الهدف هو إلغاء وزارة الإعلام، فلابد أن توضع لذلك خطة زمنية، وحسب رؤيتي، فإن ذلك يحتاج فترة تتراوح بين عام وعامين، فوزارة الإعلام ليست كيانًا صغيرًا أو وزارة دولة يمكن دمجها مع أخرى، والحقيقة أن القرار كان انفعاليًا ومتسرعًا لأنه استهدف إظهار صورة الحكومة بأنها تتجه لإرساء شكل ديمقراطي، دون الاعتبار لأهمية إخضاع الإعلام الرسمي لعملية إصلاح شاملة دون التفكير في التبعات التي يمكن أن تترتب على الإلغاء المفاجئ، وقد حدث بالفعل في الإعلام الرسمي للدولة ما هو أشد خطرًا من الإبقاء على وزارة الإعلام.

فلم يدرك متخذ القرار – آنذاك – أن وزارة الإعلام تتبعها أجهزة عديدة، فالكيان الأهم والأكبر هو اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ويليه هيئة الاستعلامات . كما يتبع وزارة الإعلام لجنة ورق الصحف المسئولة عن دخول المناقصات والمزايدات العالمية الخاصة بورق الصحف، وكذلك إدارة المطبوعات والنشر المسئولة عن إجازة ومنع المطبوعات الأجنبية الواردة لمصر، والتي تراجع نصوصها وفق الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع المصري، علاوة على ديوان عام وزارة الإعلام الذي يضم نحو 400 من الموظفين، ولا يمكن تجاهل الشركات المساهمة التي يدخل فيها اتحاد الإذاعة والتليفزيون بنسب مختلفة.

وكان ينبغي قبل اتخاذ قرار إلغاء وزارة الإعلام، تحديد كيفية عمل

كل جهــة من هــذه الجهات بعد إلغائها، حتى لا تحدث الآثار المدمرة التي ترتبت على هذا القرار، وقد ظهرت هذه الآثار بوضوح خلال الشهور التي تلــت القــرار، وهو ما دفــع المجلس الأعلــى للقوات المســلحة إلى تعيين اللــواء «طارق المهدي» مشــرفًا علــى اتحاد الإذاعــة والتليفزيون، حتى تم تعيين الدكتور ســامي الشــريف رئيسًــا للاتحاد، ثم تم منحه ســلطات وزير الإعلام حتى يتمكن من تســيير الأمور فــي الجهات الأخرى التابعة لوزارة الإعلام، ولكن الكارثة كانت قد وقعت، وحدث الانفلات، وبدأت سلسلة مــن المطالب الفئوية بعضها مشــروع نتيجة الأوضــاع الخاطئة التي ترتبت على إدارة خاطئة لا تخضع للمحاسبة عبر 30 عامًا، وبعضها كان مبالغًا فيه وغيــر منطقي علــى الإطلاق، ولكن المهم أن الســيطرة على هذه الأوضاع أصبحت شــديدة الصعوبــة، فالكل على عجلة من أمرهــم بغض النظر عن الإمكانات المتاحة.

كانــت هذه هي الصورة العامة للإعلام خــلال الفترة التي أعقبت اتخاذ قــرار إلغــاء وزارة الإعــلام، وكنت أتابعهــا بدقة باعتباري أحــد الصحفيين المهتميــن بشــئون الوطــن والإعلام، وكنــت أدخل في حــوارات كثيرة مع العاملين بمبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون لمتابعة الموقف أولًا بأول خلال زيارات كثيرة للمبنى ولقاءات خارجه.

أما على المستوى الشخصي فكنت قد توليت رئاسة تحرير جريدة الوفد اليوميــة، كأول رئيس تحرير مصري منتخب قبل ثورة 25 يناير بأيام.. وهذا العمل كانت له مميزاته ومساوئه بالنسبة لي، فمنتهى أمل أي صحفي – لديه طموح – أن يصبح رئيسًا للتحرير، وأن يصبح كاتبًا مرموقًا ومؤثرًا، وحينما

بدأت عملي في جريدة الوفد عام 1987، كنت أراها نموذجًا محترمًا وراقيًا لصحافة تنقل الجانب الآخر من الحقيقة، وقد كان المناخ الصحفي في هذا التوقيت يضم 3 صحف حكومية رئيسية، وبعض الصحف الأخرى، وكانت جريدة «الوفد» ظاهرة صحفية في هذا التوقيت بقيادة الراحل الكبير المرحوم مصطفى شردي، والذي تعلمت منه الكثير خلال فترة توليه رئاسة التحرير، حيث كان أستاذًا حقيقيًا، وعملت خلال هذه الفترة بقسم التحقيقات الصحفية، الذي كان نقطة انطلاق حقيقية، وأظهرت تميزًا فيه خلال فترة زمنية قصيرة بدعم من «شردي» رحمه الله، وعقب رحيله كلفْتُ بالعمل محررًا عسكريًّا عام 1991، ولم أكن أرغب في هذا الاتجاه وقتها، إلّا أنني لم أعتد الفشل، وانخرطت في هذا العمل، وأعتقد أنني تميزت فيه، حتى أصبحت أحد المحررين العسكريين المعروفين خلال فترة وجيزة، وقد رشحني اللواء سمير فرج مدير إدارة الشئون المعنوية عام 1996 للدراسة في كلية الدفاع الوطني مع زميلي ياسر رزق، الذي كان وقتها محررًا عسكريًّا للأخبار لنصبح أول صحفيين عسكريين يدرسان في هذا المعهد العلمي المتميز «علوم الاستراتيجية والأمن القومي»، وقد تحفظ المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع على اختياري آنذاك باعتباري صحفيًّا معارضًا، إلّا أنه صدق على القرار بعد إصرار اللواء سمير فرج، وتخرجت بعد عام من الدراسة التي أثرت كثيرًا على عملي الصحفي، لأنها دراسة سياسية في المقام الأول وليست عسكرية كما يتصورها البعض، فهي دراسة تؤدي لتقدير الموقف السياسي دائمًا وفق أسس الأمن القومي، وهو علم ضخم ومتشعب ومتجدد، ولكن هذه الدراسة جعلتني أكثر معارضة لنظام مبارك، فما تعلمته كأسس للأمن القومي

المصـري، وجدتـه في أحيان كثيرة يتعارض مع قـرارات كثيرة كانت تتخذ خلال السـنوات الأخيرة من فترة حكـم مبارك، وكنت أكتب ذلك بوضوح في مقالات عديدة سـواء «بالوفد» أو «المصري اليوم»، التي ظهرت خلال السنوات الست الأخيرة من حكم مبارك. وكذلك خلال لقاءات تليفزيونية متعددة، واسـتمر تولـي المناصب المختلفة داخل صحيفـة الوفد، دون أن أنتمي لحزب الوفـد فرغم أنني «ليبرالي» أؤمن بحرية الرأي والتعبير وحق الآخر، لم أكن مقتنعًا بالانخراط في الحزب، حتى لا يكون قيدًا على آرائي وعملي من ناحية، كما أنني كنت أرى أن عملي كصحفي محترف في الوفد أفضل من العمل الحزبي، وكذلك فإن أداء الحزب بشكل عام لم يكن مريحًا بالنسبة لي.

فـي عام 1997 تـم تكليفي بالعمل كمحرر لشـئون رئاسـة الجمهورية، وهنـاك كنـت أرى الصـورة من زاوية مختلفـة، فلم أكن أشـعر في كثير من الأحيان بأنني مستفيد مهنيًا من تغطية أخبار الرئاسة، خصوصًا أنني لم أكن مقتنعًا بالأداء العام لهذه المؤسسة، فقد كان الاهتمام بالشكل والأمن هناك أكبر بكثير من الاهتمام بالمضمون، وقد انعكسـت هذه الرؤية في مقالاتي التي نشرتها خلال هذه الفترة، وكنت أحاول دائمًا الفصل بين تغطية الخبر كخبـر، وبيـن رأيي الشـخصي في هـذا الخبر، وظللـت في الترقـي داخل جريدة الوفد فأصبحت رئيسًـا للقسـم السياسي، ثم رئيسًـا لقسم الأخبار، ثم نائبًا لمدير التحرير، فنائبًا لرئيس التحرير، ورئيسًـا للديسـك المركزي، وابتعـدت الصلـة بيني وبين عملي كمحرر عسـكري مـن ناحية، وكمحرر لشئون الرئاسة من جهة أخرى، رغم احتفاظي بهما رسميًا، وإن كنت دائمًا أشعر بعدم رضى عن عملي كمحرر للرئاسة.

وخلال السنوات العشر الأخيرة حدث تدهور في أداء الصحيفة نتيجة تدخل الحزب في أدائها المهني بشكل ملحوظ، وهذا أمر طبيعي ما دامت صحيفة حزبية، ولكن المنافسة في السوق كانت تقتضي آليات أكثر انفتاحًا خصوصًا مع ظهور عدد كبير من الصحف المستقلة التي لم تكن تعاني القيود الحزبية التي تعانيها جريدة الوفد.

وكان القائمون على قيادة الصحيفة والحزب خلال هذه السنوات العشر الأخيرة، لا يلتفتون إلى هذه الحقيقة، ولا يتعاملون مع الأمر الواقع، وهو ما دفعني للموافقة على الكتابة في «المصري اليوم» عام 2006 إلى جانب عملي بالوفد، باعتبارها منبرًا أكثر انفتاحًا وليبرالية آنذاك، وبمرور الوقت أصبحت أكتب مقالًا في المصري اليوم فقط، وأكتفي بعملي في ديسك الوفد، حيث كنت أكتب آرائي كما اقتنع بها في «المصري اليوم» دون أي قيود، ولهذا كان لهذه المقالات تأثير أكبر، وكانت سببًا مباشرًا في قيام الرئاسة باستبعادي من العمل كمحرر رئاسي نظرًا لتكرار نقد مبارك في هذه المقالات.

وكنت في عام 2004 قد توليت مسئولية إدارة الصالون الثقافي بدار الأوبرا المصرية، ووجدت فيه متنفسًا أوسع لعمل ثقافي كبير، يشهد تفاعلًا مباشرًا بين الضيوف والجمهور، وهي مسئولية صعبة، حيث تحتاج لإعداد جيد من جهة، وسيطرة على إدارة أعمال الصالون، حتى لا يفقد الحوار احترامه وهيبته، خصوصًا أنها كانت مناقشات حرة بلا أي قيود على الإطلاق.. وقد ذاع صيت هذا الصالون، وأصبح قبلة لعدد كبير من الشخصيات السياسية والثقافية والإعلامية داخل مصر وخارجها، وبعضهم كان يبادر بطلب أن يحل ضيفًا عليه، وعوضني صالون الأوبرا

ومقالاتـي في «المصري اليـوم» عن الاختناق الذي أصبـت به في «الوفد» خلال هذه السنوات، خصوصًا أنني تمكنت بفضل الله من توسيع سقف حريـة المناقشـات داخل صالـون الأوبرا، وهـو ما زاد من جمهـوره الذي أصبح يتتبع مواعيده سـواء في أوبرا القاهرة أو الإسـكندرية، كما أصبحت مناقشـاته محل اهتمام الصحف والفضائيات، لأنني كنت أسـعي دائمًا إلى اسـتضافة القمم السياسـية والعلمية والثقافية، بغض النظر عن الانتماءات، وبعضهـم لـم يكن يجد حظًا وافرًا في الظهـور أمام منابـر إعلامية أخرى، وبعضهم كان معارضًا للنظام بقسـوة، وهو ما كان لا يرضي بعض الأجهزة فـي الدولة حسـب مـا كان يصلني من إشـارات، ولكن الحقيقـة أن فاروق حسـني وزير الثقافة آنذاك كان يدعم الصالون، وكان يقول دائمًا إنه أصبح علامة ثقافية لا يمكن الاستغناء عنها.

وفي ديسـمبر 2010، تعرض الأسـتاذ سـعيد عبدالخالـق رئيس تحرير الوفـد آنـذاك لأزمة صحية، وتـم تكليف لجنـة لإدارة الجريـدة كنت أحد أعضائها بحكم رئاسـتي للديسـك المركزي، واسـتمر عملنا لعدة أسـابيع حتى لقي الأستاذ سعيد ربه، وفي 7 يناير 2011، دعا الدكتور «سيد البدوي» رئيس حزب الوفد لاجتماع عام في الجريدة، وكان يوم خميس وهو عطلة أسـبوعية لي.. وقبل موعد الاجتماع كنـت مترددًا في النزول من منزلي في السـاعة الرابعـة عصرًا لحضور الاجتمـاع في الدقي نظـرًا لصعوبة المرور فـي هذا التوقيت، لكنني خرجت بضغـط زوجتي ونصيحتها لي بعدم لياقة ذلـك، وبالأخص لأن علاقتي بالدكتـور البدوي كانت جيدة، وكنت أتوقع أن الدكتور البدوي كان يريد أن يلقي كلمة تشجيع للعاملين بالجريدة لحين تعيين رئيس تحرير جديد.

المهم: أنني ذهبت للاجتماع متأخرًا نصف ساعة تقريبًا، وفوجئت كما فوجئ الجميع بأن الدكتور البدوي قرر إجراء تجربة جديدة لاختيار رئيس التحرير بالانتخاب، وأعد لذلك صناديق زجاجية وقائمة بأسماء الصحفيين بالجريدة وبطاقة تصويت، وكانت مفاجأة للجميع، فنحن أمام تجربة انتخابية مفاجئة لم يكن فيها مرشحون، ولكن لكل صاحب صوت أن يختار الاسم الذي يراه مناسبًا لرئاسة التحرير، وتم الاتفاق يومها على تقسيم الجريدة إلى 3 إصدارات، الجريدة اليومية، ثم الأسبوعية، ثم الإلكترونية، وجاءت نتيجة التصويت مفاجأة لي، حيث اختارني زملائي لرئاسة تحرير الوفد اليومية، واختير وقتها الزميل «سيد عبدالعاطي» لرئاسة تحرير الوفد الأسبوعية، والزميل الراحل عادل القاضي لرئاسة تحرير الوفد الإلكترونية، وخلال دقائق، تم نشر الخبر في مصر كلها، وتلقيت مئات المكالمات المهنئة لي باعتباري أول رئيس تحرير مصري بالانتخاب. وكان مفترضًا أن يتخذ القرار في المكتب التنفيذي لحزب الوفد يوم السبت 9 يناير 2011 تصديقًا لنتيجة الانتخابات.. إلَّا أن الدكتور سيد البدوي على علاقتي الحسنة به، لم يكن راضيا عن النتيجة، فقد كان يريد إجراء انتخابات ديمقراطية، ولكنه كان يريد أيضا أن تأتي هذه الانتخابات بالزميل «س.ج»، وكانت المفاجأة واضحة على وجهه عند إعلان النتيجة.. وخلال اجتماع المكتب التنفيذي، فوجئت بأن القرار هو تعييني أنا وهو رئيسين لتحرير الوفد اليومية، وهو أمر أصاب كثيرين بالإحباط.. فما دام الدكتور البدوي يريد رئيس تحرير بعينه، فلماذا أجرى الانتخابات؟ وفكرت في الاعتذار، لولا أنني كنت قد جئت بإرادة زملائي،

وإن كان على أحد الاعتذار فكان الأولى على الزميل الآخر أن يعتذر هو ولكنه لم يفعل.

المهم، صدر القرار، ووجدت من الضروري أن يكون هناك تنسيق مع زميلي على كيفية إدارة الجريدة، خصوصًا أنه أمضى معظم حياته الصحفية كاتبًا ومسئولًا عن مقالات الرأي وليس منخرطًا في نظام العمل اليومي بالجريدة، وقد حدث ذلك بالفعل، وحذرته من أن تجربة رئيسين للتحرير قد فشلت من قبل، وأننا في اختبار صعب علينا اجتيازه بنجاح، وأن هذا النجاح مرهون بقدرتنا على التنسيق، وهو ما لم يحدث فيما بعد، بل إن القرارات دائمًا كانت متضاربة.

كانت مصر في هذه الفترة تشهد تحركات كثيرة، وبدأت الدعوات لمظاهرات ضخمة يوم 25 يناير، وبحكم عملي لفترات طويلة بديسك الوفد المركزي، بدأت التخطيط لتغطية صحفية كبرى في هذا اليوم، وفي صباح يوم السبت 22 يناير عقدت اجتماع مجلس التحرير، وبدأت في تكليف رؤساء الأقسام بالمهام المختلفة، وطلبت منهم إعداد خطة تغطية شاملة ليوم الثلاثاء 25 يناير، وتتبع مسارات المظاهرات، وتقسيم العمل لمتابعتها، وفوجئت مساء اليوم نفسه بالدكتور سيد البدوي يدعو رؤساء التحرير لاجتماع، وخلال هذا الاجتماع أعلن أن الوفد لن يشارك كحزب في هذه المظاهرات، وحذر من الانسياق وراء هذه المظاهرات في تغطياتنا الصحفية، ولم أكن أريد الدخول في مناقشات حول هذا الأمر حتى لا يصدر الدكتور البدوي أمرًا صريحًا بتضييق التغطية، فقلت له إننا صحيفة، ومهمتنا هي متابعة الحدث فقط، ولا يمكن أن تختلف عن بقية الصحف، وجاء يوم

24 يناير، وانتشر محررو الوفد ومصوروه في الأماكن المتفق عليها، وكنت أعتمد في التغطية على المحررين الجدد، نظرًا لحماستهم ورغبتهم في إثبات ذاتهم، وقد عقدت معهم اجتماعًا لتشجيعهم قبل التغطية، وطلبت التركيز على الصور أكثر نظرًا لأن المظاهرات سوف تبدأ في الثانية ظهرًا، وعلينا أن نذهب لمطابع الأهرام قبل الخامسة، والصورة كانت محل تميز لجريدة الوفد في الماضي، ويجب أن تعود، وعاد الزميل المصور «طارق شبانة» بصورة صحفية رائعة يظهر فيها أنس الفقي وزير الإعلام الأسبق، وهو ينظر من نافذة مكتبه بماسبيرو إلى المظاهرات المارة أمام المبنى، وصورة أخرى وهو يتحدث في التليفون، وبدا كأنه يبلغ شخصًا ما بما يجري، ووجدت هذه الصورة هي الأكثر تعبيرًا عن المشهد.. فالمظاهرات غاضبة والحكومة تكتفي بالمتابعة باعتبارها حدثًا عارضًا وسيمر، وكنت أراها صورة بالغة الأهمية مهما كانت جودتها ضعيفة، نظرًا لالتقاطها من بعد، وأصررت على وضعها في النصف الأعلى من الصفحة الأولى، وكتبت مانشيت الصفحة الأولى وقتها «انتفاضة الغضب»، وكان لهذه الصورة تأثير كبير وتناقلتها وكالات الأنباء العالمية من «الوفد» في هذا اليوم .

واستمرت الأحداث، وعقدت اجتماعًا مع مجلس التحرير للصحيفة يوم الخميس 27 يناير، ووضعنا خطة التحرك لتغطية مظاهرات الجمعة 28 يناير، وقد كان واضحًا أنها ستكون أشد وأكبر من تلك التي حدثت يوم 25، واتفقنا على التركيز على ميدان التحرير، وأرسلنا ثلاث مجموعات عمل، وطلبت منهم العودة بالجزء الأول من العمل في تمام الرابعة عصرًا

سـواء كان هناك اتصال بيننا أو لـم يكن.. ولا أدري وقتها لماذا قلت ذلك، ولكنني كنت أشـعر بأن شـيئًا ما سـيحدث! وكنت أشـعر بأن النظام سوف يتخـذ إجراءات لقمع هـذه المظاهرات، وخصوصًا بعـد أن أصدر مجلس الـوزراء بيانًا عصر يوم الخميس 27 يناير يفوض فيه وزارة الداخلية باتخاذ الإجـرءات اللازمة لمواجهة هـذه المظاهـرات، وكان واضحًا أن مواجهة من نوع ما سـتحدث، وأن مصر ستشـهد أمرًا جللًا، وشددت على الزملاء الصحفييـن والمصوريـن علـى ضـرورة إرسـال التغطيـات مـن القاهـرة والمحافظات بأي شكل قبل الرابعة عصرًا ودون أن نتصل بهم.

وفـي صبـاح الجمعـة 28 ينايـر، كانـت الاتصـالات قد قطعـت، وقبل الخـروج مـن منزلي، طلبت مـن زوجتي وأولادي شـراء احتياجات تكفي لعـدة أيـام وعدم الخروج مـن المنزل بعـد الثانية ظهـرًا، وأخبرتها بتوقعي أن حظرًا للتجول سـوف يفرض في نهاية اليـوم، وذلك انطلاقًا من قراءتي للمشـهد، وتوجهـت إلـى مكتبي، وعقب صـلاة الجمعة بـدأت الأحداث تتصاعـد، وخـلال هذه الأحداث تكـون كل صحيفة في سـباق مع الزمن، وبـدأت التغطيـات ترد للجريـدة، وقد جـاء الزملاء وهـم شـباب واعدون بتغطيـات وصـور رائعـة، وأفـردت الصحيفـة كلهـا «16 صفحـة» لتغطية الأحداث، وكتبت مانشـيت «ثورة الغضب»، وأصـررت على هذا العنوان رغـم رفـض رئيس التحرير الآخـر له، فما يحدث هو ثورة بالفعل حسـب رؤيتـي وقناعتـي ، وقـد كان لنمط تغطية الوفـد خلال هذا اليـوم تأثير كبير فـي إعادة لفت الانتباه لهذه الجريدة الكبري بعدما كان عدد كبير من القراء قـد انصرفـوا عنها، فقـد كانت «الوفـد» أول صحيفة تصف مـا يحدث بأنه «ثـورة»، وبدأت أرقام التوزيع تتزايد يومًـا بعد يوم حتى وصل التوزيع يوم

12 فبراير 2011، إلى خمسة أضعاف رقم التوزيع يوم تسلمنا رئاسة تحرير الصحيفـة، وذلـك رغم وجود اختلافـات واضحة في وجهـات النظر بيني وبين رئيس التحرير الآخر في أسلوب الإدارة، ولهذا ورغم النجاح لم يكن العمل ممتعًا، واستمرت الأحوال على هذا النحو عدة شهور تالية.

وفي مارس 2011 تم تعيين الدكتور عصام شرف رئيسًا لمجلس الوزراء، وهو رجل محترم دمث الخلق تربطني به علاقة طيبة، وكان يحل ضيفًا على صالـون الأوبرا في فعاليات كثيرة، واسـتمر الاتصال بيننـا على النحو ذاته بعد توليه رئاسة الحكومة، وكنت أتردد عليه في منزله للحديث حول أمور مختلفـة، وكان الرجل يسـتأنس بـآراء كثيرة حول أسـلوب إدارة الحكومة فـي هذه المرحلة الحساسـة جدًّا مـن تاريخ مصر، وكنت ألاحـظ دائمًا أن الرجـل يرغب في إرضـاء الجميع، خصوصًا أنه كان يشـعر بأن المصريين يحبونـه، وكان فخورًا جدًّا بصورته التي التقطت لـه في ميدان التحرير يوم توليه رئاسـة الحكومة وقد حمله الآلاف على أعناقهم، ولكنني كنت دائمًا أقـول له إن إرضاء الكل مسـتحيل، فالمرء يفعل ما يـراه صحيحًا وما يمليه عليه ضميره وما يحقق مصالح الأغلبية.

وكان من أهـم المشـكلات التي تؤرق الدكتور عصام شرف، هو ما كان يحـدث في الإعـلام والصحافة آنذاك، فقد اصطدم بمشـكلة الانفلات في ماسـبيرو بعد إلغاء منصب وزير الإعلام، كما تسـلم ملفًا ملغومًا هو ملف الصحافـة القوميـة التي كان الشـارع يراها مضللة ويطالـب بتغيير قياداتها، وكان الدكتور يحيي الجمل نائب رئيس الوزراء قد بدأ في إجراء دراسـات لتغيير هذه القيادات، حينما كان مع حكومة الفريق أحمد شـفيق، واسـتمر

حاملًا الملف نفسه في الشهور الأولى من حكومة عصام شرف، وكانت المشكلة الحقيقية أن هذه المؤسسات تعاني مشكلات مالية كبيرة باستثناء «الأهرام» و«أخبار اليوم»، كما تعاني كلها توترًا بسبب ضغط الشارع والعاملين في هذه المؤسسات بضرورة تغيير القيادات، والمشكلة من جهة أخرى أن الدكتور يحيي الجمل كان مرتبطًا بعلاقات صداقة مع عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين، فصرح في أحد البرامج الحوارية أن الإعلامي «وائل الإبراشي» قد طلب منه رئاسة تحرير روزاليوسف، فوافق له على ذلك، وقد أدى هذا التصريح لاندلاع ثورة غضب في مؤسسة روزاليوسف، وبدا من التصريح أن العلاقات الشخصية تلعب دورًا في الاختيار وهو ما أدى لقيام المجلس العسكري بتكليف الدكتور عصام شرف بتولي الملف بنفسه.

وفي إحدى الزيارات للدكتور عصام في منزله استشارني في هذا الأمر، فقلت له: إنه يجب الابتعاد تمامًا عن الأسلوب الذي كان متبعًا في الماضي بتولي الأقرب للحزب الحاكم وليس الأفضل، فيجب أولًا تحديد الهدف من كل مؤسسة، والبحث عن الشخص المناسب الذي يحقق هذا الهدف، ففي صحيفة عريقة مثل «الأهرام» كان لابد من البحث عن شخصية صحفية تتمتع بثقة القراء لتولي رئاسة تحريرها حتى يتم الإعلان - بشخص رئيس التحرير - عن أن تغييرًا قد طرأ عليها، واقترحت وقتها أن يكون الأستاذ فاروق جويدة، إلَّا أن الدكتور عصام شرف أخبرني بأنه تجاوز السن القانونية بـ40 يومًا، وقتما كنا نتحدث، فطلب مني الدكتور عصام ترشيح أسماء لتولي المناصب القيادية في هذه المؤسسات، فقدمت له ملفًا يحتوي على عدة ترشيحات لكل إصدار، وقلت له إن هذا على

سبيل الاسترشاد وعليه هو أن يسأل آخرين وأن يختار الأفضل من بين كل الترشيحات، ففي النهاية لست من أبناء الصحف القومية، وربما تكون هناك أسماء قد غفلت عنها، وبالفعل، عقد الدكتور عصام شرف اجتماعًا مع عدة شخصيات صحفية كبرى بمجلس الوزراء، بينهم «سيد يس» والكاتب الصحفي «صلاح منتصر» والدكتور «جلال أمين» والكاتب الصحفي «سعد هجرس» والكاتب الصحفي «أيمن الصياد» والكاتبة «فريدة الشوباشي»، وأنا.

وكان اللافت للنظر هو وجود «فضيلة توفيق» الإعلامية الكبيرة في هذا الاجتماع، وتبين أنها حضرته على سبيل الخطأ، حيث كان هناك اجتماع آخر للإعلاميين يجري في الطابق العلوي من مجلس الوزراء، وحدث خلط أدى لدخولها هذا الاجتماع، وهو ما أثار جدلًا عند بث الخبر في التليفزيون، وحدد الدكتور عصام نموذجًا يحتوي على الصحف المطلوب تغيير قياداتها، ووزع هذا النموذج علينا، ليضع كل منا من يراه مناسبًا للترشيح في هذا التوقيت، وأنه سيختار الملائم من بين هذه الأسماء، وطلب منا أن نراعي في هذا الاختيار الكفاءة وحب الزملاء وحسن الخلق، وبالفعل قام كل منا في اليوم التالى بتسليم النموذج بعد تدوين الأسماء المرشحة، وكنت أراها طريقة جيدة في اختيار القيادات الصحفية، وأظهرت أن الدكتور عصام شرف ليس له مصلحة شخصية مع أي اسم من الأسماء المقترحة.

أما فيما يتعلق بمبنى ماسبيرو، فقد تحدثت مع الدكتور عصام شرف كثيرًا في مشاكله، وقلت له رأيي الذي كتبته قبل الثورة وأثناءها وبعدها،

وأقوله حتى الآن، إنه كان ينبغي إعادة هيكلة وزارةالإعلام قبل الغاء الوزارة، وكان الدكتور عصام مقتنعًا جدًّا بهذا الرأي إلَّا أنه كان ينتظر أملًا في أن تهدأ الأوضاع وتستقر مع الوقت وهو ما لم يحدث.

وهكذا ظلت علاقتي بالدكتور عصام شرف، على لقاء كل فترة، بينما كنت رئيسًا لتحرير الوفد، وكنت أرى الوضع يزداد سوءًا هناك، فبحكم أنها صحيفة حزبية، كان ما يحدث داخل الحزب يؤثر فعليًّا في الجريدة، لاسيما أن وجود رئيسين للتحرير تجربة فاشلة بكل المقاييس.. وفكرت في الابتعاد عدة مرات، ولكنني كنت أتردد حتى لا أتهم بأنني تهربت من المسئولية، إلَّا أن الأوضاع كانت تزداد سوءًا، وقد أخبرت الدكتور سيد البدوي عدة مرات بهذه المشكلات وقلت له إن المركب لا يمكن أن يقودها رئيسان، وكان يقول لي أنا عارف إن المسئولية كلها عليك، وزاد الاختناق أكثر فأكثر ليثبت فشل التجربة بشكل أوضح، وأعطيت لنفسي زمنًا حتى نكمل العام، وبعدها أغادر لو استمرت الأحوال على ما هي عليه.

وفي شهر يونية 2011، تلقيت مكالمة من الدكتور «المعتز بالله عبدالفتاح» أستاذ العلوم السياسية وكان وقتها مستشارًا سياسيًّا لرئيس الوزراء، وكنا على اتصال دائم للاستفسار عن رأيي في بعض الأمور، سألني عن رأيي في عودة منصب وزير الإعلام، فقلت له إن الأوضاع سيئة في ماسبيرو، ولا يمكن أن تستقيم الأمور بهذا الشكل هناك، وأن عودة وزير الإعلام، أمر حتمي وضروري، ولابد من وجود وزير له مهمة محددة، وهي إعادة هيكلة الوزارة وتحرير الإعلام.. فقال لي ومن ترشح؟

فقلت له ليس لدي اسم محدد، ولكن المطلوب أن يكون شخصية قوية قادرة على السيطرة على هذا الانفلات، وكنت أرد على الدكتور معتز وأنا على ثقة أن الدكتور عصام شرف سوف يميل للانتظار مرة أخرى.

وبعد عدة أيام، وبالتحديد في الأسبوع الأول من شهر يوليو، اتصل بي الدكتور عصام شرف وفاجأني بأن عرض عليَّ تولي منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، فرفضت، فأبدى الرجل استغرابه من سرعة الرفض، وطلب منِّي التفكير، فقلت له يا دكتور هذه وظيفة مالية وإدارية في المقام الأول، ويفضل أن يتولاها شخص من داخل المبنى، وأنا لا أصلح لهذه الوظيفة في هذه الظروف، وانتهت المكالمة بعد جدال طويل حول هذا الأمر.

وفي مساء الأربعاء 6 يوليو، اتصل بي الدكتور عصام مرة أخرى، وكنت وقتها وسط آخرين ولا أستطيع الكلام بحرية، فقال لي: يا أخي عاوزين نقولك يا سيادة الوزير، فاعتبرت هذا نوعًا من المزاح، وبدأت أسأله عن أخباره في زيارته للإمارات التي كان عائدًا لتوه منها، فقال لي: «أنا أتكلم بجد أنا رشحتك لتولي منصب وزير الإعلام، فهل لديك مانع»؟ لم أكن أستطيع الرد بوضوح أو طرح أسئلة حول الأمر، فقلت له إن شاء الله، وكان الخبر صادمًا لي، فقال: سأنتظرك غدًا في المكتب في تمام الثانية عشرة ظهرًا، وانتهت المكالمة.

الحقيقة أن هذه المكالمة كانت آخر ما كنت أتوقعه، فأنا لم أسع أبدًا لتولي منصب وزير، ولم تكن هناك وزارة للإعلام حتى أطمح إليها، وحتى حينما سئلت عن ترشيح شخص لمنصب وزير إعلام، لم يخطر ببالي أن

أكـون مرشـحًا لها، أو أنني قـد أكون أحدهم، وبدأت تجول برأسـي أفكار كثيـرة، فمبنى الإذاعة والتليفزيون مشـتعل بالمظاهرات فـي هذا التوقيت، وأنا على علم بمشـكلات كثيـرة جدًّا فيه، وأعلم أنهـا لا يمكن حلها بعيدًا عـن الحسـم الإداري والوفر المالـي، وقد تكون الأولـى متوافرة لدي، أما الأخـرى فحالـة البلد اقتصاديًّا تتدهـور، ثم فكرت في أن لـديَّ أفكارًا عن تطويـر الأداء الإعلامي أكتبها بين الحين والآخر، ولا يمكن أن يطلب منِّي العمـل الذي يتيح لي فرصـة تنفيذ هذه الأفكار فأرفـض، وليس من طبعي الهروب من المواجهة.

المهم خرجت من المكان الذي كنت موجودًا فيه وقت مكالمة الدكتور عصـام شـرف، دون أن أتحدث مع أحـد فيما تحدث معـي فيه، وتوجهت إلى منزلي، وهناك اتصلت مرة أخرى بالدكتور عصام شـرف وسـألته: «إيه الحكايـة بالضبـط يا دكتور»؟ فسـألني: أنـت رجعت في كلامـك ولَّا إيه؟ فقلـت لـه: «أنا لـم أكن قـادرًا على المناقشـة قبـل قليل لأنني كنت وسـط آخرين، وأريد أن أعرف تفاصيل أكثر»، فقال لي: الحقيقة أنه بعد مكالمتي معه والتي عرض عليَّ فيها منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أرسل ترشـيحًا باسـمي لتولي منصب وزير الإعلام وأنه فوجئ بأن الأجهزة التي يستشـيرها ردت بأسـرع ممـا يحدث عادة فـي هذه الظـروف، وقلت له إن كل الأجهـزة تقريبًـا لديهـا ملفات لي نظـرًا لطبيعة عملـي القديمة كمحرر عسكري، أو كمحرر شئون الرئاسة.. ولكن المهم في هذه الحالة يا دكتور هو حجـم الصلاحيات الممنوحة لي، وحجم الدعم الذي سـيقدمه، فقال لي كل الدعم الممكن، وانتهت المكالمة، وقمت بصلاة استخارة وفوضت أمـري لله، ولا أخفـي أنني كنت قلقًا للغاية، ولكننـي كنت راغبًا في عملية

إصلاح حقيقية في الإعلام الرسمي من جهة، ولدي رغبة جارفة في ترك الوفد في هذه الظروف.

من ناحية أخرى: كنت في حالة قلق، أعتقد أنها طبيعية في هذه الظروف، وخرجت من منزلي متوجهًا إلى نادي الزهور الرياضي بمدينة نصر حيث كانت زوجتي برفقة أطفالي: مصطفى وسلمى. ولم أتحدث معها في هذا الشأن نظرًا لوجودها مع أصدقاء لنا، وكنت على موعد مع الصديق الدكتور «أحمد زكي بدر» وزير التربية والتعليم الأسبق وبرفقته الدكتور «خالد حمدي» عميد كلية حقوق عين شمس، في هذا التوقيت، وتحدثت مع الدكتور أحمد زكي بدر الذي تربطني به علاقة صداقة قوية، وطلبت رأيه، فقال مادامت نيتك هي الإصلاح فتوكل على الله، ولا تخف، رغم أن ظروف العمل في أي مكان الآن سيئة، وفي الليلة نفسها تلقيت رسالة على المحمول من الدكتورة «فايزة أبوالنجا» وزيرة التعاون الدولي وهي وزيرة محترمة تربطني بها علاقة ود واحترام ، وقالت فيها: «سنسمع أخبارًا جيدة وتمنت لي التوفيق».

وفي المساء وبعد عودتي للمنزل مع زوجتي شرحت لها الأمر، فإذا بها تنزعج بشدة، وتقول: «بلاش».. «بلاش».. إحنا مش ناقصين، وقلت لها إنني قبلت ولا داعي للانزعاج، وقمت بتهدئتها وقلت لها بوضوح: إن حياتنا سوف تتغير اعتبارًا من هذه اللحظة، وعليها أن تتوقع هجومًا حادًّا سوف أتعرض له، وربما تتعرض له هي أيضًا، ولكنها مهمة أعلم أنها لن تدوم وعلينا أن ننجح فيها ونكون أقوياء، وقلت لها إن الهجوم سيكون أشرس ما يكون من الصحفيين أنفسهم الذين يفترض أن يساندوا زميلًا لهم، ولكنني أعلم طبيعة الصحفيين جيِّدًا.

وفـي صبـاح اليـوم التالي، ذهبـت إلى مجلـس الـوزراء، ووصلت في الثانيـة عشـرة إلّا ربـع ظهـرًا، وانتظـرت لقاء رئيـس الوزراء فـي الصالون المواجه لمكتبه ، وكانت الظروف في هذا اليوم سيئة للغاية، فهناك محاولة اقتحـام لـوزارة الداخلية على بعد أمتـار، وأدت لإحراق جـزء منها، وكان هـذا مؤثرًا على العاملين بمجلس الـوزراء، وقد كان معي في هذا الصالون الدكتـور «سـمير رضـوان» وزير الماليـه الذى تحدث مع شـخصية أخرى لـم أكـن أعرفها عن هذه الحاله السيئة التى تمر بها البلاد، وذلك بمناسـبة هـذا الحريق في وزارة الداخلية، وقد كنا نسـمع بوضوح سـيارات الإطفاء مهرولـة إلـى هناك ، ودخلت له بعد الموعد، وفـي اللقاء قال لي مداعبًا «يا أخـي يعني الحـل كان جنبي طوال الوقت وما كنتـش واخد بالي، أرجو أن تخفـف عني صـداع الإعلام وإن الأمور في ماسـبيرو تتفاقـم وتحتاج إلى حلـول»، وشـعر الدكتور عصـام ببعض القلق لـديَّ فقال لـي: «طبيعي أن تكـون قلقًا في هذه الظروف»، فقلت له: «الإعلام الرسـمي للدولة تعرض لتخريـب 30 عامًا، وإنعاشـه مرة أخرى يحتاج قوة فـي اتخاذ القرار ودعمًا ماليًّا، فقال لي: «ضع خطتك وسـوف ندعمك»، وقلت له: بصراحة: «هذه حكومة انتقالية، والحقيقة أنني أفكر فيما سيحدث بعد أن نترك هذه المهمة على المسـتوى الشخصي»، فقال لي: «سـيبها على الله، أنا كنت وزيرًا منذ سـنوات، وخرجت ولـم أكن مخططًا ماذا سـأفعل، ولكن الله رزقني بعمل ومال، ربنا ما بينساش حد، ولا أعتقد أنك ستتخاذل عن خدمة مصر في أية لحظـة». هكذا قالها نصًا وقـال ندعو المصورين لالتقـاط صور التكليف، فقلت: «توكلنا على الله».

خرجت من رئاسة الوزراء بعد المقابلة، وتوجهت إلى مكتبي بالوفد، ولم يكن الخبر قد أعلن بعد، وبعد دقائق من وصولي أذيع الخبر رسميًا، وانهالت المكالمات للتهنئة، ولم يهدأ مكتبي لحظة منذ الثانية ظهرًا حتى السادسة مساءً حينما هممت بالرحيل من مكتبي، فالكل: صحفيون وموظفون وفنيون وعمال وعدد من الشخصيات الحزبية جاءت للتهنئة والدعاء بالتوفيق باستثناء عدة أشخاص.

لم أعبأ بالأمر، وكنت قد جمعت أغراضي، وخرجت من المكتب إلى مصير غامض، ولكنني كنت أثق في أنني لم أطلب هذا المنصب، وأنه جاء بإرادة الله وحده ودون تدخل مني، وهو بالقطع سيعينني عليه، واستمرت تليفونات التهنئة على مدى يومي الخميس والجمعة، وفي مساء الجمعة، تلقيت اتصالًا من مجلس الوزراء لإبلاغي بأن موعد أداء اليمين الدستورية أمام المشير طنطاوي سيكون الساعة 12 ظهر غد السبت 9 من يوليو 2011، في مقر الأمانة العامة لوزارة الدفاع، وهو مكان لم أدخله منذ سنوات طويلة.

صباح اليوم التالي، ذهبت بسيارتي الخاصة لوزارة الدفاع، ولم أكن أعرف مراسم أداء اليمين، خصوصًا أنني كنت سأقوم بتأدية اليمين بمفردي أمام المشير، فأعطاني ضابط المراسم عدة أوراق لأملأها، ثم أعطاني صيغة القسم، وفي تمام الثانية عشرة، دعوني للدخول إلى قاعة بجوار مكتب المشير طنطاوي، وهناك قمت بأداء القسم، ثم سلمت عليه، فشد على يدي بود شديد، وقال: «إنني في مهمة صعبة، ولكنه يثق في قدرتي على القيام بها، وتمنى لي التوفيق». وعقب انصراف المصورين، جلست مع المشير «طنطاوى» جلسة منفردة في القاعة نفسها، وكان هو أول من ناداني

بلقب يا سيادة الوزير، وكانت جملة غريبة على سمعي في هذا التوقيت، وسألني المشير: ما الذي تنوي فعله في هذا المكان؟ فشرحت له الموقف في المبنى وكنت ملمًّا به، ثم حددت له النقاط التي سأعمل عليها على المديين القريب والبعيد وبشكل محدد، وتحدثت معه بالتفصيل في هذا الأمر فقلت له: إن لي أربعة أهداف هي: إعادة الثقة في الإعلام المصري. وإعادة هيكلة الإعلام. وتحقيق العدالة في الأجور. وزيادة الموارد المالية. وهذا يحتاج لمجموعة من الإجراءات، على المدى القريب؛ هي حل مشكلة اعتصام العاملين، وسرعة تنفيذ لائحة مالية وتعيين رئيس اتحاد، ومنع التجديد لمن تجاوز 60 عامًا والاهتمام بقناة النيل للأخبار، وتفعيل دور هيئة الاستعلامات.

أما على المدى البعيد فلابد من هيكلة المبنى ووضع قانون للبث المسموع والمرئي، ودراسة موقف القنوات الإقليمية وتطبيق القواعد المهنية والأخلاقية، وإقرار نقابة للعاملين بالإعلام. واستمرت المقابلة نحو 25 دقيقة، واصطحبني معه للدور الأسفل من الوزارة وفي أحد الصالونات، وجدت الفريق «سامي عنان» نائب رئيس المجلس الأعلى ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وبرفقته الدكتور «عصام شرف»، والمستشار «عبدالعزيز الجندي» وزير العدل وقتها، واللواء «منصور عيسوي» وزير الداخلية، وكان معهم الدكتور «سامي سعد زغلول» أمين عام مجلس الوزراء، وهنأوني جميعًا، ثم جلست معهم وكان واضحًا أنهم على وشك بدء اجتماع، فقال المشير للدكتور عصام، يا دكتور أنا متفائل بوجود الوزير أسامة، وواضح أن لديه رؤية وخطة، ونحن نريد أن ندعمه دعمًا كاملًا، ومن فضلك ساعده في كل ما يطلبه، فالأوضاع في

ماسبيرو تحتاج لأن تعود للاستقرار، وتوجه إليَّ المشير بالكلام: «سوف نسحب اللواء طارق المهدي»، وكان مكلفًا بتسيير أعمال اتحاد الإذاعة والتليفزيون آنذاك، منذ استقالة الدكتور «سامي الشريف»، فطلبت منه أن يستمر معي عدة أيام حتى أطلع على ما فعله وأكمل عليه، فسألني المشير وماذا ستفعل الآن، فقلت له سأتوجه إلى ماسبيرو، فقال لي ضاحكًا: «على طُول كده، ده النهاردة إجازة عندهم»، فضحكت وقلت: يبدو أنه لن تكون هناك إجازة بعد الآن، وسلمت عليهم وانصرفت، وتوجهت أولًا إلى منزل والدتي، وأردت طمأنتها ودعاءها لي ثم توجهت إلى ماسبيرو للمرة الأولى بعد تولي مسئوليته، وطوال الطريق كنت أفكر في حجم المسئولية، وكيفية التعامل، وكان قراري هو ضرورة فحص شكاوي المتظاهرين من أبناء المبنى، الذين كانوا يتجمعون يوميًّا في بهو مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وكان مشهدًا مسيئًا للغاية ينفر حتى الضيوف، وكان بعضهم يمتنع عن الحضور، وكنت أفكر في الاستماع إلى شكواهم، وانتداب لجنة قانونية من مجلس الدولة والرقابة الإدارية، وتقوم هذه اللجنة بفحص مطالب هؤلاء المعتصمين ومن يثبت حقه في شيء برأي اللجنة أصدر له قرارًا فورًا.

وعند دخولي مبني الوزارة بسيارتي الخاصة أوقفوني على الباب: وسألوني «رايح لمين» فأخبرتهم أنني الوزير الجديد، ودخلت إلى هناك، ثم إلى الطابق التاسع، وهناك استقبلتني السكرتارية الخاصة، وكانوا كلهم من العاملين مع أنس الفقي وزير الإعلام الأسبق، وكنت أنوي تغيير بعضهم، فسكرتارية المكتب لا بد أن تكون غير مرتبطة بمصالح في المبنى.

وجاءني اللواء «سامي سعيد» وكيل أول الوزارة، وكنت أسمع عنه من قبل خصوصًا أنه عمل لفترة مساعدًا لمدير إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة، وهو رجل مخلص يجيد فحص الأوراق جيِّدًا، وهنأني، وهم بالمغادرة فطلبت منه الانتظار، وجلست معه لأعرف أسباب اعتصام العاملين بالمبنى، تنفيذا لأول هدف لي في الوزارة ، فبدأ في إخبارى بسيل من المشاكل وقال لي: إن هناك تفاوتًا كبيرًا في الأجور بالمبني، فبعض الناس يتقاضون 300 جنيه و400 جنيه شهريًّا ، وهناك مذيعة تقاضت 750 ألف جنيه، فانزعجت جدًّا وسألته يعني كام في الشهر، فقال لي: لأ يا فندم ده في شهر رمضان الماضي فقط، فقلت: لماذا؟ ما العمل الذي يستحق 750 ألف جنيه شهريًّا؟ فقال إنه برنامج رمضاني كان أنس الفقي قد خصصه لها، وهناك مذيعة أخرى تقاضت في الشهر نفسه 450 ألف جنيه، وشعرت بأنني أمام فوضى مالية رهيبة، وطلبت منه أن يعطيني ملخصًا بمتوسطات الأجور لقيادات المبني، وكان جاهزًا بذلك من القطاع الاقتصادي، وكانت أرقام مفزعة لا تقل عن 100 ألف جنيه إلّا في حالات نادرة.

المهم، كانت الساعة قد اقتربت من الخامسة عصرًا وأنا أستمع لأرقام مفزعة، ومشكلات مزعجة، وأدركت أن المشكلة في الأساس هي مشكلة مالية وليست إعلامية، ولكن لا يمكن تقديم منتج إعلامي جيِّد قبل أن يستشعر العاملون في المبنى بأن هناك عدالة في الأجور، فطلبت من «عمرو كمال» سكرتير الوزير، أن يحضر لي سجادة صلاة حتى أصلي العصر، وبدا الاستغراب على وجهه، ووجدته مع أحد العاملين يبحثان في الأدراج عن سجادة، فقلت له يا أخي هو سجادة الصلاة طلب صعب، مش مهم أنا هصلي على الموكيت هنا، فقال لي بالحرف الواحد: يا فندم أصل بصراحة محدش طلب منا الطلب ده قبل كده!!

# من إعلام النظام إلى إعلام الدولة

لكل دولة قدرات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وحسب هذه القدرات تتحدد قوة الدولة، وهناك معادلات لحساب تلك القدرات، وقد كان الإعلام يحتل جزءًا محددًا من القدرة الاجتماعية لكل دولة حتى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبح الإعلام يحتل مكانة ضخمة، لاسيما مع تنامي وسائل الاتصالات، وأصبحت هناك دول صغيرة تستمد مكانتها من قدرتها الإعلامية.

ورغم امتلاك مصر لمنظومة إعلام رسمي هائلة ممثلة في الإذاعة والتليفزيون، فإن نظرة النظام الحاكم للإعلام الرسمي كانت قاصرة، وتعتبره مجرد أداة للتعبير عنه، فاختزل الإعلام الرسمي في كونه إعلامًا للنظام، ولم يتم وضعه في مكانه الطبيعي باعتباره الإعلام الأهم والأقدر على تتبع المعلومات والوصول إلى مراكز صنع القرار، ومع ظهور وسائل إعلام خاصة، لم تتغير نظرة النظام للإعلام الرسمي إلَّا في اعتباره منافسًا للإعلام الخاص في جذب الإعلانات فقط، ولكن المنتج الإعلامي في

الإعـلام الرســمي كان محدودًا رغـم ضخامة الإمكانـات، وأصبح المنتج الإعلامي في القطاع الخاص متميزًا رغم قلة الإمكانات.

وبمـرور الوقت زادت الهـوة بين جناحي الإعلام الرســمي والخاص، وانصـرف قطـاع كبير مـن المشـاهدين إلـى القنـوات الفضائيـة الخاصة، بينمـا ظلـت الإذاعة تمتلك كـوادر ولا تحظى باهتمام يكفـي لتطور الأداء بها، وقد تراجع أداء الإعلام الرسـمي بشـكل ملحوظ بسـبب سوء الإدارة من جهة، والاسـتناد إلى أنه صاحب الريادة فـي المنطقة العربية دون النظر إلـى أن العالـم يتطور مـن حولنا، وأن المنافسـة تقتضي منهجًـا مختلفًا في التعامـل، وكان أسـوأ ما تعرض له الإعلام الرسـمي هو ضـخ أعداد كبيرة مـن الموظفيـن والعاملين أكثر من حاجة العمل الفعليـة، فأصبح في اتحاد الاذاعـة والتليفزيـون 43 ألف إعلامـي وفني وموظف، وهو مـا يزيد على حاجـة العمـل الفعلية، وفق دراسـات كثيرة بنحو 35 ألفًـا، حيث لا يحتاج المبنـى لأكثـر مـن ثمانيـة آلاف فقـط يديرونه بالشـكل الأمثل فـي جميع قطاعاتـه وقنواتـه وإذاعاته، وهذا التراكـم يعكس أن الحكومـات المتتالية كانت تتعامل معه باعتباره ديوانًا حكوميًّا عاديًّا وليس جهة يرتبط الأداء فيها بالإبـداع. وقد أدى ذلك إلى عدم وجود بيئة مناسـبة لأداء إعلامي متطور، وزيادة تكلفة إنتاج البرامج بشـكل غير تنافسي على الإطلاق، حيث أصبح من الضروري توزيع عدد أكبر من العاملين على كل برنامج، وبمرور الوقت أصبح إنتاج البرامج يسـتهدف اسـتيعاب عدد من العاملين بغض النظر عن جـودة المنتج، لأن إلغاء برنامج غير جيِّد يعني فقدان مصدر رزق للعاملين به، وهذه النظرة جعلت من الصعب الرقي بجودة المنتج بشكل كبير، وهذا من الناحية الفنية والاقتصادية.

أما من الناحية السياسـية، فقد كان الإعلام الرسمي يعمل لخدمة النظام الحاكـم فقط، وقد ظهر ذلـك بوضوح خلال فترة ثورة 25 يناير، حيث كان العالم كله يعرف أن هناك ثورة تندلع في مصر، وكان مركزها ميدان التحرير، الـذي يبعـد عن مبنى الإذاعـة والتليفزيون 500 متر فقط، ويمكن مشـاهدة مـا يحـدث مـن الطوابق العليـا بالمبنى، ورغـم ذلك كان خطـاب الإعلام الرسـمي يستهدف التقليل مـن حجم الحـدث، والتركيز علـى مظاهرات أخرى مشـكوك في صدقها كانت تخرج لتأييد مبارك، ومع الوقت انصرف المشاهدون عنه، وأصبحوا يرونه إعلامًا كاذبًا.

وقد كان لي مداخلة تليفزيونية شـهيرة في نهاية شهر يناير 2011، حيث اتصل بي معد إحدى التغطيات على الهواء، وشـاهدت القناة الأولى وهي تنقـل وقفة أمام مبنى ماسـبيرو، ويتحـدث المذيعان رشـا مجدي ومحمد المغربـي عـن أنها لتأييد مبارك، وقد حمل الواقفـون الذين لا يزيد عددهـم على 50 شـخصًا صورًا لمبارك وأعلامًا، فاسـتفزني المشهد جدًّا، وحينما بـدأت بالحديث لم أرد على السـؤال الموجه لي، وقلـت لهم ما هذا الذي تقومـون بنقلـه؟ هل الحدث هـو هؤلاء الذين تـم اسـتئجارهم ليقفوا أمام المبنـى؟ أم أن الحـدث في التحريـر الذي يمكن تصوير مـا يحدث فيه من مبنـي التليفزيون؟! وطلبـت منهم أن يكونوا أكثر أمانة وأن ينقلوا المشـهد من التحريـر ومتابعته، فهو الذي يعبر عن الشـعب المصري، وليس هؤلاء الواقفـون أمامهـم؟ وطلبـت علـى الهـواء مباشـرة أن يرحـل مبـارك وأن يحافـظ على مـا تبقى، فقد انتهت فترة صلاحيته، ولـم يعد ممكنًا أن يكون هـو الحاكم، وقد تسـببت المداخلـة في إحراج المذيعيْـن وطلب المغربي أن تتحـول الكاميرا للتحرير، وقـد ذكر هذه الواقعة الأسـتاذ «عبد اللطيف

المنـاوي» رئيـس قطاع الأخبار السـابق فـي كتابه «18 يومًـا» الذي أصدره فيمـا بعـد، وفي حـوار تليفزيوني بعد عـام كامل من وقوعها، وكشـف عن أنهـا كانت المداخلة الأولى التي يُطلْب فيهـا رحيل مبارك على التليفزيون المصـري، وذكـر أنها كانت سـببًا فـي خلاف بينـه وبين أنـس الفقي وزير الإعلام السابق.

وقد أدت طريقة تغطية التليفزيون المصري في وقت الثورة، إلى انعدام الثقة في الإعلام الرسـمي تمامًا، فقـد كان يعمل منفصلًا عن الواقع، الذي أصبح فيه الحدث يتم نقله على مئات المحطات الفضائية المصرية والعربية والأجنبية، وبالتالى لم يكن ممكنا أن يغرد بمفرده خارج السرب، فلم يكن أحـد يهتم بما يقوله، ولم يعد هناك من يتأثـر بما يبثه، والإعلام يقاس بقوة تأثيره بغض النظر عن عدد موظفيه أو تاريخ تأسيسه.

وزادت الفجوة بين الإعلام الرسمي والمواطنين، خصوصًا حينما تحول الإعلام الرسمي بنسبة 100٪ بعد إجبار مبارك على التنحي، وأصبح مفرطًا في الحديث عن الثوار، وهو ما يقتضي الحديث عن خطايا مبارك وزوجته وابنـه ورموز نظام حكمـه.. فأصبح الأمر محل سـخرية الجميع، فقد كان بالأمس القريب ينتقد الثوار لمصلحة من أصبح يهاجمهم، وتسبب ذلك في ترسيخ عدم مصداقيته أمام المشـاهدين، وأصبح الإعلام الرسمي متخبطًا يعاني الفوضى، وقد زادت هذه الفوضي في أعقاب خروج أنس الفقي من وزارة الإعـلام، والإعلان عن إلغاء منصب وزير الإعلام والاكتفاء بوجود رئيس اتحاد للإذاعة والتليفزيون.

لم يكن هذا قرارًا صائبًا على الإطلاق، وكان الهدف منه إرضاء الشارع، ورسـخ القرار مفهومًا عن أن وزارة الإعلام ترمز لنظام حكم شمولي، وأن

النظـام يتغيـر.. ولم يلتفت أحد لما يمكن أن يترتـب على هذا القرار.. فقد كان نظـام العمـل في أجهـزة وزارة الإعـلام مرتبطًـا إلى حد كبيـر بوجود وزيـر للإعـلام، وباعتباره هو الموجه للسياسـة الإعلامية، وهذه السياسـة الإعلامية منذ نشأة التليفزيون المصري تعتمد على وجهة نظر رئيس الدولة التـي ينقلها لوزير الإعلام، فينقلها بدوره إلى رؤسـاء القطاعات والقنوات فيطبقونهـا، وبالتالـى كان يجب تغيير نظام وهيكل العمل قبل الشـروع في إلغـاء منصب الوزير، وكان مفترضًا وضع سياسـة إعلامية جديدة، ووضع نظام إدارى مختلف لا يعتمد على شـخص الوزير، وبعد ذلك يمكن إلغاء منصب وزير الإعلام.

المهـم أن عـدم وجود سياسـة إعلامية محـدده من جهـة، وعدم وجود شـخص الوزير الذي كان مسئولًا عن تسـيير العمل من جهة ثانية، وانعدام مصداقيـة الإعـلام الرسـمي مـن جهة ثالثـة، أدى إلـى مزيد مـن الفوضى والارتباك داخل المبنى، وزاد من الفجوة بين المشـاهد والإعلام الرسمي، حتى أنني عقب تنحي مبارك بأيام كنت مدعوا للقاء في قناة النيل للأخبار، وكان شـارع كورنيـش النيـل وقتهـا مغلقًـا بحواجـز أسـمنتية، فنزلت من السـيارة أمام مبنـى وزارة الخارجية، وتوجهت للمبنى سـيرًا على الأقدام، فأوقفني أحد المواطنين قائلا: «ياأسـتاذ أسـامة، إحنـا مش عاوزينك تطلع في التليفزيون المصري الكذاب».. وقد أصابتني هذه الجملة بحرج شديد وقتهـا، وفكـرت طوال الطريـق في كيفية إعـادة الثقة في هـذا المبنى الذي لا غنـى عن وجوده، حتى أنني ذكرت هـذه الواقعة في البرنامج الذي كنت متوجهًا إليه وعبرت عن استيائي الشديد من الحالة التي وصل إليها الإعلام

المصـري، وقلت إن الأمر يحتاج إلى وقفة لإعادة النظر في أسـلوب عمل المبنى، وكان ذلك في نهاية شهر فبراير 2011.

ولكـن الفوضى زادت داخل المبني، وتحولت إلى ثورة على الأوضاع الداخليـة، وأصبـح الصـوت العالى هو سـيد الموقف، وامتلأ بهـو المبنى بالعاملين الرافضين للوضـع داخله والمطالبين بتصحيح الأوضاع المالية، وغطـت هـذه المطالـب الماليـة والإدارية علـى المطلب الأساسـي، وهو إصلاح الإعلام واستعادة الثقة في هذا المبنى العريق.. كما امتلأ البهو أيضًا باللافتات التي دونها الموظفون ضد رؤسائهم، وكان المشهد مسيئًا للغاية لكل من يدخل المبنى وكنت أحد هؤلاء، ولكنه أيضا كان دالًا على انفجار الأوضاع داخل ماسبيرو نتيجة تراكمات الأخطاء عبر عشرات السنين.

### سياسة إعلامية جديدة

وزادت الأوضاع تدهورًا، فأمـام زيادة عدد العاملين على حاجة العمل الفعلية، والشعور بضعف الإدارة، بدأت البرامج تؤخذ عنوة بالضغط على رؤساء القطاعات والقنوات، وامتلأت الشاشة ببرامج متشابهة رديئة يصعب التمييز بينهـا، وتـم رفض أية محاولة لعمل برامج جماهيرية كبرى، ووصل الأمـر إلى حد التهديد باحراق ديكور تم إعداده لبرنامج «توك شـو» يقدمه الإعلامي «حافظ المرازي» كبديل لبرنامج «مصر النهاردة» الذي تم إلغاؤه دون مبرر، وقد أدي ذلك إلى هروب «المرازي» ببرنامجه إلى قناة «دريم»، وحل محل المسـاحة المخصصة له برنامج آخر مـن «برامج الأوتوبيس»، وهـو الوصـف الذي أطلقـه الإعلاميون أنفسـهم على نوعيـة البرامج التي

ظهـرت خلال تلك الفترة تعبيرًا عن زحامها بالمذيعين والمعدين والفنيين بغض النظر عن الجودة.

وكنت أتابع تطـورات الحالة أولًا بأول، حيث أتردد دائمًا على المبنى، وكان المعتصمون يقفون معي أثناء دخولي وخروجي من المبنى ليشرحوا لـي الأوضاع باعتباري صحفيًّا ورئيس تحرير لجريدة مصرية، وطلبوا منيِّ مسـاندتهم أكثر من مرة، وكنت أسـتمع إلى شـكاواهم باهتمـام، وأعترف أنها كانت مشـكلات يصعب حلها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للمبنـى، حيث إن معظمها كانت مطالب ماليـة وإدارية، ولكن نادرًا ما كان أحد يتحدث عن تطوير الأداء الإعلامي، ووجدت أن الأوضاع تزداد سوءًا فـي المبنى، ولـم تُـجْدِ محـاولات رئيس اتحاد الإذاعـة والتليفزيون آنذاك الدكتـور سـامي الشـريف في حلها، بـل إنهم حاولـوا اقتحـام مكتبه، ومع تزايد السـوء في الأوضاع اضطر للاسـتقالة، وهو ما دفع المجلس الأعلى للقوات المسـلحة لإعـادة اللواء «طارق المهدي» للإشـراف على الاتحاد مرة أخرى وتسيير أموره، ومحاولة السيطرة على الأوضاع المتدهورة، ولـم يكن «المهدي» لديه خبرة بالإعلام، وكان مفترضا أن يكون هو الشـخصية الإداريـة التي تسـير الأمور، ولكنـه انخرط في محاولات إرضـاء العاملين بغـض النظر عـن الإمكانات المتاحة لديه في محاولـة لامتصاص الغضب داخل المبنى.

كان هذا هو الوضع حينما دخلت مبني اتحاد الإذاعة والتليفزيون كوزير للإعلام، وكنت ملمًا به تمامًا، وفور دخولي مكتبي للمرة الأولى كنت أعلم أنني فـي اختبار صعـب.. فهدفي هو اسـتعادة الثقة في الإعلام الرسـمي،

وهذا يتطلب سياسة إعلامية جديدة تمامًا، ولا بديل في إنجازها عن عودة الهدوء للمبنى حتى يمكن أن ننفذ هذه السياسة، والمشاهد إذا لم يستشعر بأن تغييرًا سريعًا قد حدث سوف ينصرف نهائيًا عن المنتج الإعلامي الذي يقدمه اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وكنت قد حددت السياسة الإعلامية للإعلام الرسمي خلال المرحلة الانتقالية في ست نقاط رئيسية هي:

1 ـ إن ثورة حقيقية قد حدثت في مصر يوم 25 يناير، ولابد أن يعمل الإعلام الرسمي على تحقيق أهداف هذه الثورة.

2 ـ إن هذه الثورة قام بها الشعب وساندتها وحمتها القوات المسلحة، وينبغي الحفاظ على وحدة الشعب والقوات المسلحة حتى تتحقق أهداف الثورة.

3 ـ التصدي لمحاولات الفتنة والوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة، أو أي فصيل آخر داخل المجتمع المصري.

4 ـ لا إقصاء لأية فئة من الإعلام الرسمي، ولا استئثار لفئة به.

5 ـ التركيز على إثارة الأفكار والعقول والكف عن مخاطبة الغرائز والعواطف.

6 ـ التركيز على وضع سيناريوهات وخطط لمستقبل الدولة المصرية والخروج من دائرة الماضي وتصفية الحسابات.

وقد أعلنت هذه السياسة لرؤساء القطاعات والقنوات خلال الأسبوعين الأولين من دخولي المبنى، كما أعلنتها في مؤتمرات صحفية ولقاءات تليفزيونية متعددة، وهي سياسة متزنة وعاقلة، وكان تنفيذها يحتاج إلى

تدريب للإعلاميين على تنفيذ هذه السياسة وهو أمر يستغرق شهورًا، وخلال الأيام الأولى من تولي الوزارة، طلبت السياسة التحريرية لمؤسسة «بي. بي. سي» البريطانية، وهي نموذج يحتذى به في الإعلام الرسمي، وكنت على علم مسبق بأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد تعاون مع «بي. بي. سي» خلال السنوات السابقة، ولكن لم يستفد من هذا التعاون نظرًا لأنه لا يستطيع إلَّا أن يعمل لحساب النظام الذي كان يعتبر هذا الإعلام الرسمي ملكًا خالصًا له، وبالفعل أحضر لي مكتبي هذه السياسة التحريرية الأصلية باللغة الإنجليزية، ونسخة أخرى مترجمة للغة العربية منها، وقرأتها بإمعان، ووجدت أنها تتفق تمامًا مع ما أحتاجه، وأشرت عليها: السيد رئيس الاتحاد.. «تعمم».. وكنت أرى ضرورة أن يطلع عليها كل الإعلاميين في اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ولكنني أيضا كنت أعلم أن التحول الذي أطلبه يحتاج تدريبًا مطولًا للإعلاميين العاملين بالمبنى كافة.. ولكنني كنت في المرحلة الأولى وحتى يتم إعداد دورات تدريبية شاملة للإعلاميين، أرى ضرورة مجرد الاطلاع على هذه السياسة التحريرية.. ولكنني خلال لقاءات متعددة مع الإعلاميين في الأسابيع التالية لم أجد أحدًا منهم قد اطلع عليها، وكانت تلك مشكلة رئيسية، رؤساء القطاعات لم يكونوا قادرين على توصيل الأفكار بوضوح للعاملين، ولهذا كنت أحرص على لقاء المذيعين والمعدين باستمرار في مجموعات لنقل هذه الأفكار لهم، ولهذا أيضا وجدت ضرورة تغيير بعض رؤساء القطاعات والقنوات. خصوصًا أن معظمهم لن يرتاحوا لخفض رواتبهم وفقًا للسياسة التي حددتها لضبط الأجور.

وفي اليوم الأول طلبت من اللواء «سامي سعيد» وكيل أول وزارة الإعلام، أن يتحدث مع المعتصمين في بهو المبنى لألتقي معهم تمهيدًا لتشكيل فريق قانوني لبحث مطالبهم وحلها فورًا، وكانت المفاجأة أنهم رفضوا، وخرجت إحدى المذيعات في أحد البرامج التليفزيونية الخاصة لتقول إننا رفضنا مقابلة الوزير، وهي مذيعة أطفال لم تكن تقدم برامج، ولكنها دائمًا تثير المشاكل، وبهذه المداخلة خسرت كثيرًا من التعاطف داخل المبنى، حيث جاءني عدد كبير من المعتصمين فرادى فيما بعد، وتم حل مشاكل الكثيرين منهم، وأهمها أن أحدًا لم يكن يستمع إليهم.

**إلغاء الورقة الصفراء**

كنت أريد أن أثبت للجميع أن عهدًا جديدًا قد بدأ في التليفزيون، وأن المشكلات المالية تحتاج بعض الوقت لدراستها، خصوصًا مع الخلل الرهيب في نظام الأجور، ولهذا فكرت في إلغاء الورقة الصفراء، أو تصريح السفر الذي كان يمثل قيدًا على سفر العاملين في وزارة الإعلام والجهات التابعة لها، مثل العاملين في رئاسة الجمهورية والقوات المسلحة والشرطة، وهو شرط للسفر بالنسبة للعاملين في هذه الجهات منذ الستينيات، وكان العاملون في الإعلام الرسمي يطالبون بإلغاء هذه «الورقة الصفراء» لسنوات طويلة دون مجيب، لدرجة أن هناك قضايا رفعت لإلغائها، ولكن دون جدوى، ولم أكن شخصيًّا أرى أي سبب لهذا الشرط، فالإعلامي ينبغي أن يكون حرًّا في السفر، وأرسلت خطابًا للدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء مطالبًا بإلغاء الورقة الصفراء بالنسبة للعاملين في الإعلام الرسمي، وحولها لوزير الداخلية اللواء منصور

العيسـوي، وتحدثت معهما واقتنعا بوجهة نظري، وصـدر القرار الوزاري لوزيـر الداخلية بإعفاء العاملين في الإعلام من شـرط الورقة الصفراء عند السفر، وقد أدى هذا القرار إلى شعور عام بالراحة بين العاملين في الوزارة، خصوصًا أنهم طالبوا بإلغائها لسنوات طويلة دون جدوى، أو دون سـبب واضح لاستمرارها كقيد عليهم.

**محرقة أموال**

ظلـت المشـكلة الكبـرى هـي مشـكلة الأجـور، فهـي السـبب فـي الاعتصامات دائمًا لما فيها من تفاوت رهيب. وقد أدى إلى تفاقم المشكلة أن اللـواء «طـارق المهدي» الـذي كان لايـزال موجودًا في اتحـاد الإذاعة والتليفزيون لعدة أيام حسـب اتفاقي مع المشـير طنطاوي، قد أعد مشروع لائحة مالية جديدة خلال الفترة التي سـبقت وجودي بالمبنى، وطلبت منه عرض هذه اللائحة عليَّ، وقد عرض بعض أرقامها بالفعل، ولكن لم نتفق عليها إجمالًا.. وفوجئت به يعلن هذه اللائحة يوم الخميس 14 يوليو على العامليـن دون الرجـوع إليَّ، فطلبته إلى مكتبي يـوم الجمعة 15 يوليو قلت له: ياسـيادة اللـواء، كيف تعلن اللائحة دون عرضها علـيَّ، فقال لم أرد أن أزعجك، وتعجبت جدًّا من إجابته، وحينما ناقشته فيها وجدت أنها تحتاج إلى ثلاثـة وثلاثين مليونًا ونصف المليون جنيه إضافية فوق ميزانية المبنى الشـهرية، فسألته عن أسـلوب تدبيرها، فقال من وزارة المالية! فقلت له إن رواتب المبنى 133 مليون جنيه شهريًّا، وأن وزارة المالية تدبر لنا 83 مليونًا منها فقط، وعلينا في اتحاد الإذاعة والتليفزيون تدبير 50 مليونًا شـهريًّا من مواردنا لاستكمال الرواتب، وأنت تعلم أن المبنى لا يدخل له أي دخل منذ

يناير 2011.. وطالبته بتدبير هذه الثلاثة والثلاثين مليونًا ونصف المليون جنيه شهريًّا وقلت له إن هذه اللائحة ستسبب أزمة، وكان مفترضًا أن يدبر موارد اللائحة قبل إعلانها، وقد تسببت هذه اللائحة في انفجار الغضب داخل المبنى بشكل كبير، حيث رفعت سقف توقعات العاملين بشكل غير منطقي، لدرجة أن فني التمريض في المركز الطبي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بمقتضى - اللائحة - كان سيتقاضي 7 آلاف جنيه شهريًّا.

لم أكن أستحسن تصرف اللواء المهدي، خصوصًا أن شائعة سرت في المبنى خلال الأيام التالية تقول إن الوزير يرفض لائحة المهدي، وقد تسببت هذه الشائعة في تفاقم الأزمة، وصعود المظاهرات للدور التاسع حيث مكتب الوزير، فطلبت من الأمن جمع المتظاهرين في مسرح بالطابق نفسه، وقلت لهم إنني لا أمانع في تطبيق اللائحة، وأعلنت أمامهم أنني أرسلت اللواء طارق المهدي بنفسه لوزارة المالية لتدبير الموارد المطلوبة، وأنه لو نجح في تدبيرها سوف أعتمد هذه اللائحة فورًا.

طبعًا لم ينجح اللواء المهدي في تدبير هذه الموارد، وحصل على 51 مليونًا دعمًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون على 3 شهور بواقع 17 مليونًا كل شهر خصمًا من بند المكافآت والحوافز في ميزانية المبني، أي أنها من ميزانية الاتحاد نفسها، وبالطبع لم يكفِ هذا المبلغ لتطبيق اللائحة المقترحة، وبالتالي لم يعجب هذا العاملين بالمبنى وكان اللواء المهدي مندفعًا، فأحيانًا أجده يتصل بأحد البرامج على الهواء وينهر المذيع، ويعطي أوامر، وهو هنا لا يفرق بين ما يجب أن يكون في مؤسسة إعلامية وما يمكن أن يفعله في معسكر مع الجنود. كما أنه لم يراع أن وزيرًا تولى

المسئولية، وأنه لم يعد مسئولًا، وإنما كان موجودًا ليطلعني فقط على ما فعله خلال المرحلة التي سبقت وجودي.. وحينما وجدت أنه سيتسبب في مشكلات كثيرة، طلبت من المشير طنطاوي إنهاء مهمته فورًا، فالمبنى مليء بالأزمات، ولا يحتمل أزمات أخرى مفتعلة.. وقد استدعاه المشير طنطاوي وأنهى مهمته بالفعل بعدما شرحت له الموقف كاملًا وبدقة، وكلفه في الأيام التالية بمهمة محافظ الوادي الجديد.

وبدأت أبحث موقف الأجور مرة أخرى، وقد كانت الفوضى المالية من الصعوبة بحيث يصعب حلها لدرجة أنني فكرت في الاستعانة بمكاتب خاصة، ولكنني لم أرد أن أحمل المبنى أعباء مالية أكبر، ووجدت أنه لا يوجد حصر لإجمالي ما يتقاضاه أي من العاملين بالمبنى، ولا يوجد حصر إلَّا بالأجور الحكومية فقط، أما الأجور البرامجية فيصعب حصرها. فطلبت أولًا من القطاع الاقتصادي أن يتم عمل نظام جديد إلكتروني بحيث يتم رصد كل حركة مالية في أي قطاع من القطاعات، ومن جهة أخرى كان بعض رؤساء القطاعات يتقاضون أكثر من 100 ألف جنيه شهريًّا، فقررت أن يكون الحد الأقصى لرئيس القطاع 25 ألف جنيه شهريًا، وبهذا كان اتحاد الإذاعة والتليفزيون أول جهة يتم فيها تطبيق الحد الأقصي للأجور، وكان لهذا القرار تأثير مريح على العاملين، وبدأت أدرس مع القطاع الاقتصادي كيفية وضع نظام مالي عادل للعاملين، وفي أحد الاجتماعات مع ثوار ماسبيرو، تقدم شاب يعمل في القطاع الاقتصادي باقتراح وجدته مناسبًا جدًّا، فطلبت من القطاع الاقتصادي دراسته والرد عليَّ خلال أسبوع واحد، وبالفعل تم الرد عليَّ مع بعض التطوير في الفكرة بحيث يتم توزيع المكافآت توزيعًا عادلًا على الأجور الحكومية، وهو ما أدى إلى زيادة

الرواتب الحكومية بنسب كبيرة اعتبارًا من راتب شهر أغسطس 2011، وهو ما أسعد غالبية العاملين بدرجة كبيرة، حيث تضرر من هذا الوضع القيادات الكبرى فقط وهم عدد محدود جدًّا مقارنة بإجمالى العاملين في المبنى.

ولم أكن أريد أن أغرق في التفاصيل المالية على حساب جودة المنتج الإعلامي، وشكلت لجنة لدراسة الأجور البرامجية، كما شكلت لجنة أخرى لتقييم البرامج التي تقدم على الشاشة تضم خبراء الإعلام، وانصرفت للتفكير في المهمة الرئيسية وهي شكل المنتج الإعلامي الذي كان رديئًا للغاية وأدي إلى انصراف الجمهور عن الإعلام الرسمي، خصوصًا بعد أن أصبحت سمعته أنه إعلام غير صادق، وهي السمعة التي تشكلت خلال فترة الثورة.

**محاكمة مبارك**

وفي الأسبوع الأخير من شهر يوليو 2011، كانت محاكمة الرئيس السابق ونجليه ووزير داخليته على وشك البدء، فاتصلت بالدكتور «عصام شرف» رئيس مجلس الوزراء، وطلبت منه التدخل لإقناع المجلس الأعلى للقضاء بقيام التليفزيون المصري بنقل المحاكمة على الهواء مباشرة، وكان وقتها يحظر على وسائل الإعلام دخول المحاكمات، وقلت له إن الشارع يتشكك في أن مبارك سوف يودع في قفص الاتهام، ولو لم يتم نقل محاكمته سيزيد الشك لدى المواطن، خصوصًا أن هناك من كان يروج لفكرة أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحاول حماية الرئيس السابق، وتحدثنا مع وزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندي، وذهبت إليه في مكتبه للحديث عن التفاصيل وإقناعه بضرورة نقل الحدث على

الهـواء في التليفزيون المصـري، ولـم أخف عنهما أن نقل مثل هذا الحدث سـوف يجبر المشـاهدين على متابعة التليفزيون المصري مرة أخرى، وفي اليوم التالى ذهب الدكتور عصام شـرف وبرفقته المستشـار الجندي لزيارة مجلـس القضاء الأعلـى، وتـم طرح الموضوع، ووافق المستشـار «حسـام الغريانـي» رئيس مجلس القضاء الأعلى على الطلب، وأخبرني المستشـار الجنـدي بذلك، وبالفعل عقدت اجتماعًا مـع رئيس قطاع الأخبار وطلبت منـه إعـداد خطة التغطيـة، كما عقـدت اجتماعًا مـع رئيس قطاع الهندسـة الإذاعيـة وطلبت منه وضع إمكانـات القطاع لتغطية هـذا الحدث العالمي والذي سوف ينقله العالم كله عبر التليفزيون المصري.

وقـد ذهـب بنفسـه لموقـع المحاكمـة فـي أكاديميـة الشـرطة بالقاهرة الجديدة، وتم اسـتخدام 11 كاميرا، ووحدتي إذاعة خارجية لنقل الحدث، وتم تركيبها قبل موعد المحاكمة بأربعة أيام، وتم عمل الاختبارات اللازمة لضمـان عـدم وقـوع أي أخطاء. وكان طلبي أن تتم التغطية بشـكل شـامل خارج وداخل القاعة.

ومنذ الإعلان عن أن التليفزيون المصري سوف ينقل المحاكمة، انهالت عشرات الطلبات من المحطات الفضائية المصرية والعربية والأجنبية لنقل الحـدث، وهنا بـدأت اقتراحات البعض بضرورة بيع هذه الجلسـات لهذه القنـوات، وكنت أرى في بيعها مشـكلة فلم أَرُد لحين أخذ رأي المستشـار القانونـي لاتحـاد الإذاعة والتليفزيون، كما استشـرت عددًا مـن القانونيين مـن خارج المبنى، واسـتقر رأيهم جميعًا على عدم جـواز بيع المحاكمات للقنوات الفضائية الأخرى، فالمحاكمة ليسـت سلعة قابلة للتداول بمقابل مـادي، كما أن الأصل هو أن المحاكمة ملك للشـعب، وبثها حق للشـعب

وليس من حق التليفزيون، ولا حتى من حق هيئة المحكمة التي تنظرها بيعها لشبكة تليفزيون بعينها، وطلبت الرأي مكتوبا من قبل المستشار القانوني لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، حيث كنت أستشعر أن هذا الأمر سوف يسبب مشاكل، وهو ما حدث بالفعل من قبل بعض المحامين الذين قاموا فيما بعد برفع دعاوى قضائية ضدي، وتم حفظها جميعًا، حيث كان القرار مستندًا لرأي قانوني، وأعلنت أن المحاكمات سوف يتم نقلها مجانًا عبر التليفزيون المصري للقنوات الأخرى بشرط ان يتم النقل بـ«لوجو» التليفزيون المصري، أما في حالة نقلها دون «لوجو» deef neelc فسيتم دفع رسوم مقابل استخدام أجهزة ومعدات وكاميرات التليفزيون المصري.

وحينما جاء موعد المحاكمة في 3 أغسطس 2011، كانت شوارع القاهرة شبه خالية، وتسمر المواطنون أمام الشاشات لمتابعة الحدث، والذي تم نقله بمهنية عالية كانت محل تقدير الجميع، وقد أدى نقل الحدث لشعور عام بين المواطنين بأن المحاكمة جدية، وقد نجحنا فيما بعد في الحصول على موافقة القاضي «أحمد رفعت» رئيس المحكمة في نقل الأحداث خارج القاعة، حينما قرر وقف بث الجلسات اعتبارًا من الجلسة الثالثة، وقد نقلت قنوات عالمية الحدث عبر التليفزيون المصري، وشعر العاملون داخل المبنى بأن التليفزيون المصري عاد إليه الاعتبار مرة أخرى.

وهو ما أكدنا عليه في أحداث تالية، ـ سوف نسردها تفصيلًا ـ حينما انفردنا بالطريقة نفسها باتفاق مع اللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة بنقل تبادل الأسرى الفلسطينيين مع الأسير الإسرائيلي «جلعاد

شـاليط»، واتفقت معه على ضرورة الانفراد بحوار خاص مع هذا الجندي الـذي شـغل الرأي العـام الإسـرائيلي والعالمي خلال فترة وجـوده بمصر وأثناء إتمام الصفقة، واشترط فقط ألَّا يكون هناك ضغط عليه في الحديث، واختـرت لهـذه المهمة شـهيرة أمين مذيعة فـي قناة النيـل الدولية، وكانت تعمل مراسـلة لقناة «سـي. إن. إن» الأمريكية، وطلبتها بنفسي فوجدتها في إجـازة بفيينا، فطلبت منها أن تحضر لمكتبي فور عودتها، وحينما حضرت أمددتهـا بمذكرة معلومـات مهمة أعدتهـا الهيئة العامة للاسـتعلامات عن الجندي جلعاد شاليط، كما أعطيت الفريق المكلف بمتابعة الصفقة مذكرة أخـرى عن ظروف إتمام الصفقة، وقـام الفريق بعمل ممتاز خلال التغطية، كما نقلت وسائل الإعلام العالمية حديث التليفزيون المصري مع الجندي جلعاد شـاليط، وهو ما لم يعجب الحكومة الإسـرائيلية على الإطلاق، إلَّا أنـه كان عمـلًا متميزًا مـن الناحية الإعلاميـة، وحاول البعـض داخل مصر ـ بكل أسـف ـ تصويـره على أنه خيانة حيث لا يصح مـن وجهة نظرهم أن يقـوم التليفزيـون المصـري بعمل حوار مـع جندي إسـرائيلي، لكن وجهة نظرهـم لـم تكن محـل اهتمام أحد، فالعبـرة هنا بالأثر الـذي تركه الحوار على المسـتوى الإعلامي، وكان محل تقدير كل وسـائل الإعلام العالمية، وكان هذا نقلة نوعية أخرى في مستوى تغطيات التليفزيون المصري وسببًا في إعادة الثقة تدريجيًّا.

وكان الحدث الثالث هو صفقة تبادل الجاسـوس الأمريكي الإسرائيلي «آلان جرابيـل» بعـدد من المسـاجين المصريين المحتجزين في السـجون الإسرائيلية، وانفردنا وقتها بلقطة رحيل «جرابيل» على متن طائرة إسرائيلية خاصة من مطار القاهرة الدولي.

كان هذا على مستوى الأحداث المخططة، والتي كانت تسبقها فترة زمنية يمكن وضع خطة تغطية خلالها، بينما ظلت هناك أوجه قصور في التغطيات الداخلية المفاجئة من الناحية المهنية.. ففي حادث السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة في شهر سبتمبر 2011، لم تكن التغطية جيدة على مستوي الصورة، حيث كان المتظاهرون يرفضون وجود سيارة الإذاعة الخارجية الخاصة بالتليفزيون المصري، بل إنهم ألقوا عليها زجاجة مولوتوف، لأنهم كانوا يفضلون سيارة قناة الجزيرة التي تكفل لهم التغطية التي يريدونها.

وقد نقل التليفزيون المصري أحداث ماسبيرو في 9 أكتوبر 2011 كاملة وعلى الهواء مباشرة، حيث كان المتظاهرون قد بدأوا وقفتهم الاحتجاجية أمام المبنى في الخامسة مساء، ثم اندلعت أعمال عنف في السادسة والنصف، وبدأ النقل على الهواء في تمام الساعة الثامنة مساء وحتى الواحدة بعد منتصف الليل، وقد راح ضحية هذا الحادث نحو 25 مواطنًا مصريًّا مسيحيًّا وأحد جنود القوات المسلحة، ولم يكن ممكنًا أن يقع حادث مأساوي أمام مبنى التليفزيون دون أن ينقله على الهواء، وكان في موقع الأحداث ميزة نسبية للتليفزيون المصري.. وقد كنت موجودًا أثناء الأحداث في اجتماع مع ممثلي منظمة اليونسكو، بحضور السفير «إسماعيل خيرت» رئيس هيئة الاستعلامات، والسيدة «راوية راشد» مسئول العلاقات الدولية، ومع ورود اتصالات كثيرة بتصاعد الأحداث طلبت تأجيل الاجتماع، وانصرفت محاولًا العودة لمبنى ماسبيرو، إلَّا أن الطرق كانت قد أغلقت فتوجهت إلى المنزل، ووصلت

في حدود الثامنة مساء مع بدء التغطية المباشرة على قناتي النيل للأخبار والأولى، وقد لاحظت أن المذيعة «رشا مجدي» قد بدأت التغطية بدرجة من الانفعال بالحدث، وهذا طبيعي نظرًا لوجود المبنى في قلب الأحداث، إلَّا أن الإعلامي يجب أن يتخلى عن انفعالاته، فاتصلت بإبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار، وطلبت منه أن أجرى مداخلة على الهواء مع «رشا»، وكان هدفي هو إرسال رسالة لها ولمختلف وسائل الإعلام بعدم التسرع في إصدار أحكام وعدم الانزلاق في الانفعالات، وقلت في المداخلة إننا لا نعرف مَنْ الذي يطلق الرصاص على مَنْ، وأن ما يحدث ليس فتنة طائفية، ولكنه محاولة لإسقاط الدولة المصرية، وذكرت أن مبنى ماسبيرو شهد عدة مظاهرات قبطية من قبل لم يستخدم فيها العنف، وعلى كل وسائل الإعلام أن تهدأ في تناول الحدث لأن مصر تحتاج للحكمة أكثر من أي وقت مضى.. وقد كررت هذه المداخلة في النيل للأخبار وراديو مصر والإذاعة المصرية وبعض القنوات الفضائية الأخرى، واعتبرت ذلك موقفًا عامًا للحكومة المصرية، وقد أخطرت الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء بما قلته، وأثنى عليه.

ولكنني بعد فترة وجدت القناة الأولى تقدم تقريرًا من داخل مستشفى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والتي يتم نقل مصابي الشرطة العسكرية إليها، وقد تحدث أحد الجنود عن زميله الذي سقط قتيلًا بجواره، وأطلق لفظ سباب للأقباط على الهواء، فانفعلت جدًّا واتصلت مرة أخرى برئيس قطاع الأخبار، وطلبت منه اعتذارًا فوريًا عن هذا الخطأ للمشاهدين، وقد استغرق هذا الاعتذار 35دقيقة حتى تم بثه على الشاشة، وطلبت من رئيس قطاع

الأخبـار التحقيق في هذه الواقعة، ونظرًا لموقـع الأحداث أمام التليفزيون مباشرة، كانت تغطية الصورة متميزة نسبيًّا وقد نقلت التغطية عدة محطات مصرية وعربية وأجنبية عبر التليفزيون المصري. إلَّا أن البعض استغل هذه التغطيـة فـي الترويـج لأن التليفزيون المصـري حرَّض على قتـل الأقباط، وكان مـن بين هؤلاء الدكتور «ع. ج» الباحث بمركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، والذي ردد في عدة محطات فضائية أن التليفزيون المصـري دعـا المواطنيـن للنـزول للدفـاع عن القـوات المسـلحة، وهذا محـض افتـراء، فهذه الجملة لـم ترد في تغطيـة التليفزيـون المصري على الإطلاق، ورغم ذلك انتقلت هذه الشـائعة بشـكل سـريع للغاية، وعقدت عليهـا مؤتمـرات للتنديد بأداء التليفزيـون المصري، وأصبحـت تتردد في برامـج «التـوك شـو» باعتبارها حقيقة واقعـة، وقد قمت بعمـل مداخلة مع برنامج «العاشـرة مساء» في قناة «دريم» يوم الأربعاء 21 أكتوبر، حينما كان الدكتـور عمـاد جاد يردد الجملة نفسـها، ونفيت هذا الأمـر تمامًا، وطالبته على الهواء مباشرة بأن يرسل لي أي دليل على صدق كلامه، أو أن يخبرني باسم المذيع الذي نطق بهذا الكلام وفي أية قناة، ولكنه لم يفعل حتى الآن بالطبع لأن الجملة لم ترد في التغطيات أصلًا.

وقـد دفعنـي تزايد نبـرة الهجـوم علـى التليفزيـون المصـري، واتهامه بالتحريـض على قتل الأقباط لتشـكيل لجنة محايـدة من خارج مبني اتحاد الإذاعـة والتليفزيـون برئاسـة الدكتـور «صفـوت العالم» أسـتاذ الإعلام، وعضويـة كل مـن الأسـتاذين الدكتوريـن «ليلـي عبدالمجيـد» و«محمود علـم الديـن»، والخبير الإعلامي «ياسـر عبدالعزيز». وطلبـت منهم وضع تقييـم دقيـق لأداء التليفزيون المصري وتحديد مـا إذا كان محرِّضًا أم لا؟!

وفوجئت بأن التقرير المطلوب متداول بالصحف والفضائيات قبل أن أتسلمه من اللجنة، وقد أجريت اتصالًا بالدكتور صفوت العالم للاستفسار عن ذلك فأخبرني أن ياسر عبدالعزيز هو من قام بتسريب التقرير، وبعد أيام فوجئت بخطاب سري جدًّا من وزارة الداخلية يتضمن معلومة تفيد بقيام أحد أعضاء اللجنة بزيارة رجل أعمال شهير برفقة رئيس تحرير صحيفة خاصة كبرى، وقام بتسليمه نسخة من التقرير وذلك قبل تسليمه لي، كان لتلك المعلومة أثر سلبي جدًّا في نفسي، وتشككت في التقرير الذي لم يذكر أن التليفزيون كان قد حرَّض على قتل الأقباط.

وقد كان حادث ماسبيرو فرصة كبيرة لتوجيه طعنة للتليفزيون المصري، وتحول الإعلام إلى ساحة للمزايدة على الحادث، ورغم أن الحادث جنائي راح ضحيته أكثر من 25 مواطنًا مصريًّا، فقد سمحت ضمائر المزايدين أن يتركوا الجناة، ويحملوا الشاهد المسئولية.. وليس معنى أن التغطية لم تعجب البعض أن يتحول الموقف بهذا الشكل، وهنا تظهر من جديد أزمة مدعي الثقافة من المصريين، فالمثقف يقود المجتمع للأمام ويبصره بما يعجز عن رؤيته، فإذا سمح له موقعه أن يضلل فقد خان المسئولية.

وقد ذهبت يوم الإثنين 17 أكتوبر لتقديم واجب العزاء لقداسة البابا شنودة الثالث في المقر البابوي بالعباسية، وهو رجل حكيم وعاقل وقيمة ثقافية ووطنية كبرى، وحينما جلست معه عاتبني على قيام التليفزيون المصري بدعوة المصريين للدفاع عن القوات المسلحة، فأخبرته بالموقف كله وقلت له إن باحثًا بالأهرام هو أول من روج لهذه الشائعه، وتبعه عدد من مدعي الثقافة من باب المزايدة، وقد أيدني بعض الحاضرين للقاء من

رجال الكنيسة، وأشادوا بمداخلتي في بداية التغطية، وقلت للبابا شنودة، إن التغطية كان بها بعض الأخطاء المهنية، ولكن التحريض لم يحدث، ولو كانت هذه الجملة قد وردت بالتغطية لما جرؤت على الحضور لقداستك لتقديم واجب العزاء في الضحايا، ولكنني كنت سأستقيل من منصبي كوزير للإعلام، فأنا أؤمن جدًّا بأن الوحدة الوطنية بين مسلمي مصر ومسيحييها هي صمام الأمان الرئيسي للأمن القومي المصري، وليس من مصلحة أحد العبث بها إلَّا أعداء الوطن. وقد كان اللقاء مع البابا حميمًا للغاية لدرجة أنه استغرق أكثر من ساعة ونصف الساعة، تحدثنا فيها في كل قضايا الوطن، وتطرقنا إلى مخاوف الأقباط من نمو التيار الديني، وقلت له إن هذه ليست مخاوف الأقباط فقط ولكنها مخاوف مصرية عامة. وقد كان منسق اللقاء هو الأستاذ «طارق ثابت بولس» رجل الأعمال، وهو صديق وزميل دراسة من المرحلة الإعدادية، وضربت للبابا مثالًا على الوحدة الوطنية بعلاقتي به مؤكدًا أننا لم نشعر أبدًا بأي فواصل بيننا على مدى 40 عامًا، وأن المطلوب فعلًا هو نظام تعليم مختلف يرسخ قيم الوحدة الوطنية، لأنني وبصراحة أستشعر قلقًا من تزايد نبرة المسيحي والمسلم التي بدأت تفرض نفسها على الأجيال الجديدة، ويزيد من حدتها بعض وسائل الإعلام الخاصة ذات الصبغة الدينيه.

وخلال الأسابيع التالية، ظهر تقرير لجنة تقصي الحقائق بوزارة العدل، وتقرير لجنة تقصي الحقائق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكلاهما لم يتهم التليفزيون المصري بالتحريض، ورغم ذلك لم يصحح مدعو الثقافة مواقفهم، واستمروا في ترسيخ فكرة أن التليفزيون المصري كان المحرض على أحداث ماسبيرو!!

وخلال هذه الفترة كان يتردد على مكتبي القمص «بوليس عويضة» والشيخ «علوي أمين»، وهما نموذج رائع للوحدة الوطنية، حيث شاركا معًا في ثورة 25 يناير، وامتزجت رؤيتهما في ضرورة توحيد الدعوة لإصلاح المجتمع، فكانا يقومان معًا بزيارات لبعض مواقع الخلاف لحل نزاعات كثيرة. وقد أبديا انزعاجهما الشديد من محاولات البعض لاستغلال حادث ماسبيرو بهذه الطريقة، واتفقا معي في أن الأزمة مفتعلة والسير بها في هذا الاتجاه يحولها من قضية جنائية إلى قضية سياسية، وهذا يعني أن الجناة الأصليين قد يفلتون من العقاب القانوني.

المهم، أنني قررت عدم الانزلاق أكثر من هذا في الرد على الاتهامات الموجهة للتليفزيون في تغطية أحداث ماسبيرو، وطلبت من رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون الدكتور ثروت مكي بحث سبل تصحيح الأخطاء المهنية التي حدثت ،والتي تم سردها في تقرير اللجنة المشكلة، واتخاذ اللازم لمنع تكرارها في الأحداث التي تستلزم تغطية مفاجئة، وقد رأى عقد دورات تدريبية لمذيعي قطاع الأخبار، وتسلم رئيس قطاع الأخبار نسخة من هذا التقرير.. وقمت بعمل اتصالات مع بعض الجهات الدولية عبر هيئة الاستعلامات للتنسيق على هذه الدورات ومنها المعهد الدانماركي، وقناة «بي. بي. سي» البريطانية، ومؤسسة «هانز زايدل» الألمانية، على أن يتم إجراء هذه الدورات في معهد الإذاعة والتليفزيون، ولحين إجراء هذه الدورات التي يستغرق عقدها شهورًا طويلة، طلبت من رؤساء القطاعات البرامجية ضرورة الالتزام في التغطيات بعدم تبني وجهة نظر واحدة في البرامج، بمعنى ألَّا يكون هناك ضيفان في برنامج من وجهة نظر واحدة،

ولكن ينبغي دائمًا الالتزام بقاعدة التوازن في الأداء حتى لا يظهر التليفزيون بمظهر المنحاز مهما كانت الظروف. وهذا التوجيه لم يكن مرتبطًا بحادث ماسبيرو فقط، فقد كنت أوجه إليه منذ اليوم الأول لتسلمي المسئولية، وكنت أكرره دائمًا، لعلمي أن هذا الأمر يحتاج التوجيه باستمرار حتى يصبح هذا هو نهج التليفزيون المصري.. وكنت أعرف أن المشكلة تكمن أساسًا في الإعداد قبل التقديم.

ولكن مع الأسف، لم يكن معظم العاملين منشغلين بسمعة التليفزيون أو جودة المنتج الإعلامي قدر الانشغال بالمطالب المادية، وقد أسهم في هذا نمط الأداء العام بالتليفزيون لعقود طويلة، وهو ما لا يتفق إطلاقًا مع زيادة القدرة التنافسية لهذا الجهاز الحيوي، وكنت أعلم أن الأمر يحتاج إلى جهد خارق لم يكن لدي أية نية في التقاعس عن بذله.

وقد كنت أرى أن الإعلام الرسمي يجب أن يظل محصنًا من اللهث وراء الإعلانات مثلما تفعل القنوات الخاصة.. ولكن اتحاد الإذاعة والتليفزيون مصنف على أنه جهاز خدمي اقتصادي، وبحكم هذا التصنيف فإن الدولة تدبر جانبًا من موارده، بينما عليه أن يدبر هو بقية موارده والتي يتم الاعتماد الأكبر فيها على الإعلانات.. ولأن الإعلانات لم تكن ترد إطلاقا في عام 2011 بسبب أزمة المصداقية، فكان التليفزيون دائمًا يعاني أزمة نقص الموارد، وبالتالي تظل هناك مشكلة مستمرة تترتب عليها مطالب مادية لا تتوقف، ولكن هذا أمر يحتاج لإجراءات كثيرة منها مثلًا موافقة مجلس الشعب على تعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ولم يكن مجلس الشعب موجودًا آنذاك، ولهذا بحثت جديًّا في تقليل الإنفاق، فعلى سبيل

المثال كانت لدينا ست قنوات تعليمية يتم بثها خدمة للمجتمع، وباعتبارها خدمة كان يجب أن تتحمل نفقاتها وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمي. وكانت هذه القنوات تتكلف نحو 140 مليون جنيه سنويًّا، ولم تكن وزارة التعليم تدفع أكثر من سبعة إلى ثمانية ملايين جنيه سنويًّا.. وبالتالى فهي تشكل خسارة فادحة، علاوة على أنها لا تحقق الهدف المنشود منها، فلا هي تقلل الدروس الخصوصية، ولا هي تحظى بنسبة مشاهدة، وبالتالي فإن هذه الملايين تعد إهدارًا ونزيفًا للأموال في وقت نحتاج فيه إلى كل مليم، وبعد دراسة الأمر، قمت بإرسال خطابين لوزيري التربية والتعليم والتعليم العالى لدفع التزاماتهما المالية لهذه القنوات بالكامل، أو أن وزارة الإعلام ستضطر لوقف بث هذه القنوات اعتبارًا من يناير 2012، وكنت قد تحدثت معهما ولم أجدهما متحمسين لذلك، وكنت جادًّا في إغلاق هذه القنوات التي لا يستفيد منها أحد حتى أوفر 140 مليون جنيه سنويًّا يمكن استخدامها في أوجه أخرى لسد العجز في ميزانية اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وكنت قد طلبت من رئيس الاتحاد دراسة تحويل قناة الأسرة والطفل إلى قناة متخصصة للأطفال، بحيث تكون جاذبة للطفل المصري، خصوصًا أن مثل هذه القنوات تحقق أرباحًا كبيرة، ومن جهة يمكن بها سد العجز في ميزانية الاتحاد، وطلبت أن يبدأ تنفيذ الفكرة في أول يناير 2012، وهذا يتطلب سرعة الدراسة، ومن جهة أخرى فإن الأطفال المصريين أصبحوا يتوجهون إلى القنوات العربية والأجنبية المتخصصة للأطفال بشكل كبير، وتأثر عدد كبير منهم بثقافة الدول التي تبث هذه القنوات، حتى أنهم

يستخدمون مفردات لغوية لبعض الدول العربية، ومثل هذه القناة محاولة للحفاظ على الهوية المصرية عند الأجيال الجديدة.

ولكن الأقدار لم تمهلنا حتى ننفذ هذه الفكرة، حيث تقدمت الحكومة باستقالتها في أواخر شهر نوفمبر 2011، ولم يتم تنفيذ هذه الأفكار.

وعلى الجانب الآخر، كانت الإذاعة المصرية العريقة تعاني الإهمال لسنوات طويلة سواء في الوضع المادي للمذيعين أم الحالة الفنية للاستوديوهات أو مراكز الإرسال، وكنت قد طلبت من رئيس الهندسة الإذاعية وضع خطة تطوير شاملة للاستوديوهات ومراكز الإرسال. كما قمت برفع الأجور البرامجية للعاملين في الإذاعة، وهو ما آثار ارتياحًا كبيرًا بها، وكان هدفي هو تطوير المنتج الإذاعي إيمانًا بأن الإذاعة المصرية لها مكانتها التي لم تتأثر رغم الإهمال الشديد بها، وتطويرها سوف يزيد موارد الاتحاد بشكل كبير.

### تنظيم البث المسموع والمرئي

وكانت القضية الرئيسية التي تشغلني منذ دخولي وزارة الإعلام، هي قضية تنظيم البث المسموع والمرئي، خصوصًا مع تزايد عدد القنوات الفضائية بشكل كبير، ودون أن تكون هناك ضوابط حقيقية تنظم العلاقة بين الإعلام والمجتمع، وكانت القنوات الفضائية قد بدأت تبث إرسالها في عام 2000 على أساس أنها شركات تتبع قانون هيئة الاستثمار، مثل أية شركة في أي مجال.. ولكن هذا لم يكن مقبولًا في مجال الإعلام، ولم يكن القانون يحدد علاقة صريحة لوزارة الإعلام بهذه الشركات العاملة في مجال البث الفضائي، وبحكم طبيعة النظام الحاكم السابق، كان من

الممكن اتخاذ وسـائل ضغط مختلفة على أصحاب هذه الشركات، إلَّا أنه مع التحول الذي حدث في مصر، كان من الضروري إيجاد وسـيلة جديدة قانونيـة لتنظيـم البـث المسـموع والمرئـي بحيـث لا تمس حريـة الإعلام والتعبير عن الرأي، وبحيث تنظم العلاقة بين الإعلام والمجتمع، وبشـكل يحـد مـن الفوضـى والانفلات الإعلامـي الذي شـهدته مصر فـي أعقاب سقوط النظام السابق.

وبـدأت فـي دراسـة الأمـر علـى محوريـن رئيسـيين: الأول؛ دراسـة المشـروع الذي حاول وزير الإعلام الأسـبق أنس الفقي تنفيذه والذي أثار جدلًا واسـعًا عند تقديمه في 2009. والثاني هو دراسـة النظم المشابهة في أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسـا وألمانيا. وقد وجـدت من دراسـة هذه النظم أن النظام الأقرب إلـى حالة مصر هو النظام الفرنسـي، حيـث يوجد مجلـس أعلى للبث المسـموع والمرئـي، وتكون بداخلـه لجنة فنية مـن خبراء الإعلام يعينهـا البرلمان لمـدة معينة، وتكون هذه اللجنة الفنية هي المسـئولة عن تحديد المخالفات الإعلامية، وترفعها لرئيـس المجلـس الأعلـى للبث المسـموع والمرئـي لاتخـاذ الإجراءات القانونيـة ضد الشـركات المخالفة، وعرضت مشـروع القانون القديم على بعـض خبراء الإعلام ووجـدت معظمهم يتفق مع هـذا الاتجاه، وتحدثت مع المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بشـأن إصدار قانـون جديد لتنظيم البث المسـموع والمرئي، إلَّا أن المجلس كان يرى ألَّا يسن قوانين جديدة لا تخـدم الفترة الانتقالية، وانتهى الرأي إلى عرض المشـروع على مجلس الشـعب بعد انتخابه فـي عام 2012، ولهـذا أرجأت الفكـرة التي كانت قد رسـخت في ذهني عدة شـهور، وبالطبع لم يسعفني الوقت لتقديمها حيث

استقالت الحكومة في نهاية نوفمبر 2011، واستمرت في العمل حتى 6 ديسمبر فقط.

وفكرة المشروع ببساطة هي: تشكيل مجلس أعلى للبث المسموع والمرئي، بحيث يكون هو الجهة الوحيدة المسئولة عن إصدار التراخيص، ويكون بديلًا لوزارة الإعلام عند إلغائها فيما بعد. ويعمل هذا المجلس وفق قانون يتم فيه وضع مواد ميثاق الشرف الإعلامي العربي كنصوص قانونية يلتزم بها العاملون في مجال الإعلام، وينص عليها عند الترخيص لكل شركة، ويكون المسئول عن تطبيق هذه النصوص لجنة فنية يختارها البرلمان بغض النظر عن الأغلبية الحزبية، وليس رئيس المجلس الأعلى للبث المسموع والمرئي، وتضم هذه اللجنة «11» من خبراء وأساتذة الإعلام، وممثلًا للقوات المسلحة والمخابرات العامة والشرطة، وتجتمع هذه اللجنة بشكل دوري لبحث الشكاوي المقدمة من الجهات المختلفة والأفراد لتحديد ما إذا كانت هذه الشكاوى مخالفات إعلامية بالفعل أم لا؟ فإذا كانت في الشكاوي مخالفات إعلامية، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، إما بإلزام القناة الفضائية بتصحيح الخطأ أو الاعتذار عنه، فإذا اقتضي الأمر إغلاقًا كليًا أو جزئيًا للقناة، فتتم إحالة الأمر إلى محكمة خاصة تكون هي صاحبة القرار النهائي فيه، ويتم تغيير هذه اللجنة الفنية بواسطة البرلمان كل ثلاث سنوات، وألَّا تكون هناك ولاية من رئيس المجلس على اللجنة الفنية التي ترفع تقاريرها له ليتخذ الإجراءات التي توصي بها.

وهذا المشروع يستلزم أن تكون الضوابط التي تحكم الإعلام الخاص هي نفسها التي تحكم الإعلام الرسمي، ولهذا كان يستتبع هذا القانون

حسب الخطة التي وضعتها مبدئيًّا إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون خلال عامين على الأكثر، بحيث يتحول إلى شركة قابضة بعد وضع حل لمشكلة الديون المتراكمة، وتتبع هذه الشركة القابضة مجموعة من شركات تابعة للأخبار وللإنتاج الإعلامي التليفزيوني وللإذاعة وللخدمات الإعلامية وللقنوات المتخصصة.

وكان هذا المشروع بالنسبة لي يمثل حلًا نهائيًا لمشكلة الإعلام الرسمي والفوضى الإعلامية في القطاع الخاص، حيث سيلتزم الجميع بالقواعد والقوانين نفسها، وسيكون الإعلام الرسمي محل منافسة مع الإعلام الخاص، ويتحرر من سيطرة وزارة الإعلام التي يمكن إلغاؤها بعد ذلك، وتكون العلاقة بين الإعلام والمجتمع قد انتظمت وفق ضوابط قانونية محددة لا تمس حرية العمل الإعلامي.

وكان قرار وقف إصدار تراخيص لقنوات فضائية خاصة جديدة، والذي اتخذه مجلس الوزراء في سبتمبر 2011 هو نقطة البداية للمضي قدمًا في هذه الخطة.

المهم أنني أرجأت هذا المشروع لحين تشكيل مجلس الشعب الجديد، وكنت أمام مشكلة كبيرة وهي زيادة موارد اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والتي تحتاج مليار جنيه إضافية سنويًّا لاستكمال الأجور البرامجية، فوق الأجور الحكومية التي تبلغ نحو مليار جنيه سنويًّا والتي تدبرها الحكومة.. وكان من الصعب تدبير مليار جنيه في ظل توقف تدفق الإعلانات الذي بدأ منذ يناير 2011، ولذلك سرت في مسارين، الأول هو إعادة تشكيل وكالة صوت القاهرة والتي كان الدكتور «سامي الشريف» قد ألغاها بينما كانت

هي السبيل الرئيسي لتدفق الإعلانات على اتحاد الإذاعة والتليفزيون في محاولة لإعادة الإعلانات مرة أخرى للتليفزيون المصري، وهذا كان يحتاج جهدًا ضخمًا ومدى زمنيًا لرفع جودة المنتج الإعلامي، أما المسار الثاني فهو دراسة قام القطاع الاقتصادي بإعدادها لرفع رسم استهلاك التليفزيون على فاتورة الكهرباء من 2 مليم التي تم إقرارها منذ عام 1968 ولم تتم زيادتها منذ ذلك الحين لتصبح 3 قروش على كل كيلووات فوق الاستهلاك الذي يزيد على 50 كيلووات شهريًّا، وقمت بعرض الأمر على رئيس الوزراء فأحاله إلى المناقشة في مجلس الوزراء، واعترض عليه المهندس «حسن يونس» وزير الكهرباء بشدة وكنت أتفهم أسبابه لأنه كان يعاني مشكلة رسم النظافة على فاتورة الكهرباء، وانتهى الأمر بعد مناقشة حامية وطويلة لإرجاء نظر الموضوع، وقد كان هذا الحل من وجهة نظري نهاية لمشاكل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. ونظرًا لظروف المرحلة الانتقالية وتوجه الحكومة بضرورة عدم إثقال كاهل المواطن بأي أعباء إضافية، تم إلغاء الفكرة مؤقتًا ولم تناقش مرة أخرى.

وعلى الجانب الآخر، كان هناك رسم راديو على راديو السيارة تحصله إدارات المرور عند الترخيص وطلبت رفعه إلى 20 جنيهًا لتدبير جزء من الموارد لصالح اتحاد الإذاعة والتليفزيون وتم رفض الأمر للسبب نفسه.

**ثوار ..ولكن !!**

وطوال فترة عملي في الوزارة، كنت أحرص على لقاء الثوار باستمرار، ولكنني فوجئت أن نسبة ليست قليلة ممن يتوافدون على مكتبي يهدفون إلى تحقيق مصالح شخصية، ففي الأسبوع الأول عقدت لقاء مع 16 من

هؤلاء الثوار، وكان بينهم اثنان كنت قد التقيت بهم في مناسبات مختلفة قبل تولي الوزارة، فاستقبلتهما بشكل بدا منه العلاقة السابقة، فغضب أحدهما، وترك الاجتماع، وحينما سألته عن السبب، أخبرني أن بقية الثوار سوف يشكون فيه لأنه يعرف وزير الإعلام، فاستأت جدًّا من الحوار، فمادمت لا تفعل شيئًا خاطئًا، فلماذا الخجل؟ وخلال الاجتماع قام أحد الحاضرين ويدعي ع.ع. ويرأس ائتلافًا ثوريًّا، ولم يتحدث في الإعلام، ولكنه قال إن ثوار التحرير يرفضون وجودك وأن عودة وزارة الإعلام تعد تراجعًا عن حرية الإعلام، ويجب عليك أن تستقيل، ثم انصرف تاركًا الاجتماع، وبعد مغادرته أخبرني الباقون بأن هذا الشاب لا علاقة له بالثورة، ولكنه كان يعمل في الإمارات، وعاد منها في 1 مارس 2011 أي بعد رحيل مبارك بثلاثة أسابيع، وركب موجة الثورة، وهو دائمًا يفتعل مشكلات وأزمات، ولو كانوا يعلمون بوجوده في الاجتماع لما حضروا، فقلت إنني لم أختر الحاضرين؛ ولكنني قبلت وجود كل من أبدى رغبته في الحضور من الثوار، وبعد نصف ساعة تقريبًا فوجئت بمظاهرة تضم نحو 50 شخصًا قادمة من ميدان التحرير تهتف ضد الثوار الجالسين معي في المكتب، وعلمت منهم أن «ع.ع» هو الذي نظم هذه المظاهرة بعد مغادرته مكتبي، وكانت هذه الواقعة صادمة لي جدًّا، ووجدت أن ليس كل من يدعي أنه ثائر يمكن تصديقه أو التعامل معه، وقررت أن أنتقي من الثوار من يتحدث في المصلحة العامة أو من يأتي بفكرة مفيدة فقط، خصوصًا أنني وجدت طلبات من بعضهم إما بعمل برامج أو الظهور في برامج، وكانت إجابتي أن هذا ليس عملي كوزير.

وكان من بين الثوار الذين التقيتهم في مناسبات أخرى شاباان واعدان أحدهما يدعي «جواد نابلسي» كان قد فقد عينه في يناير 2011، وأخرى تدعى «أمل المصري»، وقد حضرا إليّ بترتيب من الدكتورة فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولي، وكانا قد أحضرا فكرة برنامج محترم أعجبني جدًّا لأنه يتحدث عن رؤية لمستقبل مصر، ومثل هذه البرامج كنت أفتقدها جدًّا في الإعلام المصري ككل. ووافقت على الفكرة رغم ريبتهما من وجودهما في مكتبي، حتى أن جواد نابلسي قال لي بالحرف الواحد إنه يخشي أن يشتم أحد خبرًا بأنه موجود في مكتبي، فقلت له ياأخ جواد أنت موجود في مكتب وزير إعلام مصر وليس في مكان مشبوه، فإذا كنت تشعر أنك ترتكب خطأ فلم حضرت؟ وبكل أسف، فإن عددًا كبيرًا ممن كنت أراهم في البرامج المختلفة داخل وسائل الإعلام المختلفة يتحدثون باعتبارهم ثوارًا، كانوا من النوعية التي تبغي أهدافًا شخصية، وقليل منهم فقط من كنت أستشعر حرصًا منهم على الدولة المصرية، ولذلك قررت أن أقصر التعاون مع هذه الفئة القليلة فقط تحقيقًا للهدف الأساسي وهو إعادة الثقة والمصداقية للإعلام الرسمي للدولة.

# معاناة في اتخاذ القرار

بعـد تكليفي بوزارة الإعلام بأقل من أسـبوع، بدأ الإعداد لتغيير وزاري في حكومة الدكتور عصام شرف، وكان الشارع المصري مشتعلًا بالأزمات والمشـكلات، فمتظاهرو ميدان التحرير مسـتمرون فـي الميدان الذي كان مغلقًا معظم الوقت، والشعور بالغياب الأمني يزيد معدلات الجرائم، ويزيد حـدة التوتر تجاه الإعـلام الخاص والعام للمزايـدة والبعد عن المنطق في التناول للأحداث، وكذلك أيضًا كانت تفعل القوى السياسية المختلفة.

وكانـت الحكومـة تعانـي أمـورًا كثيـرة، منهـا أن الصفة التـي التصقت بالحكومة أنها لتسـيير الأعمال، وهذا لـم يكـن متفقًا مع ما تقوم به بالفعل، فهـي حكومة طبيعية في ظروف اسـتثنائية صعبة، أما تسـيير الأعمال فكان يقتضي مهامًا محددة لبعض الوقت، كما كان الدكتور عصام شـرف نفسـه يحـاول إرضاء الجميـع وكان هذا مسـتحيلًا، خصوصًا في ظـروف كالتي كانت تعيشـها مصـر في هذه المرحلة، فكثير ممن يطالبون ويطلبون باسـم الثـورة، لم يكونوا ثـوارًا، وإنما ركبوا حصان الثـورة باعتباره الرابح، وهذا

مـا تحدثت فيه مـع الدكتور عصـام أكثر من مـرة، ولكنـه كان مقتنعًا تمامًا بضرورة إرضـاء الجميع مهما كانت الاختلافات معهم في وجهات النظر، ومهما كانت المبالغة في المطالب.

**أحداث العباسية الأولى**

المهم أنه بعد تشكيل الحكومة الجديـدة تم عقد أول اجتماع لمجلس الوزراء يوم الأربعاء 29 يوليو 2011 بالتشكيل الجديد برئاسة الدكتور عصام شـرف، وكان هذا التوقيت حرجًا للغاية، فقـد انتقل بعض المتظاهرين من التحرير إلى ميدان العباسية في مواجهة هي الأولى من نوعها مع المجلس الأعلـى للقـوات المسـلحة، وذلك يومـي 22 و23 يوليـو، وتصدي بعض أهالـي العباسـية للمتظاهرين خوفًا من تحويل العباسـية إلـى ميدان تحرير جديـد، كمـا أقامت القوات المسـلحة حاجزًا من الأسـلاك الشـائكة لمنع عبور المتظاهرين لمنطقة نفق العباسـية، ولـم يكن هناك سـبب واضح لهذا التطور في هذا التوقيت، فالمفترض أن ثورة 25 يناير قامت بتضافر الشعب مع القوات المسـلحة، ومعنى وجود مثل هذه المواجهة أن الثوار يحاولون تغييـر هذه الصورة، وهو ما يؤدي بصورة أو بأخرى إلى أحد أمرين: الأول هو أن القوات المسلحة تتعرض لنكسة أمام الشعب وهذا خطر كبير، أو أنها ستضطر لتوجيه ضربة للمتظاهرين وهذا أيضًا خطر كبير، وقد رأيت كمتابع أن هـذا الإجراء من قبل المتظاهرين لم يكـن موفقًا بأية صورة من الصور. وكان هذا التوقت هو بداية التحول العملي من شـعار «الجش والشعب إيد واحدة» إلى «يسقط يسقط حكم العسكر» الذي تكرر خلال الشهور التالية،

ولـم كن هذا عفوًا على الاطـلاق، وانما كان ممنهجًا ومخططًا حتى حدث الشرخ في العلاقة بن الشعب وقواته المسلحة.

كمـا جاء هذا الاجتماع أيضًا في ظل تصاعد حملات التشـكيك في أن الرئيس السـابق حسـني مبارك سـيخضع فعلًا للمحاكمة، وكذلك في ظل مقارنات تطلق حول أسـلوب حبسه بينما هو المتهم بالقتل حسب التصور العام آنذاك، وكذلك أسـلوب معاملة أسـر شـهداء الثورة الـذي كان محلًا لخلافات استمرت شهورًا .

وحينمـا عقد هـذا الاجتماع فوجئت بـأن ما على مجلس الـوزراء فعله هـو التعامل مع كل هذه المشـكلات دفعة واحدة، وقـد انعكس ذلك على المناقشـات التي استمرت لأكثر من 7 سـاعات متواصلة، وقد تحدثت في هذا الاجتماع عدة مرات في محاولة لتصحيح الاتجاه، المرة الأولى كانت تعليقًا على ما أثاره بعض الوزراء عن حالة الضبابية الإعلامية التي تعيشها مصـر في هـذه المرحلـة، وقلت إنـه لا يجـب الظهور الإعلامـي لأعضاء الحكومـة بشـكل مفرط، وأنـه لا يصح أن يخرج كل وزيـر باتجاه مختلف عـن زميلـه فـي الحكومة نفسـها، ولهـذا يجب ترشـيد الظهـور الإعلامي مؤقتًا لحين تحديد الرسـالة الإعلامية والخطاب الإعلامي، كما أوضحت أنني طلبت من المشـير حسـين طنطاوي رئيس المجلـس الأعلى للقوات المسـلحة، عدم ظهور أي من أعضاء المجلس الأعلى في وسـائل الإعلام إلّا فـي حـالات الضرورة القصـوى فقط حتـى يكون الخطـاب الإعلامي موحدًا أمام الرأي العام.

كما تحدثت مرة أخرى مشيرًا إلى مجموعة من المطالب التي تقدم بها الثوار ومنها طلب تفريغ دوائر بعينها لنظر قضايا قتل الثوار، وقد كان السيد المستشار عبدالعزيز الجندي وزير العدل معترضًا على مثل هذا المطلب انطلاقًا من خبرته التي تسبقني في الوزارة، بأن الاستجابة لكل مطلب تتبعها مطالب أقصي منها، وعلقت وقتها قائلًا إن أية حكومة ينبغي أن تحافظ على هيبتها حتى تستطيع العمل، وما أطرحه كان بناء على بيان للثوار حتى نناقش ما الذي يمكن تحقيقه وما الذي لا يمكن دون المساس بهيبة الحكومة التي تعتبر حكومة ثورة.

وتحدثت أيضًا عن مليونية الجمعة 29 يوليو، والتي أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أنها ستنظمها تحت اسم جمعة «لم الشمل»، وقلت إن تكرار المليونيات أصبح وسيلة ضغط ولابد من وسيلة للتعامل معها سياسيًّا أو على الأقل نتخذ إجراءات مسبقة واتصالات لمنعها، واقترحت الوزيرة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي قيام وزارة الداخلية بمنع أوتوبيسات الجماعة من الوصول للقاهرة، وتخوفت من انضمام بعض منظمات المجتمع المدني الممولة أجنبيًّا لهذه المليونية وهو ما قد يترتب عليه أحداث عنف، ولكن اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية قال إن الإخوان سوف يتساءلون عن أسباب منعهم من دخول ميدان التحرير بينما يتم السماح لغيرهم رغم أنها مظاهرة سلمية حسبما أعلنوا.

وخلال الاجتماع نفسه تم طرح فكرة منح جزء من السلع التموينية للمواطنين بشكل مجاني خلال شهر رمضان تخفيفًا للمعاناة عن المواطنين، وقد لفت نظري تحذير من الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس

الـوزراء ووزير المالية قبل ذلك بنحو سـاعة خلال الاجتماع ذاته بأن هناك مشكلة اقتصادية حقيقية ينبغي النظر إليها بواقعية، وهو ما دفعني للاعتراض على هذا المسـلك فكيف تكون لدينا مشـكلة اقتصادية مزعجة، بينما تفكر الحكومة في منح سـلع مجانية للمواطنين، لأن هـذا يعطي انطباعًا بأننا إما لا نشـعر بالمشكلة، أو أننا نضحك على الناس ونوهمهم بأن لدينا مشكلة، بينما نحن نوزع السلع المدعومة أصلًا مجانًا.

ورغم طول فترة الاجتمـاع الأول لمجلس الوزراء بوجودي، وحضور الـوزراء الجـدد، فإنـه كان فرصـة لاسـتطلاع آراء الـوزراء المختلفين في القضايـا المختلفة، وكان هناك العديد من الانطباعات الأولية التي خرجت بهـا عـن الاجتماع، أولها - وكما أسـلفت - أن الدكتور عصام شـرف كان يريد إرضاء الجميع. وثانيها أن المناقشات تتم في ظل هذه الحكومة بحرية تامة، وأحيانا كثيرة يتأخر إصدار القرار بسـبب كثرة المناقشات. وثالثها أن بعض الوزراء يريدون إرضاء الشارع مها كانت المطالب. ورابعها أن عددًا وليس كثيرًا من الوزراء كان يضع هيبة الحكومة في اعتباره عند المناقشات، وهو ما تغير مع الوقت بعد ذلك نتيجة للأحداث.

وقد عكسـت مناقشـات جميع الـوزراء في هذا الاجتمـاع وما بعده من اجتماعـات، مشـكلة كبري فـي التعامل مع الإعلام، فبينمـا تتحدث بعض الفضائيات في مواقف مختلفة عن ثورة جياع على وشـك الاندلاع آنذاك، وبينمـا تردد بعض الفضائيـات أقاويل تصدر مـن المتظاهرين في مختلف المواقـع وتتعامـل معهـا باعتبارهـا حقيقـة واقعـة، كانـت تزداد شـكاوي الحكومـة من عدم القدرة على مواجهة كل هـذا النقد العنيف، وخصوصًا - حسب رأيهم - أن غالبية النقد ليس مبنيًا على حقائق.

وفي كل اجتماع تقريبًا لمجلس الوزراء، كان الحديث يتواصل حول الإعلام وأثره في تأليب الرأي العام، وهو ما دفعني للقول في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 31 يوليو 2011: إن الأدوات الإعلامية المتاحة لنا هي اتحاد الإذاعة والتليفزيون باعتباره الجهة الوحيدة التابعة لسيطرة وزارة الإعلام، وطالبت جميع السادة الوزراء بإخطار وزارة الإعلام فورًا عند حدوث أية أزمة أو مشكلة، حتى يمكن التعامل معها في بدايتها إعلاميًّا، ويكون الإعلام الرسمي هو المبادر بطرح المشكلة ووضعها في حجمها الطبيعي، بدلًا من تركها للتضخيم في الإعلام الخاص الذي لا توجد أي سيطرة لوزارة الإعلام عليه، ولم يستجب لهذا المطلب إلَّا عدد قليل من الوزراء، بل إنني كنت أبادر بالاتصال ببعض السادة الوزراء لاستيضاح معلومات حول مشكلة محددة حينما أعلم بها من وسائل مختلفة. وطلبت في الاجتماع نفسه مساندة الحكومة لي في التوجه من إعلام النظام إلى إعلام الدولة، وقلت إن الإعلام في مصر - بشقيه الخاص والرسمي - يركز فقط على ميدان التحرير، وهو ما لا يعكس رغبات بقية المصريين الذين بدأوا يشعرون بالضيق من استمرار الأحداث، وقلت إن شهر رمضان على الأبواب، وهو فرصة جيدة لالتقاط الأنفاس حيث إن المزاج المصري العام يميل إلى الهدوء في شهر رمضان، وعلينا أن نفكر في مرحلة ما بعد شهر رمضان. وقلت أيضًا بالحرف الواحد إن الإعلام الخاص يريد ترويج نفسه بأسلوب يحتوي على قدر كبير من الإثارة، ولا يمكن لنا أن نواجه هذا التيار إلَّا إذا كان الإعلام الرسمي قويًّا ومستقرًا، والحقيقة أنه ـ في هذا الوقت ـ كان على العكس تمامًا حيث كان ضعيفًا وهشًا ويعاني مظاهرات مستمرة، وهذا المناخ لا يؤهله للعب دوره في كشف الحقائق وتوضيحها

للرأي العام. ولم أكن هنا بالطبع أعني إخفاء الحقائق، ولكنني طالبت بإظهارها كاملة للرأي العام من خلال الإعلام الرسمي، فيصبح هو مصدر المعلومة الحقيقية وليس سببًا في إخفائها بشكل يؤدي لترك المجال خاليًا أمام الإعلام الخاص، فلابد أن تكون هناك منافسة، ولابد أن يستقر الإعلام الرسمي حتى يتمكن من لعب دوره بشكل كامل.

والمؤسف أن الإعلام الخاص نجح في تسويق صورة مشوهة مفادها أن حكومة «شرف» هي حكومة لتسيير الأعمال، وهو ما لم يكن صحيحًا على الإطلاق، بل إن رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف تحدث عن هذا الأمر عدة مرات في مناسبات مختلفة، وقال إننا حكومة لديها الصلاحيات كافة، ولسنا حكومة لتسيير الأعمال، إلَّا أن الحكومة قد عملت في ظل مرحلة انتقالية تعج بكثير من الأحداث الغريبة وتعاني فيها مصر مشكلة اقتصادية كبرى، فبينما تزداد المطالب الفئوية بشكل غير مسبوق، لا توجد إمكانات حقيقيّة لتلبية كل تلك المطالب، وكانت اجتماعات الحكومة تعقد عادة وسط مظاهرات تحتشد في شارع مجلس الوزراء، وبعض المتظاهرين كانوا يمسكون بالحجارة ويطرقون بها على الأبواب الحديدية لمجلس الوزراء طوال فترة الاجتماع، وهو ما كان يسبب ضغطًا نفسيًّا كبيرًا على الوزراء.

ولم تكن الحال أمام مجلس الوزراء مختلفة عن الحال في الوزارات الأخرى، التي تزايدت فيها المطالب بالتثبيت والتعيين، وكان بعض الوزراء يستجيبون لهذه المطالب والبعض الآخر يرفض، وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس 4 أغسطس 2011 تحدث الدكتور «عمرو حلمي»

وزير الصحة عن مظاهرات مرفق الإسعاف من أجل التثبيت، وشرح أن مزايا العقود بالنسبة للعاملين بالإسعاف أفضل وأنهم اقتنعوا بأن التعاقد أفضل من التثبيت، فرد وزير التربية والتعليم الدكتور «أحمد جمال موسي» قائلًا إن هذا جائز إلَّا في التعليم، لأن العمل بالتعليم لابد أن يكون وظيفة دائمة، وأن هذا محل خلاف في الحكومات التي جاءت منذ 2005. وهنا اضطررت لطلب الكلمة وقلت: إنه رغم الاختلاف بين طبيعة العمل في مرفق الإسعاف والتعليم فإن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر، ولابد أن يكون حديث حكومة ما بعد الثورة عن تطوير التعليم بشكل عام وليس مجرد تثبيت العمالة، ولابد أن تكون القاعدة أن المعلم الذي يتم تثبيته على درجة من الكفاءة تؤهله للقيام بالمطلوب منه كمعلم، وتساعد الحكومة بشكل عام على تطوير التعليم الذي هو مطلب أساسي لنهضة أية أمة، وطلبت ربط فكرة التعيين بجودة المعلم لتفادي أخطاء الحكومات السابقة، وهو ما لم يوافق عليه وزير التربية والتعليم بكل أسف.

وكنا قد دخلنا في شهر رمضان المبارك، ورغم الهدوء الذي يدب في الحياة المصرية خلال هذا الشهر، كانت السخونة واضحة في مجلس الوزراء، ففي يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2011، كنت مدعوًا لمرافقة الدكتور عصام شرف في زيارة للسويس برفقة عدد من الوزراء، وقد بدأت الزيارة عصرًا بافتتاح توسعات مصنع السويس للصلب، وبعدها تم تناول طعام الإفطار برفقة أهالي السويس، وعقب الإفطار طلب الدكتور عصام شرف لقاء أسر شهداء السويس قبل الدخول في لقاء شعبي، ودعاهم إلى خيمة مجهزة كصالون لكبار الزوار، ودخلت مجموعة من أسر الشهداء، إلَّا أن أحدهم ويعمل «سماكًا» قتل الرصاص ابنه أثناء وقوفه في شرفة

منزله بالسويس خلال الثورة، وقف خارج الخيمة وظل يوجه الإهانات لمن حضروا اللقاء من أسر الشهداء، وأمام ثورته تصدى له بعض ضباط الشرطة الموجودين، وفوجئت به يدفع لواء شرطة يرتدي الزي الرسمي بيديه، ولاحظت كيف كان لواء الشرطة منزعجًا منه ولا يستطيع أن يواجه هذا الرجل الثائر بلا سبب معروف، والذي استمر في سب كل من دخلوا الخيمة دون مبرر، وهنا وجدت أن الشرطة لا تستطيع ممارسة عملها في ظل حالة الانكسار التي تعرضت لها بعد ثورة 25 يناير، وقلت إن رجل الشرطة لابد أن تعود له هيبته التي هي جزء من هيبة الدولة، ورغم أننا كنا نرفض ممارسات الشرطة في فترة ما قبل الثورة، فإننا أيضا نرفض إهانتها بعد الثورة، ولم يكن هذا واضحًا بكل أسف لدى كثيرين من المسئولين والمواطنين.. فكان الجميع يطالب الشرطة بتأدية دورها، وإذا تصدت لأية محاولة خروج على القانون اتهمها الإعلام بأنها عادت لممارساتها القديمة! وعقب إفساد لقاء «شرف» بأسر الشهداء، طلب من محافظ السويس أن يصطحب أسر شهداء السويس إلى القاهرة لمقابلته وبحث مطالبهم. ثم دخل الدكتور عصام شرف لقاعة مجاورة لعقد لقاء شعبي، وبالأسلوب نفسه فسد هذا اللقاء أيضًا، فالمطالب لا تتوقف، ولغة الطالب لا تحترم المطلوب منه، وللأسف كانت هناك استجابات لمطالب غير مقبولة.

وقد تكرر الأسلوب نفسه في زيارة لمدينة العاشر من رمضان في اليوم التالي مباشرة، ولم أكن حاضرًا بها، وقد عبر رئس الوزراء عن استيائه في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي الخميس 11 أغسطس، كما عبر عن استيائه من مبالغات وسائل الإعلام عند تناولها للأحداث، وانحيازها

الشـديد ضـد الحكومـة، وقال إننـا لا نملك أمـام هذا إلَّا الإخـلاص فيما نستطيع أن نفعله. وتطرق الحوار خلال اجتماع مجلس الوزراء مرة أخرى إلـى حالـة الانفـلات الإعلامي التي تشـهدها مصـر خلال هـذه المرحلة، وطلبـت الكلمة وقلت: إن تخريبًا متعمدًا أصـاب الصحافة والإعلام على مدى سـنوات طويلة، وظهر أثره بوضوح خلال الشـهور الثمانية التي تلت الثـورة، وأن الوضـع فـي الإعلام الرسـمي والخاص أسـوأ مـن أي توقع، وتطرقـت للحديث عن الصحافة القومية مؤكدًا أن وزارة الإعلام لا تملك أية سـيطرة عليها، وهي تابعة لمجلس الشورى، وتعاني وضعًا شاذًا، فبينما يقال إنها صحافة مستقلة، ورغم ذلك تطالب الحكومة بدفع عجز موازناتها ويقوم مجلس الشورى بتعيين قياداتها!!

أمـا فيما يتعلق بالصحف والفضائيات الخاصـة، فلابد من وقفة قانونية للتعـرف علـى مصـادر تمويـل هـذه المؤسسـات، ولا أعرف كيـف يقبل المسـتثمرون على فتح فضائيات وصحف في هذه المرحلة الانتقالية بينما يعاني الاقتصاد تراجعًا، ولا يقدمون هم أنفسـهم على استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية!!

أمـا فيمـا يتعلـق باتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون، فقـد تعـرض لتخريب وتجريـف، ونحـن الآن مطالبون بـأن نكون أقويـاء كحكومة فـي مواجهة كل أوجه الانهيار، وعلى رأسـها الإعلام. وأشـرت إلى أنني بدأت بدراسة مشـروع القانـون الذي تم وضعـه لتنظيم البـث المسـموع والمرئي خلال فترة حكم النظام السـابق، والذي يهدف إلى إنشـاء جهاز لتنظيم الجوانب الأخلاقية والمهنية الخاصة بالإعلام المصري بصفة عامة، ورأيت أنه يتبع

وزارة الإعـلام، وهذا ينال من اسـتقلاليته، ولهذا سـوف أدرس المشـروع مـرة أخـرى وأضـع عليـه التعديلات اللازمـة ليتواكـب مع مرحلـة ما بعد الثورة، وسـوف أعرضه علـى المجلس فيما بعد، ولكـن الأمر يحتاج حلًا لمشـكلات هذا القطاع المالية التي ترتبت على نمط الإدارة الفاسـد خلال 30 سنة، ولابد من إصلاح حقيقي مالي وإداري.

وحول اتهامات بعض الوزراء لخطورة الإعلام في المرحلة الانتقالية، قلت إن الفوضي الإعلامية جزء من الفوضي العامة في المجتمع المصري، وربمـا يظهر خطر الإعلام أكثر لأنه يدخل كل بيت في كل لحظة، وطالبت معاونـة رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وزير المالية، لأن هناك انفجارًا قادمًا في المؤسسات الإعلامية الرسمية الصحفية منها والفضائية.

**حادث على الحدود**

لم تكن الأحداث داخل مجلس الوزراء تمر بهدوء، ولـم تكن مقصورة على اجتماعات مجلس الوزراء، وكان دائمًا هناك توتر، ولـم يكن ممكنًا أن تجتمع الحكومة بكامل تشكيلها في كل موقف، وتـم تشكيل مجموعة إدارة أزمـة وزارية كنت أحـد أعضائها، وعقدت اجتماعـات في ظروف مختلفة وكان أهمهـا أزمـة حادث الحـدود المصريـة ـ الإسـرائيلية والتي تفجرت مسـاء الخميس 18 أغسـطس 2011، حيـث لقي بعض الجنـود المصريين مصرعهـم إثر إطلاق رصاص من الجانب الإسـرائيلي قرب إيلات، حيث تبيـن وجـود اشـتباكات بين جماعـة فلسـطينية وجنـود إسـرائيليين داخل الحـدود الإسـرائيلية، ولكن الرصاص طال بعض الجنـود المصريين على خط الحدود، وثارت أزمة كبرى بين مصر وإسـرائيل، وكان لابد أن يكون

التعامل المصري مختلفًا عن أسلوب التعامل الذي كان يتم في حوادث مشابهة قبل ثورة 25 يناير.. وتلقيت اتصالًا من الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء صباح الجمعة 19 أغسطس واتفقنا على عقد لقاء لمجموعة الأزمة الوزارية عقب إفطار ذلك اليوم.

وفي هذا التوقيت لم يكن الحادث واضحًا لا في أسلوب وقوعه ولا في عدد الضحايا، وطلبت من هيئة الاستعلامات إعداد تقرير عن طريقة تناول الإعلام الإسرائيلي والعالمي لهذا الحادث خلال الساعات العشر الماضية، ولم يكن الإعلام المصري قد ذكر شيئًا عن الحادث حتى ظهر الجمعة، وبالفعل أعدت هيئة الاستعلامات تقريرًا مفصلًا وقمت بطباعة عدة نسخ منه ، وفي طريقي إلى مجلس الوزراء بعد الإفطار، توجهت لهيئة الاستعلامات للحصول على التقرير في صورته النهائية، ووصلت إلى مجلس الوزراء، وطلبت من سكرتارية الجلسة وضع نسخة أمام كل الوزراء والمسئولين حاضري الاجتماع حتى يلموا بالوضع الإعلامي العالمي، وحتى نتمكن من التعامل الإعلامي مع الأزمة، فالأزمة حتى هذه اللحظة تتم مواجهتها إعلاميًّا ودبلوماسيًّا. وقد حضر الاجتماع وزراء مجموعة الأزمة ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء «مراد موافي» وممثل عن المخابرات الحربية. واستمر الاجتماع من التاسعة مساء حتى الثانية صباحًا، وعرض كل مسئول ما لديه من معلومات، ولكن لم يكن واضحًا سوى التقرير الإعلامي الذي اصطحبته معي للجلسة، ودارت مناقشات طويلة وساخنة، انتهت لإصدار بيان شديد اللهجة لمطالبة إسرائيل بالتحقيق الفوري ومشاركة مصر في التحقيقات وإصدار اعتذار رسمي إسرائيلي عن الحادث، وقمت بصياغة البيان خلال الاجتماع

وحينما انتهى الاجتماع قمت بتلاوة البيان ولاقى استحسان الحاضرين، وقالت الوزيرة فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي إن هذه ميزة أن يكون وزير الإعلام صحفيًا، ففي مثل هذه الحالات تكون المهمة الأصعب هي مهمة صياغة البيان الختامي، وقمت بتلاوة البيان على وسائل الإعلام في الثانية صباحًا، ولاقى ارتياحًا لدى الرأي العام، حيث وصف بأنه بيان قوي. وقد أثار هذا البيان الجانب الإسرائيلي، واتصل وزير الخارجية الإسرائيلي بالسفير المصري في تل أبيب في السادسة صباحًا وأبلغه أسف إسرائيل لوقوع ضحايا في الحادث. إلَّا أنني فوجئت باتصال تلفوني صباح الوم التالى من الفريق «سامي عنان» نائب رئس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يستنكر قيام الحكومة بالإعلان عن سحب السفر المصري من تل أبب دون الرجوع للمجلس الأعلى. فقلت له إن الحكومة لم تفعل ذلك ولكنها قررت استدعاء السفير للتشاور. فقال لي إن الإعلام قال غير ذلك. فأكدت له على أنني أنا الذي صغت البيان وقرأته وأنا واثق مما قلته. وعقب انتهاء المكالمة تلقيت اتصالًا من الدكتور عصام شرف تحدث عن الموضوع نفسه. وبالتحقق تبن أن أحد موظفي مجلس الوزراء قام بصاغة البيان بشكل خاطئ على الموقع الإلكترون لمجلس الوزراء، وهو ما أدى لاضعاف البيان الذي صدر من الاجتماع. وتم إنهاء خدمة هذا الموظف، وفي المساء تم عقد جلسة أخرى لمجموعة الأزمة الوزارية، وظهرت خلالها معلومات جديدة عن الحادث حيث إنه وقع على يومين متتاليين، وليس يومًا واحدًا، كما كنا نتصوّر.

وفي صباح السبت 20 أغسطس، تمت دعوة مجموعة الأزمة الوزارية لحضور اجتماع مشترك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتم

خلاله التأكيد على أننا ملتزمون بتعهداتنا الدولية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلَّا أن إسرائيل ينبغي عليها أيضًا أن تحترم تلك المعاهدة، وأن الأسف الإسرائيلي ليس كافيًا، وبالأسلوب نفسه تمت صياغة بيان بهذا المعنى، وقمت بإعلانه رسميًّا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي اليوم التالى الأحد 21 أغسطس، تم عقد الاجتماع الثالث لمجموعة الأزمة الوزارية وكانت إسرائيل قد ردت على البيان الثاني بثناء وجددت أسفها، وأكدت أنها بدأت في إجراء التحقيق اللازم والذي سوف تخرج نتائجه وتعلن بوضوح، ووقتها أكد وزير الخارجية «محمد كامل عمرو» والوزيرة فايزة أبو النجا أن الاعتذار الذي تطلبه مصر يعني أن خطأ ما قد حدث، ومادام هناك تحقيق فينبغي أن ننتظره حتى نحدد الخطأ، ورفعنا جلسات مجموعة الأزمة التي كانت في حالة انعقاد دائم، حتى نترك الفرصة للجانب الإسرائيلي للعمل، وقد تم بالفعل إجراء تحقيق مشترك انتهى في 11 أكتوبر 2011 باعتذار رسمي إسرائيلي أصدره إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي عن مقتل خمسة جنود مصريين خلال أحداث «إيلات»، وتعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل وفي تاريخ العلاقات المصرية الإسرائيلية، التي تصدر فيها إسرائيل اعتذارًا رسميًّا صريحًا لدولة أخرى عن جريمة ارتكبتها، واعتبر هذا نجاحًا للسياسة التي اتخذت دبلوماسيًّا وإعلاميًّا في إدارة الأزمة. ولكن رغم الثورة التي صاحبت الحادث، لم يكن الاعتذار الإسرائيلي الرسمي محل اهتمام الصحف المصرية، قدر ما كان محل اهتمام الصحف العالمية! نظرًا لأن هذا الاعتذار جاء خلال أزمة ماسبرو الشهيرة التي سيتم عرضها تفصيلًا فيما بعد.

وقد تكون أزمة استشهاد الجنود المصريين قد انتهت، إلَّا أن الظروف المحيطة بها كانت مستمرة، فسيناء كانت ملعبًا مستهدفًا لعمليات من هذا

النوع، خصوصًا أن إسرائيل كانت قد أعلنت أن الجناة الذين تسللوا للحدود الإسرائيلية، تسللوا عبر سيناء، وقد سبق هذا الحادث تحذيرات وتهديدات إسرائيلية من عدم تمكن مصر من السيطرة الأمنية على سيناء، وكان الوضع في سيناء بدأ يدعو للقلق، فهناك شائعات تنطلق عن مجموعات مسلحة، وهو ما علق عليه الدكتور «محمد القوصي» وزير الأوقاف في اجتماع تالٍ لمجلس الوزراء عن تخطيطات لتنظيم القاعدة بتشكيل إمارات صغيرة عنيفة تكون نواة لتطبيق الشريعة، وتنضم هذه الإمارات مع بعضها، وأعرب عن تخوفه من هذه الشائعات التي تنطلق عن سيناء أن تكون من هذا النوع من التنظيمات التي ستؤدي لاقتلاع فكرة الدولة من أساسها، هنا التقط الحديث الدكتور «أحمد البرعي» وزير القوى العاملة وسأل وزير الداخلية اللواء منصور العيسوي عن الإجراءات التي تتخذ لحفظ الأمن في سيناء، فقال العيسوي، إن الداخلية لن تلجأ للاعتقالات مرة أخرى، وقال إن مخاوف وزير الأوقاف ليست حقيقية، وهنا تحدث الدكتور عصام شرف محذرًا من التهاون في الأمر خصوصًا أن المقاولين المصريين أصبحوا يخافون العمل داخل سيناء، وهنا طالبت بالحذر الشديد عند التعامل مع سيناء، فلها طبيعة خاصة، وأن حركة التجارة والتنقل عبر الأنفاق بين رفح المصرية وغزة لن تنقطع لوجود صلات قرابة ونسب بين العائلات هنا وهناك، وحذرت من مخطط «ليبرمان» الشهير المعروف باسم «الترانسفير» والذي يقترح حل القضية الفلسطينية عن طريق إزاحة الفلسطينيين للمنطقة داخل سيناء حتى الشيخ زويد، وقلت إن هذا المخطط أصبح يلقي قبولًا لدي بعض الفصائل الفلسطينية التي تعاني تكدسًا داخل قطاع غزة، ولذلك ينبغي أن تكون عين الأمن يقظة بما يكفي لمنع استغلال التوتر داخل مصر،

وزعزعة الأمن والاستقرار في سيناء لتنفيذ ذلك المخطط الصهيوني، وقد ظهرت أزمة الجنود المصريين الخمسة الذين لقوا مصرعهم بعد ذلك بيومين، وللأسف فإن الحالة الأمنية في سيناء وبخاصة في شمالها لا تزال لا تبشر بالخير مع انتهاء المرحلة الانتقالية.

**أزمات بالجملة**

وبالقدر نفسه من القلق فيما يتعلق بالوضع في سيناء، كنت أيضًا أشعر بالقلق من تكرار الحديث عن مشكلات داخلية لا تجد طريقها للحل، فقد أثار الدكتور «جودة عبدالخالق» وزير التضامن الإجتماعي أكثر من ثلاث مرات في اجتماعات متتالية أزمة الأرز، وأرجعها في كل مرة إلى وجود خمسة من كبار التجار يحتكرون الأرز، وتدخلت في اجتماع الأربعاء 17 أغسطس مستنكرًا تكرار الشكوى من الأزمة، وقلت إن هذه الحكومة عليها أن تثبت قدرتها على الحفاظ على مصالح الشعب، فإما أن تتخذ قرارًا فوريًا بمصادرة هذه الكميات التي بحوزة هؤلاء التجار الخمسة، أو أن يتم نشر أسمائهم إعلاميًا، وأيدني في الرأي الدكتور «علي السلمي» نائب رئيس الوزراء، بينما أشار «منير فخري» عبدالنور وزير السياحة إلى أن القانون الخاص بمنع الممارسات الاحتكارية لا يسمح بذلك، فأكد وزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندي على أن القانون يمنح الحاكم العسكري حق إصدار قرارات لمواجهة الأزمات، المهم ورغم كثرة الاقتراحات، لم يتخذ أي إجراء، وظلت الأزمة محتدمة عدة أسابيع، وقد فاجأنا الدكتور جودة عبدالخالق وزير التضامن الاجتماعي بتصور آخر لحل الأزمة خلال الأسابيع التالية، حيث اقترح ضرورة تغيير ثقافة

الغذاء في مصر، وأن الناس عليها أن تتعلم كيف تصنع «المحشي» بلسان العصفور بدلًا من الأرز، ووقتها اعتبرنا الأمر مزحة، بينما كان الوزير يتكلم بمنتهي الجدية وطبعًا لم تكن قضية تغيير ثقافة الغذاء أمرًا ممكنًا بالنسبة لحكومة تعمل في مرحلة انتقالية عليها أن تواجه الأزمات.

والمشكلة الحقيقية التي كانت تواجهنا باستمرار في العمل داخل مجلس الوزراء، أن المشكلات التي خلفها النظام السابق كانت أكبر مما يتصوره أحد، وعدد كبير من المواطنين كان يتصور أن مجرد رحيل النظام السابق يجب أن يصاحبه بالضرورة وفورًا تحسن في الأوضاع الخاصة بهم والعامة في الدولة، وبالتأكيد لم يكن ذلك ممكنًا أبدًا في ظل التدهور الاقتصادي العام في الدولة، والذي كانت المظاهرات الفئوية في حد ذاتها سببًا في مزيد من التدهور.. وأمام هذه المعادلة الصعبة جدًّا كان الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء يريد أن يرضي الناس جميعًا، وهذا أمر صعب في الظروف الطبيعية، وبالتالى فهو مستحيل في الظروف التي مرت بها مصر خلال تلك الفترة، وكان هذا هو السبب في الشعور العام بأن الحكومة كانت ضعيفة.. وكنت ومعي مجموعة ليست قليلة من الوزراء نرى أن الالتفات للمشكلات الخاصة في هذا التوقيت خطأ وخطر كبيرين، وعلينا أن ننتهج مسلكًا مختلفًا أكثر جرأة في التعامل لتحقيق فائدة أكبر لقطاع أكبر من المواطنين على المدى الطويل، فليس هناك أي مانع من القول صراحة إننا لن نستجيب لأي مطالب فئوية حتى نتمكن من التقاط الأنفاس وترتيب الأولويات ونلتزم بذلك، إلَّا أنه حينما قيلت هذه الجملة،

لم يتم الالتزام بها في كثير من المواقع، وهو ما أعطى انطباعًا جديدًا بضعف الحكومة رغم أنها كانت تتخذ قرارات مهمة في كثير من الأحيان.

المهم أن هذا الحادث الذي وقع في سيناء، دفع مجلس الوزراء للإسراع في مناقشة مشكلة أهل سيناء ومطالبهم، وعرض الدكتور على السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية مقترحًا بإنشاء هيئة لتنمية سيناء لها رئيس بدرجة نائب رئيس وزراء، وتمنح الصلاحيات كافية بقانون خاص، ويكون لها الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بالجمارك والضرائب وتخصيص الأراضي والتعامل مع المستثمرين. وقد كانت الفكرة جيدة جدًّا إلَّا أنني أبديت تحفظي على هذه الهيئة محذرًا أن تكون مثيلًا لجهاز تعمير سيناء الذي لم يعد أحد يتذكره، وتحول عقب إنشائه إلى هيئة حكومية روتينية معوقة أكثر منها محفزة للعمل، وطلبت أن يكون هذا الجهاز برئاسة رئيس الوزراء شخصيًّا وبعضوية محافظي شمال وجنوب سيناء، وممثلين من المخابرات العامة والحربية والشرطة وهيئة الاستثمار ووزارات الإسكان والزراعة والري والسياحة، وبشرط أن يكون المقر الرئيسي لهذه الهيئة في سيناء وليس في القاهرة، وأوضحت أن كل منطقة في سيناء لها خصوصية في نوعية وأسلوب التنمية بها، وقلت إن التركيز الأكبر لابد أن يكون على منطقة وسط سيناء باعتبارها أهم قطاع في سيناء وأكثرها تأثيرًا على الأمن القومي المصري.

وقلت إنه لا يمكن المقارنة بين ما حدث في مشروع السد العالي، حينما تم إنشاء هيئة مستقلة للسد العالي، وبين تنمية سيناء، لأن السد العالى كان مشروعًا واحدًا متكاملًا، أما تنمية سيناء فهي تحتاج إلى مشروعات مختلفة

على مساحة شاسعة تزيد على 60 ألف كيلو متر مربع. وذكرت أنه لابد من تحديد أهداف كل منطقة في سيناء تنمويًّا بناء على طبيعتها، وتكون مهمة الهيئة تنفيذ هذه الأهداف، وألَّا يعاد إنتاج المشروع القومي لتنمية سيناء الذي من المقرر أن ينتهي في 2017، وبدلًا من أن يحقق توطين ثلاثة ملايين نسمة في سيناء لم يتم توطين أكثر من 300 ألف شخص فقط خلال 20 عامًا، ولا أتصور أن يتغيَّر الموقف خلال السنوات الست المتبقة من المشروع.

وقد انتهت المناقشات إلى الموافقة على إنشاء هيئة مستقلة لشئون سيناء في 22 أغسطس 2011، ولكنه لم يخرج إلى حيِّز التنفيذ حتى استقالة الحكومة بعد ذلك بثلاثة شهور.

### انتخابات القيادات الجامعة

في اجتماع مجلس الوزراء تقدم الدكتور «معتز خورشيد»، وزير التعليم العالى يوم الأحد 28 أغسطس 2011 بمشروع قانون جديد لاختيار القيادات الجامعية يقضي بانتخاب رؤساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام بالكليات المختلفة، وجاء هذا المشروع نتيجة حالة الاضطراب الشديد التي شهدتها الجامعات المصرية، وقيام البعض بحصار رئيس جامعة القاهرة، ومظاهرات لهيئات التدريس تطالب بتغيير القيادات الجامعية، وتلقي اقتراحات بضرورة إقرار النظام الانتخابي، والحقيقة أنني استمعت إلى جميع المناقشات حول القانون المقترح، وفوجئت أن لهذا القانون تأييدًا كبيرًا داخل مجلس الوزراء وبخاصة من الوزراء الذين قدموا من هيئات التدريس بالجامعات المختلفة، وقد اعترضت على هذا المشروع مؤكدًا أن الجامعة مؤسسة علمية بحثية، والمفترض أن يكون

هدف مجلس الوزراء هو تطوير التعليم الجامعي بشكل عام خصوصًا مع تردي أوضاع الجامعات المصرية كما يعلم الجميع.. وقلت إن كان هذا المشروع سيؤدي إلى تطوير التعليم الجامعي فسوف أؤيده، ولا أظن أنه سيؤدي إلَّا إلى مزيد من التدهور، ولا يصح أن نستجيب لكل المطالب دون النظر إلى ما يصلح منها وما لا يصلح، وقلت إن انتخاب القيادات الجامعية ليس متبعًا في أكبر وأفضل الجامعات العالمية، وعلينا أن نري كيف نهضت هذه الجامعات الكبرى بالعملية التعليمية وأفادت المجتمع، وألَّا نرتجل نظامًا من المؤكد أنه لن يحقق تحسنًا في العملية التعليمية إن لم يؤد إلى تدهورها، وحذرت من أن الانتخاب سيؤدي إلى وصول الأساتذة الأكثر شعبية لمواقع القادة وليس الأساتذة الأفضل علميًا، والأهم أن القيادة الجامعية المنتخبة لا يمكن تنحيتها إذا ثبت فشلها، وأكدت أن الاستجابة للشارع لا تجوز إلَّا إذا كانت المطالب ستترتب عليها مشكلة أكبر. ولكن الغالبية من السادة الوزراء أيدت المشروع باستثناء بعض الوزراء منهم الوزيرة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، التي أيدت رأيي، وانتهى الاجتماع بإقرار المشروع الذي لازلت أعترض عليه وأرى أن الأصل هو تطوير البحث العلمي في الجامعات كأساس للنهضة، وهذا لا يمكن إلَّا بالبحث عن العناصر الأفضل حتى لو لم تترشح للمنصب القيادي بالجامعة.

### أزمة الجزيرة مباشر مصر

كان شهر رمضان المبارك قد انتهى، وشهدت فترة عيد الفطر المبارك أزمة غريبة من نوعها أرهقت الحكومة خلال فترة الإجازة، وهي عودة المعتمرين المصريين من المملكة العربية السعودية، حيث اقتحم بعض

الركاب المصريين منطقة الطائرات في مطار جدة بالقوة بسبب بطء إجراءات السفر من جانب القائمين على المطار، حيث كان المعتمرون المصريون يحملون أوزانًا كبيرة تسببت في تعطيل السيور، وشكا السيد وزير الطيران المدني اللواء «لطفي مصطفى» من تناول الإعلام للحدث وتضخيمه بشكل يوحي بأن استهدافًا سعوديًا قد حدث للمصريين هناك، والبعد عن ذكر الحقيقة التي تكشف أن المصريين المعتمرين هم الذين أخطأوا في البداية، وتواكبت شكوى وزير الطيران مع شكاوي وزراء آخرين خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم 7 سبتمبر 2011 من استخدام الإعلام في الدعوة لتنظيم مليونية يوم الجمعة 9 سبتمبر 2011 بما يمثل عودة للتوتر مرة أخرى، وكذلك ما تتضمنه هذه الدعوات من ضرورة أن تكون المظاهرات عنيفة للضغط على المجلس العسكري والحكومة، وأشارت الوزيرة فايزة أبو النجا إلى أن بعض القنوات الفضائية لا تستطيع التمييز بين الحرية والفوضى، وقالت إن الدولة يجب أن تحافظ على هيبتها، وحينما تجد أن هناك قناة أو أكثر تؤثر على أمنها القومي فلا مانع أن تغلقها.

وخلال هذه المناقشات التي دارت خلال اجتماع مجلس الوزراء الأول بعد إجازة عيد الفطر لم أكن حاضرًا، حيث كنت مطلوبًا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأخذ الرأي في التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للصحافة، وكان الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء والمسئول الأساسي عن ملف الصحافة قد تعرض لحادث سافر على إثره للعلاج في الخارج، وقد رفضت تولي هذا الملف بدلًا منه لحين عودته، وطلبت أن يكون رأيي استشاريًا فقط.. وعقب انتهاء الاجتماع في

المجلس الأعلى للقوات المسلحة، توجهت إلى مجلس الوزراء فوجدت المناقشات محتدمة وغاضبة من الإعلام وسلوكه المثير خلال الفترة الماضية، والتساؤلات تتوالى عن القنوات العربية التي تتدخل بشكل واضح في الشأن المصري وتوجه الرأي العام إلى مناطق محددة، ومنها قناة الجزيرة مباشر مصر. وبعد أن اطلعت على ملخص المناقشات التي جرت في عدم وجودي ومازاد عليها بعد وصولي، قلت إن هيبة الدولة على المحك والدعوة لعقد مليونية جديدة يوم 9/ 9 كان متوقعًا بعد انتهاء شهر رمضان، وقلت إن التظاهر حق مكفول بضوابط قانونية لا يلتزم أحد بتطبيقها بدءًا من تقديم طلب التظاهر وتحديد مدة ومكان لهذا التظاهر والالتزام بعدم إتلاف المنشآت والممتلكات.

وتابعت قائلًا إن هذه فوضى عامة جزء من ملامحها هو الفوضى الإعلامية التي تحدثتم سيادتكم عنها في غيابي، وقلت بصراحة إن التنظيم الإعلامي المصري أعوج، حيث فتح النظام السابق الباب للقنوات الخاصة المملوكة لبعض رجال الأعمال، ولكن النظام، كان يعرف جيِّدًا كيف يتعامل مع هؤلاء، ولم يكن هناك تنظيم قانوني محكم ينظم العلاقة بين الإعلام والمجتمع، فالقنوات الفضائية تصدر بترخيص من هيئة الاستثمار دون أن يكون لوزارة الإعلام أو أية جهة تنظيمية إعلامية دخل بها، ولا توجد سلطة لوزارة الإعلام فعليًا على منح أو إلغاء ترخيص لهذه الشركات المساهمة المصرية، وتنحصر مسئولية وزارة الإعلام على المكاتب الإعلامة الأجنبة في مصر.

وهنا قاطعتني الوزيرة فايزة أبو النجا قائلة إن وزير الإعلام السابق أنس الفقي أغلق قناة أوربيت، فقلت إن هذا الإجراء تم خلال النظام القديم دون

استناد لأي نص قانوني واضح، فردت ولماذا لا يتم وضع نص، فقلت إن المطلوب هو تنظيم عام وليس نصًا للإغلاق، وشرحت أننا درسنا أربعة نماذج لإدارة الإعلام في أربع دول متقدمة هي: بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ووجدنا أن النظام الأنسب لنا هو النظام الفرنسي حيث يوجد هناك جهاز لتنظيم البث المسموع والمرئي مسئول عن إصدار التراخيص وله سلطة إنذار القنوات المخالفة، وإذا تكررت المخالفات يحال الأمر إلى محكمة مختصة، وذلك وفقًا لمشروع قانون يجري إعداده للعرض على مجلس الوزراء قريبًا لإنشاء هذا الجهاز. وقد يكون هذا الجهاز هو البديل الطبيعي لوزارة الإعلام فيما بعد. وسألتني الوزير فايزة أبو النجا مباشرة:

كيف تمت الموافقة على قناة الجزيرة مباشر مصر؟ فقلت إنها ضمن قنوات للجزيرة وهي مكتب إعلامي خارجي، وسوف تراجع المواقف القانونية لكل المكاتب الإعلامية الخارجية خلال الفترة المقبلة ومنها الجزيرة مباشر مصر، وفي كل الحالات فوزارة الإعلام ليست الجهة التنفيذية، ولهذا فهناك ضرورة ملحة لإصدار تشريع بالمجلس الأعلى للبث المسموع والمرئي لتوحيد جهات التراخيص، ووضع آلية للرقابة على أداء هذه القنوات. فقالت الوزيرة فايزة أبو النجا، إن مصر مقبلة على انتخابات برلمانية بعد أسابيع، ولا يوجد وقت لإنشاء هذا الجهاز ولكننا في حاجة لإجراءات عاجلة فنحن في صراع مع الوقت.

وهنا تدخل وزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندي في الحوار قائلًا: إن وزير الإعلام السابق أصدر قرارات بإغلاق قنوات خاصة ولا توجد

مشكلة في ذلك، فاقترحت صدور توصية من اجتماع مجلس الوزراء بوقف إصدار التراخيص لفضائيات جديدة في الوقت الحالى لحين الاتفاق على شكل قانوني، خصوصًا أن هناك قنوات جديدة قد بدأت في العمل وحولها شكوك في مصادر التمويل.

فأضافت الوزيرة فايزة أبو النجا أنه يجب وقف تراخيص الفضائيات الجديدة وكذلك يجب وضع أسلوب للتعامل مع القنوات الموجودة حاليًا، ويمكن التعامل معها من خلال وزارة الاستثمار إذا اقتضى الأمر. فوافقت على الفكرة لحين دراسة ما سيحدث بالنسبة لمشروع قانون البث المسموع والمرئي. وقد تحفظت على فكرة الغلق لما لها من تأثير سلبي لاسيما إذا كانت القناة مرخصة، وقد اتفق غالبية الوزراء الحاضرين على ضرورة اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالفوضى الإعلامية، وكان الحوار كلما انتهى يعود مرة أخرى في قضية أخرى. وقد اتصلت خلال الاجتماع بمكتبي طالبًا مراجعة جميع مواقف المكاتب الإعلامية الخارجية وعرضها عليَّ فورًا تطبيقًا للقرار الصادر خلال اجتماع مجلس الوزراء، وحتى هذه اللحظة لم أكن أتصور أن هناك مكاتب إعلامية تعمل في مصر دون ترخيص.

وخلال الاجتماع نفسه تم طرح النقاش حول موضوع الجمعيات الأهلية غير المرخصة التي تتلقى تمويلًا من الخارج، وطالب الدكتور جودة عبدالخالق وزير التضامن الاجتماعي بإصدار قرار بغلق هذه الجمعيات.

وأضاف وزير العدل أنه يجب أيضًا أن يتضمن القرار مصادرة جميع الممتلكات والتحفظ عليها وتجميد أرصدتها بالبنوك.

وأضافت الوزير فايزة أبو النجا اقتراحًا بحل الجمعيات الأهلية المرخصة أيضًا التي تخالف القانون.

وطلب وزير الداخلية اللواء منصور العيسوي أن يكون قرار الغلق محددًا بجمعيات محددة غير حاصلة على ترخيص، وليس كل الجمعيات غير الحاصلة على ترخيص لأنها كثيرة جدًّا، وهنا انتبهت الوزيرة فايزة أبو النجا بأن وزير الداخلية لديه شعور بالقلق، فقالت إنه يجب اتخاذ الإجراءات القانونية، التي تمكن وزير الداخلية من التعامل مع الجهات والمكاتب التي تمس الأمن القومي المصري، فرد وزير الداخلية لا أريد تنفيذ قرار ضد مكتب تابع لدولة أجنبية وتكون هناك مناقضة من وزارة الخارجية فيما بعد. فأوضحت «أبو النجا» أن الخارجية أرسلت مذكرة لرئيس الوزراء وبالفعل أوصت فيها بغلق مكتبي المعهد الجمهوري والمعهد الديمقراطي غير المرخصين.

كان هذا الاجتماع عاصفًا ضد الإعلام بشكل عام، فكلما تم طرح موضوع للنقاش عاد الأمر إلى الإعلام مرة أخرى ، حتى أن الدكتور معتز خورشيد وزير التعليم العالي طلب أيضا أن تشمل الإجراءات الصحف، فقلت إن حالة الانفلات الإعلامي امتدت للصحف ، ولكن الصحافة سلطة مستقلة ينظمها شكل دستوري منفصل، ووجدت الأمر فرصة لاستعراض مشكلات الصحافة المصرية فقلت إن الدستور اعتبر مجلس الشورى ممثل المالك لهذه الصحف القومية، ونمط إداراتها الخاطئ أدى إلى تراكم سلبياتها ومديونياتها واستعرضت بعض هذه المديونيات لبعض المؤسسات، وطلبت إصدار تشريع جديد لتحويل هذه الصحف

إلى شـركات مسـاهمة تحتفظ الدولة فيها بنصف الأسـهم، بينما توزع بقية الأسهم في كل مؤسسة على العاملين وعلى المستثمرين بالبورصة، وتكون لكل مؤسسـة جمعية عمومية تختار رئيس مجلس الإدارة والذي يكون هو المسـئول عن اختيار رؤسـاء التحرير بإصـدارات هذه المؤسسـة، ويكون رئيـس مجلـس الإدارة هـو الشـخص المسـئول أمـام الجمعيـة العمومية، فإذا أخفق اسـتبدلته الجمعة العمومة بغيره، ووفقًا لهذا النظام سـيكون هو مضطـر لاختيار رئيس التحرير الأكفأ ولا يكون لمجلس الشـورى أو لأي حزب حاكم أن يختار وفقا لهواه الشخصي أو انتماء معين.

وقـد تـم الانتقال ببعض الـوزراء عقب انتهـاء الاجتماع إلـى المجلس الأعلـى للقـوات المسـلحة، وتم عـرض هذه القـرارات عليه فـي اجتماع مشترك استمر حتى وقت متأخر.

وفـي اليـوم التالي، تـم عرض موقـف المكاتـب الإعلاميـة الخارجية علـيَّ، وفوجئت في التقرير المقدم أن هناك سـتة مكاتـب إعلامية خارجية تعمـل دون ترخيص منها خمسـة انتهت تراخيصها ولـم تجددها، والحالة السادسـة هـي حالـة الجزيرة مباشـر مصـر التي ثبـت أنها تعمـل في مصر دون ترخيص ودون أي سـند قانوني، وحينما سـألت عن سـبب تركها، لم أجـد إجابة محددة أكثر مـن أن أحدًا لم يكن قادرًا علـى المواجهة، فقمت بالتأشـير على المذكرة «تطبق الإجـراءات القانونية» وقد كانت الإجراءات القانونية بالنسـبة للمكاتب الخمسـة التي انتهت تراخيصهـا تقضي بتوجيه إنذار. أما بالنسـبة للمكتـب الإعلامي الخارجي الخاص بالجزيرة مباشـر مصـر فكان الإجراء القانوني هو إخطار شـرطة المصنفات الفنية لإغلاقها

لأنهـا انتهكت الأراضي المصرية والسـيادة الوطنية المصرية وعملت على أرض مصر دون ترخيص.

وحتـى هـذه اللحظـة كان الموقـف قـد انتهى بالنسـبة لـوزارة الإعلام وبالنسـبة لي، فأنا لسـت جهة التنفيذ، وليس هناك مـا يمكن أن يمنعني من تطبيق نص القانون الذي أقسمت على احترامه حينما توليت المسئولية.

**أحداث السفارة الإسرائيلية**

وفـي اليـوم التالـي، يـوم الجمعـة 10 سـبتمبر 2011 ، كنـا فـي ترقـب لمليونيـة عنيفة دعت إليهـا عبر مواقع التواصـل الاجتماعي وأيدتها بعض وسـائل الإعلام، ولكن مر اليـوم حتى العصر بهدوء، وفوجئنا في المسـاء بمسـيرة تتجه نحو السـفارة الإسـرائيلية بالجيزة، وتظاهر المئـات أمامها، وتسـلق أحد المتظاهرين العقار الذي تتخذه السـفارة الإسـرائيلية مقرًا لها فـي طوابقـه الأخيـرة، وقام بنـزع العلم الإسـرائيلي من فوق سـطح العقار ووضـع العلـم المصري بدلًا منه، وهو ما يعني لـكل من يفهم معني الدولة أننـا أمام أزمة دبلوماسـية مع إسـرائيل نظهـر فيها نحن أمـام العالـم بمظهر الطرف المخطئ بلا جدال. ورغم ذلك لعبت الجزيرة مباشر مصر وغيرها دورًا سـلبيًا في تأجيج المشـاعر، وانتقلت المظاهرات لتشهد أعمال حرق وعنف أمام مديرية أمن الجيزة، وبدا واضحًا في المشهد العام الذي تناقلته وسـائل الإعلام أن مصر ليس فيها سـلطة على الإطلاق. خصوصًا أن قناة الجزيرة مباشـر مصر كانت قد صورت مقاطع لحرق سـيارات أمام مديرية أمـن الجيـزة، وظلت تعيدهـا طوال الليل حتـى بعد انصـراف المتظاهرين لدرجـة توحي للمشـاهد أينمـا كان بأن الأحـداث لاتزال دائـرة في محيط

السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة. وكان المتظاهرون يمنعون سيارة التليفزيون المصري في هذه الأحداث من التصوير، لدرجة أن بعضهم ألقى زجاجة مولوتوف على سيارة التصوير الخارجي للتليفزيون المصري أمام السفارة الإسرائيلية لإفساح الطريق أمام الجزيرة مباشر مصر فقط.

وحدثت بيني وبين الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء عدة اتصالات خلال هذه الأحداث، التي صورتها الجزيرة وغيرها من وسائل الإعلام بشكل مثير بخاصة في مشهد الشاب الذي تسلق 22 طابقًا لينتزع العلم الإسرائيلي من فوق السفارة ويضع العلم المصري مكانه، وصوروه باعتباره بطلًا قوميًّا.. وفي كل اتصال مع الدكتور عصام شرف كان يحدث تطور جديد، وانتهى الأمر بالإعتداء على مديرية أمن الجيزة، وكنت قد طلبت من الدكتور عصام شرف عقد اجتماع فوري لمجموعة الأزمة الوزارية، إلَّا أنه لم يستحسن الفكرة وقتها نظرًا لانشغال اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية بإدارة الأزمة، وهو العضو الأهم في مثل هذا الاجتماع، وتم عقد الاجتماع في العاشرة من صباح اليوم التالي بمقر مجلس الوزراء. وكان اجتماعًا عاصفًا، حيث أكد غالبية الوزراء الحاضرين على أن استمرار الحكومة في مهمتها في ظل هذه الأحداث التي لا دخل لها بها سيجعلها في موقف ضعف، واتُفق خلال الاجتماع على الانتقال بمجموعة الأزمة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الموقف، وعرض بعض الوزراء أن تستقيل الحكومة، إلَّا أن المشير طنطاوي رفض الفكرة تمامًا مؤكدًا أن هذا ليس وقتًا للهروب من المسئولية، وطالب الحكومة بالتعاون مع المجلس الأعلى لحماية الدولة المصرية من الانهيار، وهنا توجه بعض الوزراء باللوم إلى المجلس الأعلى بسبب ترك الموقف دون تدخل

إيجابـي ، ووصـل الأمر لحد المطالبة باسـتخدام العنف، وهنا ثار المشـير طنطـاوي قائـلا إنه لن يسـتخدم نيرانًا فـي مواجهة مصريين حتـى لو كانوا بلطجية، وقال إن أسـهل قرار على القوات المسـلحة هو الاشـتباك، ولكن الضحايـا سـيكونون بالمئـات، ووقتها لن يرحـم أحد القوات المسـلحة، وانتهى الاجتماع ببيان لرفض السـلوك الذي حدث أمام السـفارة ومديرية أمـن الجيزة، وبداخله رسـالة طمأنة للدول الأخرى بأن مصر مسـئولة عن حمايـة البعثات الدبلوماسـية بالداخل، نظرًا للقلق الـذي انتاب بعض هذه البعثات الأجنبية بعد هذه الأحداث.

وفي ظهر الأحد 21 سبتمبر قامت شرطة المصنفات الفنة بتنفيذ الاغلاق لقنـاة الجزيـرة مباشـر مصـر، التي لم يكـن لديهـا أي نوع مـن التراخيص المطلوبـة، ولـم يكن ينطبـق عليها أي شـرط من شـروط الترخيص. ومنذ هذا التارخ، تم شـن حملة ضخمة ضدي شارك فها غالبية كتاب وصحفيي وإعلاميـي مصـر دون أن يتحقـق أحد منهم مـن الموقـف. ولكنهم جميعًا تعاطفوا مع الجزيرة مباشـر بانحيـاز كامل حتى أن بعض الصحفيين نظموا مؤتمـرًا صحفيًـا نقلته الجزيرة مباشـر مصر للمطالبة بشـطب عضويتي من نقابـة الصحفيين. كما تم تسـيير مظاهرات لمبنـى التليفزيون، وتم الاتفاق مع بعض رسامي الكاريكاتير الدولين لتصويري باعتباري وحشًا يقف ضد حرية الرأي والتعبير.

واسـتمرت هذه الحملة الشرسة شهورًا حتى تركت الوزارة. إلّا أن قناة الجزيرة مباشر مصر كان لديها إصرار على العمل في مصر دون ترخيص وتم إغلاقها مرتين ومصادرة أجهزة البث، ولكنها كانت تنشط في المظاهرات،

وبخاصة التي ينظمها الإخوان المسلمون. ومرت الشهور لثبت أنها تعمل بغرض دعم الإخوان المسلمون في مصر، وكانت هذه القناة تلجأ لأساليب ملتوية، حث ظلت تبث على شرط الأخبار أسفل الشاشة لمدة عام أن القضاء الإدارى أصدر حكمًا لصالحها، وأنها تعمل وفق قواعد مهنية حتى توهم الرأي العام المصري بأنها تعمل بشرعية ووفق أحكام قضائية. إلّا أن هذا الحكم الذي تشير إليه القناة كان في قضية أخرى غير قضية الترخيص. حتى أنني خرجت في مؤتمر صحفي بعد ذلك بأيام وقلت لو كان لدى الجزيرة مباشر مصر أي ورق يثبت أن لها الحق في العمل في مصر فلتقم برفع دعوى قضائية ضدي. وهو ما لم تفعله بالطبع وقد اتصل بي الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء خلال الأزمة محاولًا تخفيف الضغط، واقترح أن يتم تقنين وضع الجزيرة مباشر مصر إلَّا أنني أوضحت له أن وضعها لا يجوز تقنينه، وأننا نحافظ على هيبة الدولة المصرية وعلينا ألَّا نكترث بالحملات المضادة مادمنا اتخذنا موقفًا قانونيًّا سليمًا.

وكنا في مجلس الوزراء قد اعتدنا على أن يحدث حدث كبير كل شهر تقريبًا، بهدف استمرار حالة الارتباك العامة في البلاد، إلّا أن الحادث الأسوأ على الإطلاق هو أحداث ماسبيرو التي وقعت بعد حادث السفارة الإسرائيلية بشهر.. وهذا الوضع كان يضع الحكومة تحت ضغط عصبي عنيف باستمرار، خصوصًا أن موجة الاحتجاجات الفئوية لا تنقطع، وكان المحتجون يستخدمون الطوب في كثير من الأحيان للطرق على الأبواب الحديدية لمجلس الوزراء طوال فترة الاجتماع.. ورغم ذلك كنا نتجاوز هذا الضغط العصبي الرهيب، ونسعى لتسيير أمور الحياة بشكل طبيعي في البلاد في ظل ظروف لم تشهد لها مصر مثيلًا من قبل.. وخلال تلك الفترة

انتشرت الشائعات في مصر بشكل مكثف، وكان غالبية ما ينشر وما يذاع عن الحكومة ووزرائها غير صحيح، وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء 14 سبتمبر، تم فتح قضية الإعلام مرة أخرى، وقلت إن الشائعات لن تنقطع ورغم ميلي لتقليل التصريحات من السادة المسئولين، فإنه يجب أن يكون هناك متحدث رسمي لكل وزارة تتوافر فيه الكفاءة والنظرة السياسية ليدلي بالمعلومات الصحيحة باستمرار، حتى لا يترك المجال مفتوحًا أمام مطلقي الشائعات، وللأسف فإن الإعلام يلتقط ما يقال دون تدقيق وعلينا أن نفصح عن الجانب الآخر للقصة المطروحة، وكالعادة في اجتماعات مجلس الوزراء شكا الوزراء من قنوات فضائية مختلفة طالبين إغلاقها، إلَّا أنني كالعادة أوضحت أن مسئوليتي كوزير إعلام على المكاتب الإعلامية الخارجية ومنها الجزيرة مباشر مصر، أما القنوات الفضائية التي تعمل كشركات مساهمة مصرية فهي مسئولية هيئة الاستثمار.

وأوضحت في هذا الاجتماع أن وزارة الإعلام لا تستهدف الجزيرة مباشر مصر بعينها، بدليل أن مكتب قناة الجزيرة والجزيرة الدولية يعملان بشكل طبيعي، ولكن قضية الجزيرة مباشر مصر تكمن في أنها لم تحصل على ترخيص وتصر على العمل دون ترخيص وهذا أمر يمس السيادة الوطنية المصرية، ولا يحق لأي مؤسسة إعلامية أو غير إعلامية أن تعمل في دولة أخرى دون احترام قوانين هذه الدولة.

وعمومًا فقد أرسلت خطابًا لرئيس هيئة الاستثمار الدكتور أسامة صالح، لمراجعة مواقف القنوات المصرية التي تعمل كشركات مساهمة ودراسة مواقفها القانونية.

وظلت الجزيرة مباشر مصر تعمل في مصر رغم اختراقها الواضح للسيادة الوطنيه المصرية حتى كتابة هذا الكتاب، بعد أكثر من عام من الواقعه بفضل المواقف الانفعاليه غير المدروسة للنخبه المصريه التي تدفع ثمنها الدوله كلها حاليًا.

**قانون الانتخابات**

كان مقررًا أن تجري انتخابات مجلس الشعب في شهر سبتمبر 2011، إلَّا أن الفترة السابقة على هذا التاريخ شهدت ظهور عدد كبير من الأحزاب الجديدة، وكلها طلبت تأجيل الانتخابات لحين إجراء الاستعدادات اللازمة، ولم يكن جاهزًا في هذه الانتخابات إلَّا حزبا «الحرية والعدالة» الإخوان المسلمون، و«النور» السلفي، بينما كانت كل القوى السياسية الأخرى غير مستعدة، وطلبت تأجيل الانتخابات عدة مرات لحين الاستعداد، وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين ممثلي الحكومة، وممثلي القوى السياسية للاتفاق على أقرب صيغة توافقية حول قانون انتخابات مجلس الشعب، وكان مطلب غالبية القوى السياسية هو إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية غير المشروطة، وكان أهم اجتماع هو الذي نظمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 18 سبتمبر، ورأسه الفريق سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب رئيس المجلس الأعلى وحضره 49 رئيسًا وممثلًا لأحزاب سياسية، كما حضرته أنا والدكتور عماد أبوغازي وزير الثقافة كممثلين للحكومة، وحضره المستشار «حاتم بجاتو» من المحكمة الدستورية العليا، واستمرت المناقشات من الساعة 11 صباحًا حتى

السادسة مساء، وكان معظم الحاضرين من الأحزاب السياسية يطلبون أن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة، بينما كان هناك اعتراض من المستشار بجاتو، وأكد أنه لا يجوز أن تكون نسبة مقاعد الانتخابات في القائمة أكثر من 50٪ بينما تكون الـ50٪ الأخرى بنظام الفردي، وبعد صدور مشروع القانون بنسبة 50٪ قائمة و50٪ فردي، اضطر المجلس الأعلى لزيادة النسبة لتصبح ثلثين بنظام القائمة وثلثًا بالنظام الفردي، وهو ما اعترضت عليه في اجتماع مجلس الوزراء التالي يوم الأحد 25 سبتمبر 2011، وقد كان هذا الاقتراح هو ما تقدمت به الحكومة قبل هذه الاجتماعات كلها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم أعاده المجلس الأعلى للحكومة مرة أخرى بعد التعديل نزولًا على رغبة ممثلي القوى السياسية، وخلال اجتماع مجلس الوزراء لإعادة مناقشة المشروع، أكد منير فخري عبدالنور وزير السياحة أن قصر ترشيح المستقلين على المقعد الفردي أمر غير دستوري ويجب مساواة المواقف القانونية لجميع المرشحين، وأن يسمح لممثلي الأحزاب بخوض الانتخابات على المقعد الفردي.

بينما أبدى بعض الوزراء اعتراضهم على إجراء انتخابات مجلس الشعب من الأساس قبل إعداد الدستور، وقلت إنني شخصيًا مع البدء بإعداد الدستور وإلغاء نسبة 50٪ للعمال والفلاحين، وإلغاء مجلس الشوري ولكن هذا كلام لا يفيد في هذه المرحلة، فقد أُجْري استفتاء في 19 مارس 2011 واتفق على هذا المسار بالفعل، ولا داعي لمناقشة هذا الأمر الآن، كما اعترض بعض الوزراء على إعادة المشروع لمجلس

الـوزراء بعد مطالبة القوى السياسـية للمجلس الأعلـى بإجراء الانتخابات بالقائمة النسبية، وطالبوا بوجود ممثل لوزارة الدفاع في اجتماعات مجلس الـوزراء، وهو الأمر الذي اعترضت عليه حتى لا يفسـر الأمر بأنه رقابة من المجلس الأعلى للقوات المسـلحة على أعمال مجلس الوزراء، ثم عادت المناقشة مرة أخرى إلى قانون الانتخابات، وأكدت اعتراضي على خوض الحزبييـن الانتخابات البرلمانية كمسـتقلين لأن هذا يعني العودة إلى نفس ممارسات الحزب الوطني، وستكون النتيجة محسومة على غالبية المقاعد للتيار الديني فقط، وهنا جاء الاعتراض من الدكتور «أحمد جمال موسـى» وزيـر التربيـة والتعليـم الـذي أكد أن فرنسـا مثـلًا لا تمنع تعديـل الانتماء الحزبـي، فقلت إن الناخب يختار المرشـح بصفة معينـة ولا يجوز تعديلها كالتـزام أخلاقـي، ويجـب وضعها فـي القانون كالتـزام قانونـي، فلا تزال الديمقراطية المصرية وليدة ولا يجب مقارنتها بالنظام الفرنسي، واقترحت إضافة نص يحظر على المرشـح المسـتقل أن ينضم لهيئـة برلمانية لحزب بعـد إجراء الانتخابـات، إلَّا أن غالبية الأعضاء فـي مجلس الوزراء رفضوا الأمـر، وانتهـى الأمر بإقـرار التعديلات كمـا جاءت مـن المجلس الأعلى للقوات المسـلحة كما هي، وتم التصديق عليها مـن قبل المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة فيما بعد، وهو مـا ترتب عليه بطـلان انتخابات مجلس الشعب بحكم من المحكمة الدستورية فيما بعد.

وشـمل الاجتمـاع نفسـه مناقشـة مشـروع قانـون الدوائـر الانتخابيـة، وأكـد فيه اللـواء «رفعت قمصان» مدير الشـئون الإدارية بـوزارة الداخلية، والـذي عرض المشـروع خلال اجتمـاع مجلس الـوزراء أن توقيتات عقد الانتخابـات روعـي فيهـا ألَّا تكـون فـي مواعيد إجازة رسـمية نظـرًا لحق

المواطن في الاستمتاع بإجازته، وهو ما دفعنا فيما بعد لعدم إقرار منح إجازة للعاملين بالدولة وقت إجراء الانتخابات، هو ما تسبب في أزمة فيما بعد، حينما قررت حكومة الدكتور كمال الجنزوري التالية لنا إقرار إجازة يوم انتخابات الرئاسة، وقد تسبب ذلك في التأثير على نسبة التصويت.

وناقش مجلس الوزراء خلال الاجتماع نفسه ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية التي سيتم اختيارها بواسطة مجلس الشعب، وفقًا لنص الإعلان الدستوري، وتضمن الاقتراح أن يكون الأعضاء 12 من الهيئات القضائية بينهم 4 من القضاء والنيابة العامة يختارهم المجلس الأعلى، وعضوان من المحكمة الدستورية العليا، وعضوان من القضاء الإدارى وعضوان من النيابة الإدارية، وعضوان من هيئة قضايا الدولة، و15 عضوًا من أساتذة الجامعات، على أن يكون بينهم 5 على الأقل من أساتذة القانون، و10 أعضاء من النقابات المهنية، و8 أعضاء من الشخصيات العامة يرشحهم مجلس الوزراء، وعضوان من النقابات العمالية، وعضوان من الفلاحين، وعضوان من الجمعيات الأهلية بينهما عضو من ذوي الاحتياجات الخاصة وعضو من الغرف التجارية، وعضو من اتحاد الصناعات، وعضو من جمعيات رجال الأعمال، وعضو من المجلس القومي لحقوق الإنسان، وعضو من القوات المسلحة، وعضو من الشرطة، وعضو من الاتحادات الرياضية، وعضو من الأزهر الشريف، وعضو من الكنيسة الأرثوذكسية، ويستكمل بقية الأعضاء من مجلس الشعب والشورى وعددهم 40 عضوًا، وطلبت خلال الاجتماع رفع توصية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى يتم تقليل مدة عمل اللجنة التأسيسية من 6 شهور إلى 3 فقط، إلَّا أن ذلك لم يحظ بالقبول أيضًا.

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي تم عقده يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2011، تم طرح التعديل المقترح في نسبة تمثيل القوائم والفردي في انتخابات مجلس الشعب مرة أخرى إلى مجلس الوزراء لإعادة مناقشته، وذلك وفقًا للتعديلات التي طلبها ممثلو الأحزاب في اجتماعاتهم المتكررة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولم يلق هذا الإجراء قبولًا عند بعض الوزراء، نظرًا لأن مجلس الوزراء كان قد أقر نسبة الثلث والثلثين في مشروع القانون المرسل من قبل للمجلس العسكري، ولكن المجلس العسكري أقره بنسبة 50٪ قوائم و50٪ فردي، وعاد بعد لقاءاته مع ممثلي الأحزاب ليجعلها ثلثين بالقوائم وثلثًا بالفردي، واعتبر بعض الوزراء هذا الإجراء إهانة لمجلس الوزراء، ورأي البعض أنه لا يجب أن يكون مجلس الوزراء أداة في يد المجلس العسكري لإقرار ما يراه من تشريعات، ورأى البعض رفض المشروع وإعادته للمجلس العسكري، وقلت إنني لا أرى إهانة في إعادة المشروع مرة أخرى، فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قادرًا على إقرار التعديلات دون الرجوع إلى مجلس الوزراء باعتباره يمتلك السلطة التشريعية، إلَّا أن إعادته لمجلس الوزراء تعد في تقديري احترامًا لمجلس الوزراء وعدم تجاهل له، وهذا شيء جيد.

وكانت من ضمن المواد الحساسة التي تمت مناقشتها المادة الخامسة التي تحظر على أعضاء الأحزاب خوض الانتخابات بصفة مستقل، وكانت قد تمت الموافقة عليها قبل ذلك، وطلبت بعض الأحزاب إلغاءها، إلَّا أن المناقشات فيما بعد داخل مجلس الوزراء تخوفت من الوقوع في فخ عدم الدستورية، لأن الأصل السماح للمرشح بخوض الانتخابات، وهو ما

أكـده الدكتور عماد أبوغازي وزير الثقافـة، واقترحت أن يتم حظر انضمام المرشـح المسـتقل لأي من الهيئات البرلمانية لأي حـزب داخل البرلمان طـوال فترة انعقـاد المجلس، حتى لا يتم الإخلال بنسـبة الثلـث والثلثين، وهو اقتراح لـم يلق قبولًا من أعضاء مجلس الوزراء، وتمت الإشارة خلال الاجتماع إلى أن جميع برلمانات العالـم لا يوجد فيها نص يمنع النائب من تغيير انتمائه الحزبي.

وقـال اللـواء منصور عيسـوي وزيـر الداخليـة إن 90٪ مـن المصريين لا ينتمون لأحزاب، وأن الفيصل في الانتخابات هو شـعبية المرشـح، كما أشـار الدكتور أحمد جمال موسى وزير التربية والتعليم إلى أن الانتخابات فـي مصـر لا تعتمد علـى البرنامـج الانتخابي للمرشـح أو الحـزب ولكن على شـعبية كل مرشـح، وقال إن إلغاء هذه المادة لا يمثل تأثيرًا، وتوقع أن يحصل المسـتقلون على نسـبة مرتفعة في المقاعد نظرًا لطبيعة الانتخابات في مصر، وانتهت المناقشـات إلى الاستجابة لمطلب الأحزاب والمجلس العسكري بإلغاء المادة الخامسة من المشروع.

كما تطرقت المناقشـات في هذا الاجتماع إلـى قضية التمويل الأجنبي مـرة أخرى، نظـرًا للزيارة التي قام بهـا وزير الخارجية محمـد كامل عمرو إلـى الولايات المتحدة، وإثارة قضيـة المعهدين الديمقراطي والجمهوري في مصر، وتحذير الجانب الأمريكي من قيام بعض الدول الأخرى بتمويل جمعيات أهلية في مصر لتشـجيع توجهات معينـة، وعلقت وزيرة التعاون الدولي الدكتورة فايـزة أبوالنجا قائلة إن وزيرة الخارجية الأمريكية أعلنت فـي مقابلـة صحفية أن المعهديـن الجمهوري والديمقراطي مسـتمران في

العمل بمصر سـواء بترخيص أو دون ترخيـص، ووصفت ذلك بأنه وقاحة سياسية.

وقالت إن المعهد الديمقراطي الذي يعمل دون ترخيص في مصر نشـر إعلانًا على شـبكة الإنترنت يطلب موظفين، وقالت إن المعهد الجمهوري فـي مصـر حصـل علـى تمويـل قـدره 14 مليـون دولار، وحصـل المعهد الديمقراطي على 18 مليون دولار.

كمـا حصل مكتـب منظمـة «فريدوم هـاوس» على 10 ملاييـن دولار، وقالت إن هذا نوع من التمويل السياسي وهو مرفوض، ولا نمانع في تمويل منظمـات تعمل في العمـل الاجتماعـي والاقتصادي، وتدخل المستشـار عبدالعزيز الجندي وزير العدل في الحوار مؤكدًا إن لجنة التحقيق تشكلت بالفعل، وستصل بالقطع إلى نتائج، وسـوف يتم محاسـبة الجمعيات التي تعمل في مصر دون ترخيص وتتلقى تمويلًا أجنبيًا.

# مذبحة ماسبيرو

يوم الجمعة 30 سـبتمبر 2011-ظهرت أزمة كنيسـة المارينياب بأسوان، والتـي بدأ الإعلان عنها في وسـائل الإعلام الإلكترونية، وتناقلتها وسـائل أخرى، وبدا الخبر الأول باعتبار أن المسـلمين حرقوا 4 كنائس في أسوان، وهـو ما تسـبب في انزعاج كبيـر للمواطنين، وتلقيت في هـذا اليوم اتصالًا مـن اللـواء مصطفـى السـيد محافـظ أسـوان يخبرني بـأن هذا الخبـر غير صحيح، وأن ما تم إحراقه مضيفة حاول بعض الأقباط تحويلها إلى كنيسـه دون الحصول على ترخيص، وأن المواطنين المسـلمين ثاروا بسـبب هذا الوضع وقاموا بإحراق الأخشـاب الموجودة بجوارها، ونفى أن هناك أربع كنائـس أحرقـت، واتصلت بـدوري بقطاع الأخبـار حتى يقوموا بالتنسـيق مـع المحافظ لإظهار الحقيقة، فليس مـن مصلحة أحد تضخيم الحدث أو اسـتغلاله بشكل سيىء، إلّا أن تداعيات الأيام التالية كانت فوق التوقعات، وخارج كل الحسابات.

وفي الرابع من أكتوبر مساءً، وصل عدد من الأقباط لمنطقة ماسبيرو للتعبير عن رفضهم لهدم كنيسة الماريناب، وتم صرف المظاهرة في منتصف الليل تقريبًا، إلّا أن المواقع الإلكترونية تحدثت عن تنظيم مظاهرة قبطية كبرى يوم الأحد 9 أكتوبر 2011، تبدأ من منطقة شبرا حتى دار القضاء العالي، ثم تصل إلى ماسبيرو ويتم الاعتصام من الخامسة مساء أمام ماسبيرو، وكان واضحًا جدًّا أن هناك حالة غضب وانفعال في نشر هذه الأخبار، حتى إن الإعلامي أسامة منير أرسل لي في هذا اليوم رسالة يتناقلها الأقباط عبر أجهزة المحمول تقول إن الأقباط سيتوجهون إلى ماسبيرو إما أن تتحقق مطالبهم أو الشهادة، وبدا أسامة منير منزعجًا من هذه الرسالة مثل أي مصري مخلص يقرأها، وكنت في هذا اليوم مشاركًا في اجتماع وزارى بمقر المجلس العسكري، وانتهى في الثالثة والنصف تقريبًا، وجرى العرف عقب هذه الاجتماعات أن نتناول غذاءً ميدانيًّا في علب كرتون صغيرة، وتصادف أن جلست قرب المشير، فسألني عن أحوال مبني ماسبيرو، فقلت إنه يتعافي ببطء، وذكرت له أن المظاهرات أصبحت تتوافد أمام المبنى حتى تحظى باهتمام إعلامي من داخل المبنى ومن المكاتب الإعلامية الممثلة للقنوات الأجنبية والعربية المجاورة له، وأشرت إلى أن المواقع الإلكترونية تتبادل أخبارًا عن مظاهرة قبطية اليوم من الساعة الخامسة حتى الثامنة، فبدا من تعبيرات وجهه أنه لم يسمع بها، ولكنه لم يهتم باعتبارها أمرًا عاديًا في هذا التوقيت، فالمظاهرات لا تتوقف.

وتوجهت إلى مبنى ماسبيرو وبدأت اجتماعًا مع بعض العاملين في الساعة الرابعة والنصف، وكان مقررًا اجتماع آخر مع ممثلي هيئة اليونسكو في السادسة مساءً، وفي الخامسة تقريبًا بدأت الأصوات تتعالى خارج

المبنـى بهتافات «إرفع راسـك فوق.. إنت قبطـي»، و«راجعين يا صليب»، و«نحـن أصحاب الأرض»، وتزايدت الأعداد بسـرعة، حتى أن مسـاعديَّ طلبـوا مني تأجيـل موعد اجتمـاع مندوبي اليونسـكو، نظـرًا لأن الوصول للمبنـى صعب بالنسـبة لهم، ولكنني كنت أرى أن اللقـاء يمثل أهمية كبيرة لأنني كنت سـأبحث معهم عقد مؤتمر يشـارك فيـه الإعلاميون المصريون بجميـع أطيافهـم مع إعلاميـين أجانب للوصـول إلى أفضـل صيغة لإقامة مجلـس وطنـي للإعلام، فطلبـت من الإعلامية راوية راشـد منسـقة اللقاء أن ننقـل الاجتمـاع إلى مقـر إقامتهم في فندق فورسـيزون جاردن سـيتي، وقامت بتنسـيق ذلك وسـبقتني هي والسـفير إسـماعيل خيرت رئيس هيئة الاسـتعلامات إلى هنـاك، وفور أن أنهيت اجتماعـي الأول غادرت المبنى وتركـت بعض الأمور المتعلقة حتى أعود بعـد نهاية الاجتماع، ولم يخطر ببالـي أن الأمـور سـوف تتطـور بهذا الشـكل المأسـاوي وبهذه السـرعة، وبالفعـل، غادرت مبنى ماسـبيرو في الخامسـة والنصف مسـاء، وكان نهر طريـق كورنيش النيل قد أغلـق في الاتجاه القادم مـن التحرير حتى بولاق أبوالعـلا، وهـو مـا أدى لتكدس مـروري فـي الاتجاه الآخـر، فاضطررت للالتفـاف من حي الزمالك حتـى أصل للفندق، وبالفعـل بدأت الاجتماع في السادسـة مسـاءً تمامًا، إلَّا أنني في السادسة والنصف تلقيت اتصالًا من مدير مكتبي العميد «فتحي راشـد» يخبرني بأنـه لا يمكن العودة للمكتب، فالأمور تتطور بشـكل سـيئ أمام المبنى وأن هناك قتلى وجرحى، أصابني كلامه بالانزعاج الشـديد، واتصلت بالأسـتاذ إبراهيم الصيـاد رئيس قطاع الأخبـار، فأكد لـي المعلومات نفسـها، وبالطبـع لم أتمكن من اسـتكمال الاجتمـاع، فقـد انصرف ذهني إلى مـا يحدث أمام ماسـبيرو، وهذا التطور

الغريب في السلوك، فطلبت من ممثلي اليونسكو تأجيل الاجتماع لموعد لاحق نظرًا للظروف التي طرأت، وحاولت العودة إلى ماسبيرو، ففشلت نظرًا لأن كل الطرق كانت مغلقة تمامًا، واضطررت للعودة إلى منزلي بمدينة نصر، وطوال الطريق كنت أتابع الموقف تليفونيًا، وأثناء مكالمتي مع إبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار طلب أن يتم البث على الهواء، وبالفعل بدأ نقل الأحداث على الهواء في التليفزيون المصري في تمام الثامنة مساءً، وفي هذه الأثناء كنت قد وصلت للمنزل بالفعل، وبدأت أتابع ما يتم بثه عبر الشاشة، فظهرت الإعلامية «رشا مجدي» على شاشة القناة الأولى وبدأت في التغطية وكان باديًا انفعالها الشديد بالحدث، الذي كان يحدث أمام التليفزيون، ولكن المطلوب من الإعلامي دائمًا ألَّا يترك نفسه للانفعال، فطلبت من إبراهيم الصياد أن يدخلني في مداخلة على الهواء وبدأت المداخلة بالفعل الساعة الثامنة وأربع وعشرين دقيقة مساءً، وقلت فيها ما يشبه التوجيه غير المباشر، حيث قلت إنه لا يجب أن نتعجل الأمور، فنحن لا نعرف مَنْ يطلق الرصاص على مَنْ، ولا نعرف إذا كانوا أقباطًا أم غير أقباط وأشرت إلى مظاهرات قبطية سابقة كانت سلمية تمامًا، ولم يحدث فيها مثل هذا الأمر، وطالبت بأن تلتزم وسائل الإعلام كافة بما فيها التليفزيون المصري بالحكمة لأن مصر تحتاج للحكمة في هذا التوقيت أكثر من أي وقت مضى، وأن ما يحدث أمام ماسبيرو ليس أحداث فتنة طائفية ولكنه محاولة لهدم الدولة المصرية ككل، وتوالت الأحداث كما سبق ذكرها في فصل سابق، فيما يتعلق بالموقف داخل مبنى التليفزيون، أما فيما يخص موقف الحكومة، فقد توجهت مساء هذا اليوم إلى حضور اجتماع مجموعة الأزمة الوزارية في العاشرة مساء برئاسة الدكتور عصام

شـرف، وقـد ذهبت إلى هنـاك دون حارس شـخصي نظرًا لضيـق الوقت، وأثناء مروري بوسـط المدينة في اتجاهي لمجلس الوزراء شاهدت أسرابًا مـن الموتوسـيكلات، يركـب كلًا منها شـابان، وكلها تقريبًـا دون لوحات معدنيـة، وهـي الظاهرة التي تتكـرر في كل حدث، كما لاحظت أن وسـط المدينة قد خلا تمامًا من المارة، وأغلقت المحال التجارية، وتظهر كميات من الطوب والحجارة بالشوارع.

وأثناء دخولي مجلس الوزراء شـاهدت مجموعة من الشـباب يسيرون بشـارع قصـر العيني، ويقذفـون السـيارات القليلـة الموجـودة بالحجارة، وبينهـا السـيارة التـي كنت أسـتقلها حتـى دخلت مبنـي مجلس الـوزراء، وهناك بدا الوجوم الشـديد على وجوه رئيس الوزراء والوزراء الحاضرين، وتمت عدة اتصالات مع المجلس العسـكري، ووزيـر الداخلية الذي كان موجودًا لمتابعة الموقف في مكتبه، وانتهى الأمر على الاتفاق مع المجلس العسكري على فرض حظر التجول في محيط منطقة ماسبيرو منذ منتصف الليـل، كمـا تم الاتفاق علـى أن يلقي الدكتور عصام شـرف رئيس الوزراء بيانًـا حـول الأحـداث، واقترحـت أن يـزور موقـع الأحـداث أولًا برفقـة مجموعـة الأزمـة الوزاريـة، ثم يلقـي البيان من ماسـبيرو، ووافـق الوزراء الحاضرون، وتوجهنا بالفعل إلى هناك حيث كان الأمن يرفض هذه الزيارة ويتحوط منها، تخوفًا من تداعيات غير محسوبة، كان المشهد أفظع وأسوأ من أي تخيل، ويكاد يكون الشـارع سـاحة لمعركة حربية شرسة دارت في هـذا المكان، وبعـد أن ألقى الدكتور عصـام بيانه في الثانيـة صباحًا غادرنا مبنـى اتحاد الإذاعة والتليفزيون مع اتفاق على عقد جلسـة طارئة لمجلس الوزراء صباح اليوم التالي.

صباح الإثنين 10 أكتوبر 2011، حضر الوزراء في حالة إرهاق وحزن شديدين، وبدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح من فقدوا في أحداث ماسبيرو، وطلب الدكتور شرف أن يبدأ اللواء منصور عيسوي بعرض تقرير أمني عن الموقف، فقال اللواء عيسوي وزير الداخلية إن الأحداث ترتبط بشكل مباشر بحادث كنيسة الماريناب بإدفو، حيث قامت مجموعة من الأقباط باستغلال المضيفة الموجودة بتلك القرية وتحويلها إلى كنيسة، فثار بعض المسلمين قاطني القرية وقاموا بهدم قبة الكنيسة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وتدهورها، وأشار إلى أن هذا الحادث أعقبته تجمعات أمام مبني محافظة أسوان، وفي مواقع أخرى بإدفو والأقصر، والمنوفية والمنصورة والإسكندرية، وكان أشدها حدة المسيرة التي تحركت من شبرا تضم و4000 فرد في طريقها إلى ماسبيرو أمس، وهناك زاد عددهم إلى نحو 8000 فرد.. وأشار إلى أن بعض المتظاهرين في هذه المسيرة كانوا مسلحين بعصي وأسلحة بيضاء، وكان ذلك لا يمثل خطورة حتى وردت معلومات تفيد بأن بعض المتظاهرين مسلحون بقنابل مولوتوف وزجاجات بنزين.. وأشار «عيسوي» في عرضه إلى أن مجموعة من المتظاهرين بدأت بالاحتكاك المباشر مع أفراد القوات المسلحة التي حاولت التصدي لهذا الاحتكاك، وأوضح أن محصلة الحادث 27 قتيلًا منهم ثلاثة من أفراد القوات المسلحة وأربعة مجهولين، وهذا يعد عددًا كبيرًا من الضحايا.

وكشف «عيسوي» في عرضه للموقف أمام مجلس الوزراء أن المسيرة التي تحركت من شبرا في طريقها لماسبيرو صاحبها احتكاكات بالأقباط في ميدان رمسيس من قبل بعض السلفيين، وحذر قائلًا إن مثل هذه

الأحـداث تشـعل نيـران الفتنة في مصـر، وهذا أكبـر خطر يواجـه الدولة، وأعلن «عيسوي» أنه اتصل بقادة التيار السلفي ومنهم الشيخ محمد حسان والدكتـور محمـد عبدالمقصـود والشـيخ ياسـر برهامـي وطلـب منهم أن يتصلوا بوسائل الإعلام والتليفزيون لتهدئة الموقف وتخفيف حدة التوتر، وأكـد «عيسـوي» أن بعض القنـوات الفضائية اسـتغلت الموقف لإحداث فتنة وأبرزها قناة الجزيرة مباشـر مصر التي اسـتمرت في تكرار مشهد بعينه بشـكل متواصل بشـكل يعطي انطباعًا بتدهور أكثر للأوضاع، وذكر أن هذا التكرار في مشاهد العنف جاء بعد هدوء الأوضاع.

وقـد تم خـلال الاجتماع تـلاوة جزء مـن التقرير الأمنـي المفصل عن الأحداث، وتضمن أن بعض المنظمات استثمرت حادث كنيسة الماريناب لتصعيد الموقف، وتم تحريض أبناء الطبقات الشـعبية على تنظيم مسيرات احتجـاج عقـب قداس الأحـد 9 أكتوبر 2011 للانضمـام للمظاهرات أمام مبنـى اتحـاد الإذاعـة والتليفزيون، وقد تجمـع ظهر هذا اليـوم أربعة آلاف مواطن بدوران شـبرا بزعامة المحامي جبرائيل والقـس «فلوباتير» والقس «ماتيـوس»، وتـم توزيع منشـور بعنـوان «دولة الحـق والمسـاواة» يطالب بإقالة محافظ أسـوان وإصدار قانون موحد لـدور العبادة، وتقديم الضباط والمسـئولين عـن اعتـداءات كنيسـة الماريناب إلـى المحاكمـة، وجاء في التقريـر الأمنـي أيضًـا أن اشـتباكات حدثـت في منطقـة «الحكـر» بالقللي وحـدث تبـادل للقـذف بالزجاجـات الفارغة والحجـارة، كما تم إشـعال النيران ببعض السـيارات على جانبي الطريـق، وعقب وصول المتظاهرين إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون بلغ عددهم ثمانية آلاف شخص وقاموا بقطع الطريق في الاتجاهيـن، وقذفوا الحجارة وزجاجات المولوتوف في اتجاه

القوات المسلحة، ولكن القوات المسلحة تصدت لهم لتفريقهم، وقامت عناصر القوات المسلحة بإطلاق أعيرة نارية في الهواء، فقام المتظاهرون بإلقاء زجاجات المولوتوف على مدرعة تابعة للجيش وأتوبيس وسيارة جيب تابعة لقوات الأمن المركزي، وقاموا بالتعدي على القوات بالأسلحة البيضاء، وسقط خلال الاشتباكات عدد من القتلى والجرحى بينهم ثلاثة جنود من أفراد القوات المسلحة وتصدى 600 شخص من أهالى بولاق للمتظاهرين لحماية ممتلكاتهم، وقد تجمع نحو 500 شخص من الأهالي وتوجهوا للعباسية وقاموا بإتلاف محل خمور، كما تم حرق 8 سيارات أمام المستشفي القبطي.

وتعرض التقرير لقناة «الطريق» القبطية التي يملكها المواطن المصري الأصل «جوزيف نصر الله»، ويتم بثها من الولايات المتحدة، وتقوم بتحريض الأقباط في مصر على الوجود في الشارع لإثارة الفتنة، كما بثت القناة إعلانًا يتضمن التبرع بكروت شحن تليفون لمراسلي القناة بالقاهرة حتى يتمكنوا من تغطية الأحداث.

وانتهى التقرير التفصيلي بتحذير من توسيع نطاق الفتنة الطائفية، وقدم مجموعة من المقترحات منها تحرك المحافظين على مستوي واسع لاحتواء الأزمة، وقيام مسئول على مستوى عال بالاتصال بالبابا شنودة الثالث لحثه على توعية القيادات الدينية بالكنيسة، وتحقيق اتصال بالقيادات السلفية للتنبيه عليهم باحتواء المواقف، وعدم إثارة النعرة الطائفية بالبلاد، وتفعيل مبادرة بيت العائلة لمواجهة الأزمات الطائفية، وسرعة إصدار قانون دور العبادة الموحد، والاتصال بوزير الأوقاف لحث أئمة المساجد على تهدئة التوتر الطائفي في خطبة الجمعة، ودراسة إمكانية ضبط وإحضار العناصر

المحرضة على الفتنة الطائفية واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها، وذكر التقرير عددًا من أسماء المحرضين الذين برأتهم تحقيقات النيابة في وقت لاحق.

هكذا كانت التقارير الأمنية التي تم عرضها على مجلس الوزراء، وحينما بدأت المناقشات، أبدى منير فخري عبدالنور وزير السياحة اعتراضه على أسلوب التعامل مع الأزمات الطائفية، كما اعترض على المعلومات التي أوردها وزير الداخلية حول حادث الماريناب مؤكدًا أنها غير دقيقة وأن المبنى كان كنيسة منذ 1940 وتم هدمها وإعادة بنائها، كما اعترض على الاستعانة بالشيخ محمد حسان أو غيره من الشيوخ للإدلاء بتصريحات للإعلام، كما حذر منير فخري من حضور أية شخصية رسمية لجنازات ضحايا الحادث، والتي كان مقررًا خروجها في يوم الاجتماع نفسه حتى لا يستقبل بشكل سيء، كما طالب «عبدالنور» باتخاذ مجموعة من الإجراءات وأولها ضبط العناصر التي حاولت استغلال مظاهرات ماسبيرو لإشعال نار الفتنة ومحاكمتهم فورًا أيا كانت ديانتهم، وحل مشكلات بناء الكنائس، وكشف «عبدالنور» أن معظم الكنائس في الريف تم بناؤها في نهايات القرن 19 وبدايات القرن 20 دون تراخيص، ومعظمها آيلة للسقوط، وهذا يتطلب اعتبارها منشآت دينية مرخصة حتى يتم حسم مثل هذه المشكلات، وقال «عبدالنور» إن مجلس الوزراء عليه مسئولية ضخمة، فالوطن يحترق.

ثم تحدث الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، مؤكدًا على أن هناك خللًا في تحقيق الانضباط الأمني، وهذا يؤدي إلى

فقـدان هيبة الدولة وسـلطتها، وينبغـي أن تبدي الحكومة اسـتعدادها التام لتحمل المسـئولية الكاملة عن الأحداث التي وقعت أمس، وأن تتخذ أشد الإجراءات ضد العناصر التي تسعى لتخريب الوطن.

وتدخـل الدكتـور على السـلمي نائب رئيس الـوزراء للتنمية السياسـية والتحول الديمقراطي، مطالبًا بالانتهاء سريعًا من تحقيقات حادث ماسبيرو، كما طلب فرض حظر التجوُّل على التظاهرات مهما كانت أسبابها ودوافعها واتخـاذ كل الإجراءات لفرض هيبة الدولة وإعمـال دولة القانون، وتفعيل قوانين تجريم الاعتداء على منشـآت الدولة ومؤسساتها، وهذا كله يتطلب وجـودًا أمنيًـا أكبر لقوات الشـرطة، وقال بوضوح إن الأوضـاع الأمنية في مصر تتدهور بسبب الوجود غير الفعال للشرطة وبشكل ملحوظ، وأضاف أنـه لا مانـع من إقالـة محافظ سـوان إن ثبت خطؤه، وطالـب بوضع آليات لحل قضية بناء الكنائس.

ثـم تحدث الدكتور جودة عبدالخالق وزيـر التضامن الاجتماعي معربًا عن شـعوره بالخـزي والعار، حيث وصلت مصر إلى حـد أن تكون الديانة أساسًـا لتمييـز عنصري. وقـال إن الدولة علـى المحـك خصوصًا في ظل وجود مخططات لتجزئة الوطن، وطالب بمزيد من الحسـم في التعامل مع قضيـة الفتنة الطائفية، وأبدى اعتراضه على اسـتعانة وزير الداخلية بالرموز الدينيـة فـي تهدئـة الأحـداث والتوترات فـي منطقة ماسـبيرو لأنهـا قضية سياسـية وليسـت دينية. وقال إن مثل هذا المنهج يؤدي إلى غياب السياسة واحتـلال الدين صدارة المشـهد. وأضاف أن مسـألة هـدم أو بناء الكنائس لا تمـس الأقبـاط فقـط ولكنهـا قضيـة تمـس المصرييـن جميعًـا. وانتقـد

«عبدالخالق» الخلل الأمني الواضح في أحداث ماسبيرو، لاسيما أن إلغاء جهاز أمن الدولة وإحلاله بجهاز آخر أدى إلى عدم توفر المعلومات المطلوبة والكافية لاتخاذ تدابير وقائية مسبقة. وتساءل «عبدالخالق» هل هناك اتفاق غير معلن بين ضباط الشرطة على عدم التدخل بشكل جدي في الأحداث؟! هل يحتاج الأمر للاستعانة بخريجي الجامعات وحملة المؤهلات العليا لمعاونة ضباط الشرطة في فرض الأمن؟! وقال «عبدالخالق» إنه يتوجه باعتذار للقوات المسلحة عما لاقته بالأمس أثناء الاشتباكات والاحتكاكات.. وأعرب عن تضامنه مع فكرة إقالة محافظ أسوان، كما أعرب عن استعداده لتقديم استقالته لشعوره بالخزي مما حدث أمام ماسبيرو.

وبدأ منصور عيسوي وزير الداخلية والذي كان يجلس بالقرب منِّي في التوتر والضيق مما سمعه خصوصًا أنه لم يسترح منذ بداية الأحداث، وبدأ يرد قائلًا: إن قادة السلفيين لهم سلطة قوية على أعضاء الجماعات السلفية، وهذا ما دفعه للاتصال بهم. وقال إن المجلس العسكري ومجلس الوزراء لا يتمتعان بهذه السلطة على السلفيين، ولو كان الإخوان المسلمون مشاركين في المظاهرات لاتصل بالمجلس العسكري أو بمجلس الوزراء للاتصال بهم. وأضاف أنه لم يكن لديه بدائل لاحتواء الموقف. ودافع «عيسوي» عن موقف الشرطة مؤكدًا أنه لم يحدث تقاعس في أداء الانضباط الأمني، ولو كان هناك تقاعس من البعض فهذا لا يمثل نسبة كبيرة من جموع الضباط. وقال إن الضباط في الشرطة يتحملون مصاعب كثيرة رغم أنهم يحصلون على أدني رواتب في الدولة وحوافزهم لا تتناسب مع

مسئولياتهم.. وقال إنني أشعر بإحباط شديد وهذا يدفعني لتقديم استقالتي الآن. وقام بتقديم استقالة مكتوبة بخط اليد للدكتور عصام شرف، وطالبه المجلس بالتراجع فقد ينتهي الاجتماع باستقالة الحكومة كلها.

وتحدث منير فخري عبدالنور وزير السياحة مؤكدًا على أنه لا يمانع في الاتصال بالقيادات السلفية، ولكنه يعترض على اعتلائهم منبر إعلام الدولة.

وهنا طلبت الكلمة قائلًا: إننا نجتمع اليوم كحكومة اجتماعًا يوصف بأنه طارئ لبحث أحداث ماسبيرو، وهذا التوصيف يدفعنا لتحديد الهدف من المناقشات. وكلنا نشعر بالخوف والقلق على مستقبل مصر خصوصًا مع تدهور الأوضاع الأمنية من سيئ إلى أسوأ.

وقلت إن التناول الإعلامي لحادث كنيسة الماريناب كان قائمًا على عدم أحقية المسيحيين في إقامة الكنيسة، ولكن وزير السياحة قدم ملفًا لرئيس الوزراء يثبت أحقيتهم، ولو ثبتت صحة هذه الأوراق فهذا يعني أن إعلام الدولة استخدم كأداة تضليل للرأي العام. وهذا لا يمكن إغفاله، ولا يمكن فصله عن مخططات تحدثنا عنها هنا كثيرًا تستهدف إحداث خلل في ثقة الشارع المصري سواء بالقوات المسلحة أو الحكومة، وأشرت إلى التقارير الواردة بشأن عدم قيام القوات المسلحة بإطلاق أعيرة نارية ضد المتظاهرين، وهو ما يتناقض مع الصور التي تم بثها عبر شاشات التليفزيون أمس.. وهنا تظهر لدينا مشكلة كبرى في المعلومات الدقيقة التي تقوم عليها إدارة الدولة، فنحن لا نمتلك المعلومات الكافية لاتخاذ القرار الصحيح، إذا كنا نريد الخروج بنتيجة من هذا الاجتماع فينبغي أولًا

أن نسـأل عن مدى توافر المعلومات الدقيقة عن العناصر المندسـة وسـط المتظاهريـن، وثانيًا أن نسـأل عن مدى توافر الإمكانـات والآليات اللازمة لمواجهـة مثل هذه الأحـداث، إذا تكررت خلال الأسـابيع المقبلة؟! وإذا تبيـن عـدم قدرتنـا على التعامل السـليم مع هـذه الأحداث فعلينـا أن نترك مواقعنا لمن هم أحق وأجدر منا بها.

وهنـا رد وزيـر الداخليـة منصـور عيسـوي قائـلًا: تتوافـر لدينـا جميع المعلومـات المتعلقة بهـذا الحادث، كمـا تتوافر لدينا أسـماء المحرضين ومثيري الشغب أثناء المظاهرة، ولكن ارتفاع عدد المتظاهرين إلى 8 آلاف شخص تسـبب في عدم قدرة الشـرطة على ضبط العناصر المثيرة للشغب بسـهولة حتـى لا يحـدث احتكاك بين الشـرطة والمتظاهريـن، فنتورط في متاهـة لا نهاية لها. وأكد عيسـوي أن القوات المسـلحة لم تسـتخدم أعيرة نارية، ولكن بعض العناصر المحرضة قامت بالهجوم على مركبات الجيش أمام ماسـبيرو، وقاموا بسرقة الأسلحة منها لاستخدامها في إطلاق الأعيرة النارية وترويع المتظاهرين. فسـألت وزير الداخلية، ولماذا لا يتم الإعلان عـن هـذه الواقعـة إذا كانت موثقـة؟! فأجـاب منفعلًا: نحـن نحصل على المعلومـات مـن جهاز الأمن الوطني، ويتم إرسـالها للمجلس العسـكري والمخابـرات العامـة، ويتم إرسـال المعلومـات الخاصة بـكل وزارة لها. وبالمناسبة، هناك تقارير من جهاز الأمن الوطني بوجود مخططات لاغتيال بعـض الشـخصيات الرسـمية ومنها أنا وأنت شـخصيًا عـلاوة على بعض الشخصيات في المجلس العسكري. وهذه التقارير تتضمن أسماء المشتبه بهـم، ولكن وزارة الداخلية لا تسـتطيع إلقاء القبـض عليهم حتى لا تتورط في ارتكاب مخالفات قانونية حول طرق الحصول على المعلومات.

وهنـا تحدثت قائلا: إن ما تمر به مصر وخصوصًا بعد حادث ماسـبيرو هـو وضع اسـتثنائي بـكل المقاييس، وهـو يمثل خطـرًا على كيـان الدولة المصريـة، وهذا يتطلب ضرورة الحصول على المعلومات بشـكل واضح حتـى يمكن للأجهـزة الأمنية وغيرهـا اتخاذ القرار السـليم؛ لنضمن وقف هذا التدهور. وبالمناسـبة الأمر لا يتعلق بوزارة الداخلية فقط، ولكنه يمس الدولة بالكامل، كيف نعمل كحكومة مهمتها اتخاذ القرارات دون أن تتوافر لدينا المعلومات؟!

وتدخلـت الوزيـرة فايـزة أبوالنجـا وزيـرة التعـاون الدولـي قائلـة: إن الظـروف التـي تمر بها مصـر حاليًا قد تؤدي إلى حـرب أهلية خصوصًا إذا تكـررت أحداث الفتنة الطائفية. ورغم اختلاف منهج الحكومات المتتالية فـي حل هذه المشـكلة، فإنها اتفقت علـى ضرورة معالجة أسـباب الأزمة مـن جذورهـا. ونحن نتفـق جميعًا على وجـود أجندات خاصـة داخلية أو خارجية تسـتغل الظروف الراهنة التي تمر بهـا مصر في تحقيق هدفها وهو إسقاط الدولة بالكامل. وأحذر أن ما حدث بالسودان ليس بعيدًا عن مصر. والمخططـات الأجنبية تسـتهدف إشـعال نار الفتنـة الطائفيـة وقيام حرب أهليـة لأن ذلك السـبيل الوحيد لتقسـيم مصر. علينا أن نـدرك أن دور هذه الحكومـة يفوق في أهميته كل الحكومات التي سـبقت، ولا يمكن القبول بالإجراء السهل وهو الاسـتقالة، ولكن علينا أن نتحمل مسئولياتنا ونواجه الأزمة بكل تداعياتها.

وأضافت «أبوالنجا» أن الرأي العام ينتظر نتيجة هذا الاجتماع. وأعربت عن استيائها من اعتلاء السلفيين منبر الإعلام الرسمي والذين يتسم بعضهم

بالرجعية. كما اعترضت على عدم احتجاج الحكومة على تشكيل أحزاب سلفية. كما اعترضت أيضًا على التناول الإعلامي لبعض القنوات الفضائية المسيحية والإسلامية، والذي يتسم بالتحريض والاستفزاز ولا تتخذ الدولة أي إجراء ضدهم. والمرحلة الراهنة تقتضي السماح باتخاذ إجراءات استثنائية ضد العناصر المحرضة وفقًا لقانون الطوارئ. واقترحت عقد اجتماع طارئ مشترك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصدار جميع القرارات المطلوبة، وتنفيذها فورًا.

والتقط الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة الحديث، وقال إننا أمام خيارين، إما أن تبقى الحكومة وهنا ينبغي عليها اتخاذ القرار المناسب، أو تترك المسئولية وبذلك تكون أضعف حكومة جاءت إلى السلطة.

فرد عليه الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء قائلًا: إن الحكومة لن يكون لها أية مصداقية ما لم تتقدم للشعب بوجه جديد، وذلك من خلال اعتذار للشعب بأننا لم نقم بمسئولياتنا على الوجه الأكمل، حتى لو وصل الأمر للاستقالة. فالاعتذار يجب أن يسبق أي إجراء تقوم به الحكومة، وعلينا أن نشعر الناس بأننا قادرون على توفير الحد الأدنى من الأمن لهم. وبدأ الوزراء يؤيدون فكرة عقد اجتماع مشترك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو ما كنت لا أحبذه، لأن تكرار المواقف وعقد اجتماعات طارئة ثم الذهاب للمجلس العسكري كان يعطي انطباعًا بأن الحكومة لا تقدر على اتخاذ القرار وحدها، وهو ما ذكرته للدكتور عصام شرف رئيس الوزراء عدة مرات بشكل منفصل.

ثم تحدث المهندس حسن يونس وزير الكهرباء مطالبًا بأن يتم اعطاء الفرصة للشرطة للقيام بعملها، وقال إن العالم كله شاهد كيفية تعامل

الشرطة البريطانية مع المتظاهرين في لندن منذ أسابيع قليلة، ولا أدري كيف يعتبرون ذلك حسمًا وقوة من الشرطة، بينما لو تعاملت الشرطة المصرية بالطريقة نفسها «تقوم الدنيا عليها» وتبدأ الاتهامات لها بانتهاك حقوق الإنسان.. إنني أتساءل.. ألا توجد حقوق إنسان في أمريكا وبريطانيا؟! ولابد أن يتم تقديم المحرضين للمحاكمة سواء من قاموا بالتحريض في ساحة الأحداث أمس أو الذين قاموا ويقومون بالتحريض الإعلامي في مختلف القنوات الفضائية. وحذر «يونس» من المواجهة مع القوات المسلحة، وطالب بأن تظل بعيدة عن الصراع تمامًا حفاظًا على تماسكها وقوتها.

ثم اقترح المستشار محمد عطية وزير التنمية المحلية إصدار قرارين بإقالة محافظ أسوان لإخفاقه في معالجة الأمر سياسيًا، وقرار آخر بتشكيل لجنة تشريعية لتحديد مواقف الكنائس التي شيدت دون ترخيص.

كما اقترح الدكتور أحمد جمال موسي وزير التربية والتعليم ضرورة إنشاء قوة أمنية جديدة من القوات المسلحة والشرطة لتعمل في مثل هذه الأزمات بمفاهيم مختلفة، ولا مانع أن تستعين هذه القوة الجديدة بخبرات أجنبية في التدريب، لأننا لو انتظرنا تعافي الداخلية سوف ننتظر طويلًا حتى ولو تم تعديل الرواتب. وحذر من ترك قضية بناء الكنائس للمحافظات لأن الوحدات المحلية ليست بالكفاءة المطلوبة ولا تمتلك معلومات كافية لحسم هذه الأمور.

وطالب وزير الطيران اللواء لطفي مصطفى بضرورة اتخاذ إجراءات لوقف جميع صور الاعتصامات والمظاهرات، ووقف أي مفاوضات مع

كل صور المطالب الفئوية، وأن يتم تحديد مدى إمكانية الشرطة الحقيقية في التعامل مع هذا النوع من الأزمات فرددت عليه قائلًا: كلنا نتمنى أن تتوقف المظاهرات، ولكننا لا نستطيع ذلك، فحق التظاهر مكفول قانونًا، ولكن المشكلة أنه لا تتم مراعاة أصول وقواعد التظاهر، مثل تحديد الموعد والمكان بشكل مسبق، والتنسيق مع الشرطة لتأمينها كما يحدث في كل الدول الديمقراطية. وبكل أسف، نشهد في مصر مظاهرات كبيرة تقوم لأتفه الأسباب ولا نمتلك حاليًا القدرة على منعها، وعلى سبيل المثال فإن الدولة لم تفرض حظر التجول بشكل جاد في أحداث ماسبيرو.

وعلق الدكتور «البرعي» وزير القوى العاملة قائلًا إنه كانت هناك محاولات لتجريم المظاهرات التي تعوق حرية العمل وتخرب المنشآت، إلّا أن الجهات الدولية أبدت اعتراضها على سن مثل هذا القانون واعتبرته تراجعًا عن الحريات.

فرد عليه وزير الطيران لطفي مصطفى قائلًا: ولماذا لم تعترض هذه الجهات الدولية على تعامل الشرطة الإنجليزية مع المتظاهرين في بريطانيا منذ أيام.

وتدخل الدكتور هشام قنديل وزير الموارد المائية والري قائلًا: إن معيار نجاح هذه الحكومة أو فشلها هو الوصول لإجراء انتخابات وتكوين برلمان ديمقراطي. ولا أعتقد أن إصدار قانون دور العبادة الموحد سوف يحل المشكلة حاليًا واقترح تجهيزه حتى يعرض على مجلس الشعب المقبل في أولى جلساته. ولابد من حصر دور العبادة غير المرخصة تمهيدًا لترخيصها خلال ثلاثة شهور، وأن تعلن نتائج لجنة تقصي الحقائق

ومحاسبة المقصرين، وإن كان محافظ أسوان قد أخطأ فلا بأس أن يقدم هو استقالته.

وتحدث الوزير محمد كامل عمرو وزير الخارجية مؤكدًا أن الموقف الدولي من أحداث ماسبيرو يجب أن يؤخذ في الاعتبار، وأشار إلى بيانات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وألمانيا والدانمارك والذين وصفوا الأحداث بأنها غير مقبولة، وأن على مصر أن تتخذ إجراءات لحماية الأقليات. وقال «عمرو» إنه تم استغلال مشاعر الناس في هذا الأمر، ولكن الواضح أن هناك إجماعًا على أن بداية العنف حينما تم إطلاق الرصاص على رقبة جندي ولابد أن نتوصل لمن ارتكب ذلك الجرم.

وتحدث الدكتور علي السلمي بنبرة حادة: لابد أن نصل إلى قرارات حاسمة، فإجراء الدراسات وإظهار العيوب لن يجدي مع الرأي العام. نحن بحاجة إلى قرارات حتى يهدأ الشارع المصري.

وقال الدكتور حازم الببلاوي: من الضروري أن يتضمن البيان الإعراب عن الشعور بالصدق والإحساس بالمسئولية تجاه الأحداث، وإدانة جميع محاولات الفرقة والصدام مع القوات المسلحة، وأعتقد أنه من باب المسئولية أن تضع الحكومة نفسها تحت تصرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاتخاذ القرار المناسب، إما بالاستغناء عنها أو توفير الدعم القوي لها حتى تتمكن من تنفيذ مهامها.

وهنا بدأ بعض الوزراء يتجاوب مع هذا المطلب ومنهم وزيرا التربية والتعليم والثقافة، أما أنا والوزيرة فايزة أبوالنجا فقد رأينا أننا بذلك لا نقدم حلًا، ولكننا نزيد المشكلة تعقيدًا ونترك المجلس العسكري في

أزمة سياسية بمفرده، فإن كان لابد من الإجراء، فيجب أن يتم دون إعلان عنه حتى لا يتعرض المجلس العسكري لضغط في قراره، خصوصًا أن المجلس العسكري يملك إقالة الحكومة. فإذا كنا في مناقشات مجلس الوزراء نعترف بأن أحداث ماسبيرو محاولة لإسقاط الدولة، فنحن بهذا الإجراء ندفع في اتجاهه. وفي نهاية مناقشة هذا الأمر تم الاتفاق على إبلاغ المجلس العسكري بأننا نضع الحكومة تحت تصرفه دون إعلان عن ذلك.

وعادت المناقشات مرة أخرى إلى القضية الرئيسية، وقلت إننا فعلًا لانعرف حجم المشكلة، فنحن ليس لدينا بيان بعدد الكنائس غير المرخصة أمام المجلس، وبالتالى علينا أن نبدأ وفورًا بحصر الكنائس غير المرخصة والإعلان عن توفيق أوضاعها، لأن ذلك من شأنه طمأنة أقباط مصر بأنهم ليسوا ممنوعين من ممارسة شعائرهم الدينية. واقترحت الإعلان عن حصر جميع دور العبادة المسيحية لأنها ليست كلها كنائس وهذا يشمل المضايف وغيرها.

وهنا اقترحت الدكتورة فايزة أبو النجا أن يتم حصر الزوايا غير المرخصة أيضًا، فأيدتها قائلًا إن هذه الزوايا مشهد عشوائي لا يوجد في أية دولة إسلامية متحضرة.

وتدخل هشام قنديل وزير الري باقتراح أن أعلن عقب الاجتماع حقيقة ما حدث أمس حتى لا نترك الباب مفتوحًا أمام التكهنات والشائعات، فقلت إنه لا يمكن الاعتماد على تقرير مبدئي في الإعلان لأننا كحكومة حينما نتحدث يجب أن نقول الحقيقة ونحن لا نعلم الحقيقة حتى الآن.

وتدخل المستشار عبدالعزيز الجندي وزير العدل متسائلًا عن مشروع قانون مكافحة التمييز، الذي أقرته الحكومة وينص على معاقبة كل من يقوم بعمل من شأنه إحداث تمييز بين الأفراد بالحبس وغرامة لا تقل عن 30ألف جنيه ولا تزيد على 50 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين. وقال إن هذه الحكومة تعمل بشكل لم يحدث من قبل، وتحت ظروف لم تشهدها البلاد من قبل، وطالب بعدم جلد الذات واعتبارها حكومة فاشلة ومقصرة. فهي تعمل وهناك من يعمل في الخفاء لإحداث فوضى وإسقاط الدولة، وهناك ملايين يتم دفعها من دول عربية وأجنبية لمنظمات تتسبب فيما نحن فيه الآن. ولابد أن ندرك أننا أمام مخطط كبير ينتهي بتقسيم البلاد، وعلينا أن نتصدى لهذه المخططات، وعلينا أن نعمل على أن تكون مصر أقوى من الشائعات، وانتهت المناقشات بالموافقة على مشروع قانون مكافحة التمييز، وإحالته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصداره، وسرعة الانتهاء من صياغة مشروع قانون دور العبادة الموحد خلال أسبوعين، وتكليف وزارة التنمية المحلية بوضع معايير وإجراءات تقنين أوضاع الكنائس غير المرخصة، وتكليف وزير العدل بتشكيل لجنة تقصي حقائق عن أحداث ماسبيرو وما سبقها من أحداث في قرية الماريناب بإدفو.

وكالعادة في مثل هذه الأحداث، انتقل جزء من مجلس الوزراء إلى المجلس العسكري لبحث الموضوع، وعرض ما انتهى إليه مجلس الوزراء، ورفض المجلس العسكري فكرة استقالة الحكومة في هذا التوقيت، وقال المشير حسين طنطاوي خلال الاجتماع، لا تفكير في هذا الأمر الآن، والاستقالة هروب من المسئولية في وقت نحتاج فيه لأن يتحمل كل شخص مسئوليته، ووصف الأمر بأنه قفز من المركب. وانتهى الاجتماع

بإصدار بيان قمت بتلاوته على الرأي العام، وورد فيه تكليف وزير العدل بتشكيل لجنة تقصي حقائق لبحث جميع الحوادث التي وقعت خلال الفترة الماضية، بخلاف الحوادث التي وقعت حول الكنائس منذ حادث كنيسة القديسين في مطلع عام 2011 بالإسكندرية، ثم كنيسة أطفيح، ثم إمبابة، وكذلك حادث كنيسة الماريناب وما استتبعه من أحداث أمام ماسبيرو. وتحديد المسئولين عنها وإعلان التصرف النهائي فيها لمنع تكرارها. وورد بالبيان أن المجلسين معا ـ العسكري والوزراء ـ يؤكدان أن القوات المسلحة لم ولن تكون في مواجهة مع أبناء الوطن مهما كانت الدوافع والظروف والأسباب، وحذر البيان أيضًا من محاولات الوقيعة المستمرة بين الشعب والقوات المسلحة، أو بين المسلمين والأقباط. وشرح البيان أن ما حدث أمام ماسبيرو كان مظاهرة سلمية، استغلها البعض في محاولة ضرب استقرار الوطن وإسقاط الدولة ككل، ولا يزال البعض يستثمر هذه الأحداث لتحقيق هذه الأهداف. وأكد البيان البدء في إجراءات توفيق أوضاع دور العبادة المسيحية غير المرخصة، وطالب بتماسك النسيج الوطني المصري باعتباره صمام الأمان الرئيسي للأمن القومي المصري. وناشد البيان كل فئات الشعب المصري بالتعامل بحكمة وحذر عند تناول القضايا الخاصة بالعلاقة بين المسلمين والأقباط، والتصدي لجميع أشكال العنف والتطرف التي تسيء للجميع. وانتهي البيان بالتأكيد على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة جدد ثقته في الحكومة القائمة، وأنه يكفل الدعم المطلوب لها، وأنهما يعملان معًا بكل جدية لتحقيق الأمن والاستقرار رغم الظروف التي تشهدها البلاد حتى نصل إلى دولة مدنية حديثة ذات أسس ديمقراطية سليمة تُحتَرَمَ فيها العقائد وحقوق الإنسان.

ولكـن الـرأي العام كان منقسـمًا، فهناك من كان يـرى أن ما يحدث في ماسـبيرو ليس منطقيًا على الإطلاق، كما هو واضح من تسلسل الأحداث، وهنـاك من كان يسـعى لإشـعال الموقـف باسـتمرار، ويدفع فـي اتجاه أن الجيـش هو من قام بقتل المتظاهريـن، وصمتنا نحن انتظارًا لأن تفك لجنة تقصي الحقائق بعض اللبس.

**استقالة فجرت أزمة**

وفوجيء الوزراء في صباح اليوم التالى الثلاثاء 11 أكتوبر، بأن وسـائل الإعـلام تتناقل خبر اسـتقالة نائب رئيس الوزراء الدكتـور حازم الببلاوي، وحـاول عـدد كبيـر من الـوزراء الاتصال به للتحـدث معه إلّا أنـه قد أغلق تليفونـه المحمـول، ولـم يكن بالمكتـب. حتى أن المشـير طنطاوي اضطر لإرسـال سـيارة إلـى بيته لاسـتدعائه إلـى المجلـس العسـكري للتحدث بشـأن هذه الاسـتقالة، ورغم أننا كنا قد تحدثنا في اليوم السـابق عن مسألة الاسـتقالة، وأنهـا لا يجب أن تكون فردية، وأننـا جميعًا في المركـب ذاتها، فإن موقف الدكتور حازم كان غريبًا عند بعض الوزراء، وفوجئ الجميع به يظهر مسـاء اليوم نفسـه في برنامج على قناة «أون تي في» ويليه مباشرة في قناة «دريم» ليتحدث عن اسـتقالته، واسـتاء الجميع حينما سمع منه أنه قرر الاستقالة احترامًا لنفسه، وهو ما يعني ضمنًا أن الوزراء الآخرين لا يحترمون أنفسهم، وبدأ الأمر يتم استقباله بصورة مختلفة باعتبار أن الدكتور الببلاوي يبحـث عن مجد شـخصي، في هذه الأزمة وصباح يـوم الأربعاء كان هناك اجتمـاع وزارى في مجلس الوزراء لمناقشـة قضية أمـوال التأمينات والتي أعلن الدكتور أحمـد البرعي وزير القوى العاملة في تصريحات إعلامية له

أنها ضاعت منذ وضع يد المالية عليها، وهذا يعني إثارة كبيرة للرأي العام، وكان من الضروري أن يكون في هذا الاجتماع الدكتور أحمد البرعي الذي كنت أجلس على يمينه، كما كان يجب أن يحضره الدكتور حازم الببلاوي باعتباره وزير المالية، وكنت أتوقع أن يكون هذا الاجتماع عاصفًا، فالكل مستاء من تصرف الدكتور حازم الببلاوي وتصريحاته مساء أمس، التي اعتبرها الجميع إساءة لهم.

وكالعادة حاول الدكتور عصام شرف احتواء الموقف قبل الإجتماع فطلب أن يجلس مع الدكتور الببلاوي والدكتور السلمي قبل هذا الاجتماع بمكتبه، ووجها اللوم إلى الدكتور الببلاوي، إلّا أنه لم يعتبر أن ذلك يسيء لأحد وأنه عبر عن موقفه الشخصي.. والحقيقة أن أحدًا من الوزراء لم يكن يشعر بالاستياء من الاستقالة في حد ذاتها، ولكن من التصريحات الإعلامية التي أطلقها الدكتور الببلاوي وبالذات في برنامج «العاشرة مساءً» على قناة دريم. وكان واضحًا أن هذه الاستقالة والتصريحات التي تلتها سببت شرخًا في العلاقة بين الدكتور الببلاوي وبقية المجلس، وهو ما يشكل خللًا في أسلوب العمل الجماعي.

وبدأ الاجتماع الذي كان مخصصًا لمناقشة أموال التأمينات وسط توتر كبير، وبعد افتتاح رئيس الوزراء للاجتماع، كان مقررًا أن يتحدث الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة ليشرح لنا أسباب تخوفه من ضياع أموال التأمينات، إلّا أنه كان مستفزًا بدرجة كبيرة لدرجة أنه قام بخلع «الجاكيت» الخاص به، وبدأ الكلام قائلًا: قبل أن أبدأ كلامي عن أموال التأمينات، لابد أن أتحدث عن الموقف الذي حدث بالأمس، وقد كنا قد اتفقنا خلال

اجتماع مجلس الوزراء أول من أمس على موقف موحد عن قضية استقالة الحكومـة، ولكننا فوجئنا مسـاء أمس بأحد أعضاء مجلـس الوزراء يخرق هذا الاتفاق ويتقدم باستقالته منفردًا، ويتحدث مساء في الفضائيات مؤكدًا أنه يحترم نفسـه في إشـارة إلى أننا لسـنا محترمين لاختيارنا الاستمرار في هـذه الظـروف، ورد الدكتـور الببلاوي عليـه مؤكدًا أنه يتحدث عن نفسـه ولا علاقـة لكلامه بأحد غيـره، فاحتد الدكتور البرعي حتى إنه قام من على كرسـيه واقفًـا. وهاجـم بقية الـوزراء الدكتـور الببلاوي بحـدة بينما حاول البعـض الآخر احتواء الموقف الذي كان مشـتعلًا لدرجـة كبيرة حتى إنني تحدثت مع الدكتور عصام شـرف بعد الاجتمـاع قائلًا إنني لا أعرف كيف سـيعمل الوزراء كفريـق عمل واحد في ظل هذه الفجوة التي نشـأت بينهم وبيـن الدكتور الببلاوي، وقـد حدث ذلك بالفعل، ففـي جميع اجتماعات مجلس الوزراء التالية كان الجميع يتخذ موقفًا سلبيًا من الدكتور الببلاوي، وبدأت التحليلات الجانبية للوزراء بأن اسم الدكتور الببلاوي كان مرشحًا لتولي رئاسـة الحكومة في نفس توقيت اختيار الدكتور عصام شـرف ، وأنه يريـد أن يثبت للمجتمع أنه الأحق بكرسـي رئاسـة الـوزراء. والبعض كان ينتقد بشدة كثرة أسفار الدكتور الببلاوي.

### من صفقة شاليط إلى صفقة جرابيل

غطت أحداث ماسـبيرو واسـتقالة الببلاوي على خبر غاية في الأهمية، وهـو صـدور اعتذار رسـمي إسـرائيلي عـن حـادث مقتل جنـود مصريين علـى الحدود المصرية الإسـرائيلية، والذي وقع في شـهر رمضان الموافق أغسـطس 2011، وهذا الاعتذار كان يعد أول اعتذار رسمي حقيقي يصدر

عن إسرائيل منذ قيامها، وهو ما يعتبر نجاحًا كبيرًا لأسلوب إدارة الأزمة، وقد سبق هذا صدور أسف إسرائيلي لوقوع الحادث، وقد رفضته مصر في بيان تشرفت بإلقائه في أثناء اجتماعات مجموعة الأزمة الوزارية. وقد علق مجلس الوزراء على هذا الأمر في اجتماعه يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2011. إلَّا أنه خلال هذه الفترة التي بدأت في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر، كنت قد تحدثت مع اللواء «مراد موافي» رئيس جهاز المخابرات العامة عن أهمية صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين بالأسير الإسرائيلي الشهير جلعاد شاليط. وقلت له إن هذه الصفقة يجب أن تنال حظها من الإعلام وهي بالفعل محل اهتمام وسائل الإعلام العالمية، إلَّا أنه يجب أن نشترك معًا لإظهار الجهد المصري في تنفيذ الصفقة الرابحة التي تقضي بإعادة 1032 أسيرًا فلسطينيًا بعضهم أمضى بالسجون الإسرائيلية 33 عامًا متصلة، في مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. واتفقت مع اللواء مراد موافي على أن يكون التليفزيون المصري موجودًا ومشاركًا بالنقل الحي المباشر في كل خطوات الصفقة التي ستجري على أرض مصر. فبينما كان الأسرى الفلسطينيون سيتحركون من إسرائيل إلى مصر، كان الجندي الإسرائيلي الأسير سيتحرك من غزة إلى مصر، وتحدث المبادلة على أرض مصرية. وقلت أيضا للواء مراد موافي إن عقد مقابلة تليفزيونية مع شاليط على أرض مصر سوف تكون كفيلة بلفت أنظار العالم كله إلى الدور المصري من جهة، ومن ناحية أخرى ستفيد في استعادة الدور المفقود للتليفزيون المصري. واشترط اللواء موافي ألَّا يكون ذلك اللقاء تحت ضغط، وأن تترك الحرية لشاليط كي يتحدث أو لا يتحدث. فوافقت. وتوجهت إلى مكتبي وطلبت من هيئة الاستعلامات إعداد ملفي معلومات أتسلمهما في اليوم نفسه، الأول عن الصفقة ومعلومات عن الأسرى الفلسطينيين، والثاني

معلومات عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. واستدعيت رئيس قطاع الأخبار ورئيس قطاع الهندسة الإذاعية، وطلبت منهما إعداد خطة التغطية على أن تكون هناك سيارة إذاعة خارجية في كل نقطة سواء التي يدخل منها الفلسطينيون أو التي يدخل منها شاليط، ونقطة المبادلة، وقمت بالتنسيق مع المخابرات العامة لتسهيل مهمة طاقم التليفزيون، واخترت المذيعين الذين سيقومون بالتغطية ممن يشهد لهم بالكفاءة، وقمت باختيار المذيعة «شهيرة أمين» من قناة النيل الدولية لتكليفها بمهمة حوار الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وذلك لخبرتها في العمل بقناة «C.N.N» الإخبارية كمراسلة لفترة، ولغتها الإنجليزية الجيدة. وحتى لا نفاجأ بأن شاليط يريد التحدث بالعبرية قمت بإرسال مذيع يجيد اللغة العبرية من الإذاعة المصرية معها. وفي صباح الثلاثاء 18 أكتوبر بدأت الصفقة التي نقلها التليفزيون المصري كاملة على الهواء، وانفرد التليفزيون المصري بالفعل بحوار مع الجندي جلعاد شاليط تناقلته كل وسائل الإعلام العالمية منه، وكان هذا سبقًا مهمًا على المستوى الإعلامي من جهة، وسياسيًّا من جهة أخرى، فقد أضاع هذا اللقاء فرصة على إسرائيل كي تستخدم شاليط في الترويج لأن شاليط قد تم تعذيبه في السجون الفلسطينية، وقد بدا شاليط نحيلًا ضعيفًا في اللقاء، ولكنه أكد أنه لم يتم تعذيبه. وقال إنه يتمنى أن يتوقف الصراع في العالم. وبينما كان اللقاء يذاع على التليفزيون المصري، كان شاليط يعبر الحدود المصرية إلى إسرائيل ويستقبله بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء وإيهود باراك وزير الدفاع بعد أن ارتدى ملابسه العسكرية، وأبديا استياءهما من ظهوره في التليفزيون أمام العالم بملابسه المدنية قبل أن يصل إليهم.

ورغم هذا الحدث العالمي الذي غطاه التليفزيون المصري بكفاءة تامة، وتناقلته من خلاله جميع القنوات الفضائية والعالمية والمواقع

الإخبارية، فإن البعض حاول التشـويه عن عمد مـرة أخرى، وبدأت بعض الأقـلام والهتافـات تنطلق ضـد التليفزيون المصـري لأنه أذاع حـوارًا مع جنـدي إسـرائيلي ووصفوا هذا بأنه تطبيع مع إسـرائيل. وهـذا بالطبع جزء مـن المخطط الذي يسـتهدف ألّا يعود التليفزين المصـري إلى مكانته مرة أخـرى. والمؤكـد أن التليفزيون المصري لو لـم يقم بإذاعـة هذا اللقاء كان سـيعتبر خلـلًا مهنيًا، وكان هؤلاء أنفسـهم سـينتقدون تقاعـس التليفزيون المصري عن أداء مهمته!!

المهم، أثنى مجلس الوزراء على تغطية التليفزيون المصري. ومنذ هذا الوقيت بدأ الإعداد لصفقة أخرى وهي صفقة الجاسوس الإسرائيلي «آلان جرابيـل» الـذي تم ضبطه في أعقـاب ثوة 25 يناير، وتبيـن أن أجهزة الأمن تلاحقه، وكانت له علاقات متعددة داخل مصر. وأثار ضبطه ضجة كبيرة.

وكان المشير طنطاوي قد أثار الموضوع معي خلال زيارة لافتتاح بعض المشـروعات فـي المنيا على هامـش احتفالات أكتوبر، وقـال لي إن هناك مصريين في السـجون الإسرائيلية محبوسـون في جرائم جنائية، وأن هناك اقتراحًا بتبادل عدد منهم مع الجاسـوس الإسرائيلي «آلان جرابيل»، ولكنه يشـعر بنوع من القلق تجاه هذا الأمر، فلو تمت الصفقة قد يثور الرأي العام المصري لتسليم الجاسوس، ولو لـم تتم قد يثور الرأي العام المصري لأننا تركنا مصريين في سجون إسرائيل، ووقتها قلت له إن سجن هذا الجاسوس الـذي يحمل الجنسـية الأمريكيـة أيضًا ربمـا لا يكون له الأثر نفسـه لو تم الإفراج عن مسـاجين مصريين في إسـرائيل. واقترحـت أن نبدأ جس نبض الشارع المصري من خلال الإعلام. وبعد أيام أثار اللواء مراد موافي مدير المخابـرات العامة الموضوع نفسـه معي، وفهمت منـه أن اتصالات بدأت

بالفعل لتسليم بعض المصريين مقابل آلان جرابيل. ووقتها طلبت من قطاع الأخبار البدء في إعداد بعض البرامج مع أسر المصريين المسجونين في إسرائيل، وكان بينهم ثلاثة أطفال كانوا متهمين بترويج المخدرات داخل الأراضي الإسرائيلية... وبالفعل بدأت البرامج، إلَّا أن أحدًا من الكتاب والصحفيين لم يهتم بإثارة القضية إلَّا قليلًا، ربما لأن المصريين المطلوب استبدالهم كانوا متهمين في قضايا ليس لها علاقة بأي عمل وطني.

وفي مجلس الوزراء الذي تم عقده يوم 19 أكتوبر 2011، تم طرح القضية من قبل الوزير محمد كامل عمرو وزير الخارجية الذي أوضح أن عدد المصريين المسجونين في إسرائيل يبلغ 81 شخصًا، وأنه يجري العمل على استعادة أكبر عدد ممكن منهم، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بعدما كنا بدأنا على المستوى الإعلامي في فتح القضية، وانتهت المفاوضات بتسليم 25 مصريًا بينهم الأطفال الثلاثة مقابل آلان جرابيل، وطلبت إجراء استعدادات مسبقة داخل قطاع الأخبار، وأجريت تنسيقًا مع المخابرات العامة حول موعد التسليم. وكانت الصفقة هذه المرة مختلفة، حيث سيتم تسليم المصريين عبر منفذ طابا، بينما سيتم تسليم «جرابيل» سرًا لدواعي الأمن في مطار القاهرة فور تسليم المواطنين المصريين.. وحفاظًا على سرية الأمر، كلفت طاقم الأخبار المسافر إلى طابا بضرورة تصوير جرابيل ومحاولة إجراء حوار معه، بينما كنت قد اتفقت مع رجال المخابرات العامة على ضرورة تصويره وإمداد التليفزيون بالصور في مطار القاهرة، وبالفعل تلقيت صورًا بالفيديو لمغادرة جرابيل على متن طائرة خاصة إسرائيلية صغيرة متوجهًا إلى تل أبيب، وقمنا بإذاعتها ضمن تغطية متكاملة للصفقة، وكان هذا انفرادًا آخر للتليفزيون، وتم نقله من خلاله كأخبار في محطات أخرى، ولكن ليس بنفس كثافة التغطية التي حظيت بها صفقة شاليط بطبيعة الحال.

# قلق في مجلس الوزراء

كانت مناقشات مجلس الوزراء كثيرًا ما تتعرض لمسألة رواتب العاملين في الدولة، وكنا دائمًا نخشى الإعلان عنها حتى لا تثور المظاهرات الفئوية، التي لم تنقطع إلَّا في أيام الجمع والعطلات الرسمية. وكان من أهم المسائل المالية هي تلك المتعلقة برواتب جهاز الشرطة، فبينما نطلب منه رفع مستوى الخدمة الأمنية، كانت الرواتب هزيلة للغاية، وكان اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية دائم الشكوى من هذه الرواتب. وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء 19 أكتوبر، قال «عيسوي» إنه كان يسمع عن رواتب قيادات الشرطة وكان يتخيل أنها كبيرة جدًّا، إلَّا أنه أكتشف أنها من أقل الرواتب في الدولة رغم المسئولية الكبري الملقاة على عاتقهم، وقال إن الفئات الأخرى في الدولة تطلب وتنال الزيادات التي تريدها، بينما لا أحد يهتم برواتب الشرطة. وأشار إلى اتفاق مع الدكتور سمير رضوان وزير المالية الأسبق على زيادة حوافز أمناء الشرطة والخفراء بتكلفة 8.2 مليار جنيه سنويًّا، وحذر من أن المبلغ الذي تم إدراجه في

الموازنة هو 5.1 مليار فقط من هذا المبلغ، ولم يتم إدراج 3.1 مليار أخرى، وقال إن هذه الزيادة لو توقفت سوف تنخفض الحوافز بنسبة 40٪ اعتبارًا من يناير 2012. وأوضح أن حوافز الشرطة 150٪ فقط بينما هناك جهات في الدولة تحصل على حوافز 900٪. وأضاف أن أمناء الشرطة يقومون بعمل مظاهرات كل فترة لشعورهم بتدني رواتبهم، وطالب بإعادة النظر في رواتب العاملين بالشرطة، ووافق المجلس على هذه الزيادة بالفعل. وحينما اقترحت الإعلان عنها في البيان الإعلامي حتى يطمئن العاملون بالشرطة رحب وزير الداخلية، بينما رفض غالبية الوزراء خوفًا من أن يتسبب ذلك في اندلاع مظاهرات في وزاراتهم مطالبين بزيادات انطلاقًا من التساؤل عن أسباب رفع رواتب الشرطة وعدم رفع رواتبهم مثلهم. وكان من أبرز الرافضين وزير التربية والتعليم الدكتور أحمد جمال موسى، والدكتور محمد القوصي وزير الأوقاف الذي كان دائم الشكوي من تدني رواتب الدعاة، وأوضح «القوصي» أن هناك إعلانًا في الصحف في نفس اليوم (10 / 9) عن تثبيت 135 ألف شخص، ووصف ذلك بأنه تناقض في موقف وزارة المالية التي قالت إنها لن تستجيب لمطالب فئوية، ولكنها تستجيب للبعض دون البعض الآخر. وفي النهاية تم الاتفاق على زيادة رواتب الشرطة، ولكن دون الإعلان في وسائل الإعلام حتى لا يتسبب الأمر في بلبلة. وكان لهذا الأمر وقع على نفسي، فالحكومة الآن حينما تفعل الصواب وتعدل رواتب فئة تستحق الزيادة، فهي تخشى الإفصاح والإعلان. فمن ناحية يعد هذا ضعفًا وعدم قدرة على المواجهة في هذا التوقيت؟! ومن ناحية أخرى يثور التساؤل كيف ستتم إدارة الدولة إذا كان الخوف في الحكومة وصل إلى حد إخفاء أنك تصلح وضعًا خاطئًا؟!

والأهم، وفي الاجتماع نفسه، طرحت الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي نقطة خطيرة، فقد نشرت الصحف في هذا اليوم خبرًا يمثل تهديدًا من جانب جماعة الإخوان المسلمين بأنها ستفسد العملية الانتخابية إذا قامت لجنة الانتخابات بشطب أي عضو من أعضاء الجماعة ومنعته من دخول العملية الإنتخابية. وقالت «أبو النجا»: لا توجد دولة محترمة تقبل على نفسها نشر إعلان كهذا على صحفها، وطلبت أن يكون هناك رد فعل من جانب مجلس الوزراء. ولكن لم يتم اتخاذ مثل هذا الموقف. وتم خلال الاجتماع التطرق لقضية احتجاز رئيس الشركة المصرية للاتصالات داخل مكتبه لمدة 17 ساعة، وبدلًا من أن تقوم الشرطة بتأمينه وإخراجه، قامت بحفر حائط المكتب لإخراجه منه دون علم المتظاهرين. كما تمت مناقشة قيام 500 محام بمنع قاض من اعتلاء منصة القضاء داخل المحكمة، وتحدث لطفي مصطفى وزير الطيران عن شعوره بالعار، حيث إن الدكتور هشام قنديل وزير الري لم يتمكن من حضور الاجتماع لأن موظفي وزارة الري يحتجزونه داخل مكتبه ويمنعونه من الخروج، وأن هذا يعتبر انهيارًا لهيبة الدولة.

ورغم كل هذه النقاط التي طرحت خلال نصف الساعة الأولى من اجتماع مجلس الوزراء، فإن أيًّا منها لم يجد طريقه إلى الحل، وأكد الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء أن مهمة الحكومة المقدسة هي إجراء الانتخابات البرلمانية، وقال إن هذه الانتخابات هي الركيزة التي ستؤدي بنا إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

وكنت في هذا الاجتماع لا أتكلم تقريبًا وكنت أفكر، كيف يتم حل كل هذه المشكلات دون مواجهة ودون حسم؟ ولا أدري كيف نتكلم عن

انتخابات في ظل كل هذه المشكلات؟ ولم يكن هناك ـ في تقديري ـ إلَّا أن نكون دولة، والدولة كما هو واضح ليست قادرة على تطبيق القانون.. فقلت إن هيبة الدولة التي نتباكى عليها لا تكون إلَّا بمقدرتها على تطبيق القانون، وتطبيق القانون ليس حالة انتقائية تطبق على أحداث ولا تطبق على أحداث أخرى.

فقال الدكتور عصام شرف إن الأمر يقتضي تنسيقًا أكبر مع قوات الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية. فقلت إن مهمة الحرس الجمهوري محددة في حماية وتأمين أهداف محددة خلال المرحلة الانتقالية، ولن يشتبك في موضوعات أخرى أكبر منها، وهو كيان منفصل عن القوات المسلحة. أما الشرطة العسكرية فقد بدأ دورها يتراجع بعد أحداث ماسبيرو.

فأعاد الدكتور أحمد جمال وزير التربية والتعليم اقتراحه بإنشاء قوة خاصة تحت اسم «الدرك الوطني» كما هي الحال في فرنسا، ويكون الحرس الجمهوري جزءًا من هذه القوة ذات الطبيعة المدنية رغم أن رئيسها يكون قائدًا عسكريًا، وتكون مهمتها حماية الطرق والأماكن العامة ولا تتدخل في المسائل الجنائية، ولديها القدرة على التدخل السريع.

فرد وزير الداخلية موضحًا أن حملات يومية تنزل للشارع بالتعاون بين الشرطة المدنية والعسكرية، وقال إن هذه الحملات أسفرت صباح اليوم عن ضبط 10 بنادق آلية و3 آلاف طلقة ذخيرة حية، كما تم استرجاع 108 سيارات مسروقة خلال 3 أيام. فحذر الدكتور أحمد جمال موسى من خطورة الموقف مجددًا وقال إن هناك أسلحة وذخائر يتم تهريبها عبر الحدود الغربية، ولو لم يتم اتخاذ قرار قوي وعاجل، سوف تتحول مصر إلى دولة مثل دول أمريكا اللاتينية التي تسيطر فيها العصابات المسلحة على الموقف.

فطرح الدكتور عصام شرف تساؤلًا للمجلس: هل يمكن أن نصدر قرارًا بتشكيل قوة للتدخل السريع أم نطرح الأمر للدراسة؟! فأجبت موضحًا: إن قوة الجيش قوة مفرطة، والشرطة تسليحها أخف. وبعض الدول مثل فرنسا رأت تكوين قوة متوسطة بين القوتين تملك تسليحًا متوسطًا، وهذا يشبه الأمن المركزي في مصر، ولا داعي لازدواجية القوات. فتدخل وزير الداخلية منصور عيسوي مؤكدًا على كلامي، وموضحًا أن هناك قوات خاصة تتبع الشرطة لديها تسليح بالمدافع و«الآر. بي. جيه» والمدرعات، وتشارك في حملات تطهير البؤر الإجرامية. وانتهت مناقشة الموقف بتوصية بدراسة تشكيل قوة أمنية مشتركة بين الجيش والشرطة للتدخل السريع في الأزمات والأحداث الطارئة.

ولكن الأحداث لم تكن تتوقف، وتفاجيء الحكومة كل يوم تقريبًا.. ففي بداية الأسبوع التالي لهذا الاجتماع وخلال الفترة من 20 حتى 25 أكتوبر فقط، نظم أمناء الشرطة وقفة احتجاجية للمطالبة بإلغاء المحاكمات العسكرية لأفراد الشرطة، وتعديل جداول الرواتب، والسماح لهم بحمل تسليح شخصي، وإقامة مستشفي خاص بهم، وإقالة بعض الرتب في وزارة الداخلية.، وعقد وزير الداخلية لقاء معهم بمقر أكاديمية الشرطة في محاولة لاحتواء غضبهم، وحسب كلامه في مجلس الوزراء، أعلن أنهم لم يقبلوا الحلول التي طرحها عليهم.

كما شهدت الفترة نفسها أحداثًا مؤسفة، حيث نظم بعض المحامين وقفات احتجاجية اعتراضًا على مشروع قانون جديد للسلطة القضائية، وكان نتيجة ذلك إغلاق بعض المحاكم، ومنع بعض القضاة من حضور

الجلسات، كما قام نحو 5000 محام بمحاصرة نادي القضاة. وتدخل المستشار عبدالعزيز الجندي وزير العدل وقام بالاتصال بالمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الذي أبلغه بتأجيل التصديق على مشروع القانون الجديد لحين انتخاب مجلس الشعب، وهو ما أدى لانصراف المحامين، ولكنه في الوقت نفسه أغضب القضاة. وحذر وزير العدل من خطورة إهانة القضاء، وقال إن الحكومة لو فشلت في تأمين القضاة، سيكون أمرًا خطيرًا، وسوف تتعطل العدالة في البلاد، وقال في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2011 أن القضاة سيعقدون جمعية عمومية بنادي القضاة خلال الأيام التالية، وسيعلنون امتناعهم عن العمل ما لم يكن هناك أمن مكفول لهم. وقال إن هؤلاء القضاة هم الذين سيشرفون على العملية الانتخابية، وعلينا أن نكفل لهم الأمن.

وكان هذا الاجتماع أيضًا اجتماعًا مليئًا بالمشكلات التي تفرض نفسها علينا، وكلها تصب في خانة ضعف الأمن. وأثناء الاجتماع فاجأنا وزير الداخلية منصور عيسوي بأن عددًا كبيرًا من أمناء الشرطة المشاركين في الاعتصام ممن تم فصلهم من الخدمة لسوء السير والسلوك، وأشار إلى أن وزير الداخلية الأسبق محمود وجدي قد استجاب لمطالبهم بعد ثورة 25 يناير وأصدر قرارًا بإعادتهم للخدمة، وهو قرار لا يجوز تنفيذه خصوصًا أن عددهم بالآلاف، وقال إن 12 ألفًا منهم عادوا للخدمة وهذا أمر خاطئ، ولا يزال 5 آلاف يريدون العودة منهم 210 أفراد يتظاهرون في هذه الأثناء التي يتحدث فيها إلينا أمام مقر وزارة الداخلية.

وتدخل الوزير لطفي مصطفى وزير الطيران مؤكدًا على أن وزارة الطيران تأثرت بشكل كبير بهذه الوقفة حيث كان مخططًا أن تتم أمام مطار

القاهرة، وهو ما يعتبر تعطيلًا للمصالح قبل أن يكون مطالبة بالحقوق، وهذا يعني أن من يخطط لمثل هذه الوقفات التي لا تنتهي على علم ودراية تامة بالمرافق الحيوية التي تؤثر على سير العمل بالدولة. وكشف أن بعض هذه المظاهرات نجحت في تعطيل مطار مرسى علم حينما تم تعطيل سيارات الإطفاء، وهو ما اضطر هيئة الموانى لوقف المطار وتحويل الطائرات القادمة منه إلى مطارات أخرى. كما أن بعض أمناء الشرطة المتظاهرين نجحوا في الدخول إلى مطار القاهرة وهددوا بتكسير المطار إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم.

وكان واضحًا من الكلمات والمناقشات أن الكيل قد طفح عند الجميع، حتى أن الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء والمشهود له بالهدوء قال منفعلًا إنه يجب التعامل الجدي لرفض هذه الممارسات التي تهدد الدولة، ولا يجب أن نكتفي بوضع أسوار أمام المعتصمين كما حدث في شارع مجلس الوزراء، ولكن المطلوب أن تحتشد جهود الأمن لضبط المحرضين والمخططين. وأخطر ما يحدث الآن أن الانفلات الأمني أصبح يشمل رجال القانون الذين يناط بهم حفظ الأمن والقانون.

فطالب الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء بأن ينتهي اجتماع اليوم لإجراءات عملية، وأشار إلى أنه كلما اقترب موعد الانتخابات زادت هذه الممارسات. كما تحدث الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة محذرًا من تطور الأوضاع لما هو أسوأ في ظل عدم سيطرة الحكومة، وتساءل هل تتوافر لدي المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطني أية معلومات عن المخططات التي نعانيها أم أننا نتحدث في الفراغ؟ وقال إن معظم المعلومات التي تستند عليها الحكومة معلومات مسربة، ولا يجوز لنا إلا أن نعتمد على تقارير فعلية وحقائق.

وهنا قلت: إننا اتفقنا على الحسم عدة مرات، ولم يحدث، وقد سبق أن اتفقنا داخل مجلس الوزراء منذ شهر على مبدأ مهم وهو عدم التفاوض مع معتصمين، ورغم ذلك أجد السيد وزير الداخلية قد تفاوض معهم، وهذا يشكل تناقضًا كبيرًا بين ما نتفق عليه وما يحدث على أرض الواقع، وهذا يضعف موقف الحكومة أكثر. وهذا ينطبق على جميع الاعتصامات التي تتم أمام كل الوزارات والهيئات، والتي لم تجد الحكومة سبيلًا لحلها سوى التفاوض بسبب عدم قدرة الأمن على التدخل بالشكل المطلوب، علينا أن نجيب عن السؤال المهم الآن. هل نحن قادرون على التعامل مع الاحتجاجات والاعتصامات المتزايدة والتي لا تنتهي؟! وهل يمتلك السادة الوزراء أية معلومات عن المحرضين لمثل هذه التظاهرات التي تستهدف استمرار حالة الفوضى؟ إننا حكومة ثورة، وهذا الوصف يفرض عليها قوة في التعامل، ولكن الواقع أنها ليست كذلك.. يجب أن تنتهي جلسة مجلس الوزراء اليوم بمجموعة من القرارات التي يجب تنفيذها وبحسم.

وبينما المناقشات محتدمة حول تظاهرات أمناء الشرطة والأزمة بين المحامين والقضاة، ألقي الدكتور محمد البرادعي وزير الإسكان قنبلة جديدة في مجلس الوزراء، وقال إننا نجلس الآن في مجلس الوزراء ونتحدث بهذا الكلام، بينما هناك مجموعات من البلطجية تستولي منذ يوم 20 أكتوبر على الوحدات السكنية الجديدة بمنطقة 6 أكتوبر، وتستخدم كلابًا مدربة، ومعها بنادق آلية وزجاجات « مولوتوف » ، وبلغ عدد الشقق المستولى عليها نحو 2000 شقة منها عمارات كاملة، حتى أن بعض هؤلاء البلطجية قاموا بإزالة جدران لتوسيع الشقق المستولى عليها، لدرجة أن

بعض سكان المناطق المحيطة بهذه المساكن فروا من بيوتهم، وهو ما سهل على البلطجية مهاجمة هذه المساكن أيضًا بواسطة موتوسيكلات خفيفة ليستولوا على ما تحتويه من ممتلكات تخص أصحابها الذين فروا. وأشار الوزير أيضًا إلى استيلاء مجموعات أخرى من البلطجية على 1200 شقة أخرى في مدينة دمياط الجديدة، ووحدات أخرى بمدينة 15 مايو، وأوضح أنه لا توجد لدى الوزارة أية إحصاءات دقيقة عن عدد الوحدات السكنية التي تم الاستيلاء عليها بهذه الطريقة، وكل الشقق المستولى عليها تخص حاجزين من متوسطي ومحدودي الدخل. وقال إن هناك بعض المشايخ ظهروا على بعض الفضائيات وحرضوا المواطنين على التوجه لمباني المحافظة ومديريات الأمن واحتلالها والإقامة بها بدلًا من الاستيلاء على الشقق، وفي هذا تجسيد لفوضي عارمة، ولا تقتصر خطورة تلك المسألة على الاستيلاء على العقارات والوحدات، إنما تتعدى ذلك لتشمل خطورة استباحة الملكيات الخاصة بمجموعات منظمة من البلطجية. ونحن الآن نحتاج إلى موقف في منتهى الحدة مع هؤلاء بما يضمن الحفاظ على سلامة المجتمع.

وعلق الدكتور هشام قنديل وزير الري على كلام الدكتور البرادعي وزير الإسكان مؤكدًا على أن هذه حالة استثنائية تستوجب تطبيق قانون الطوارئ. كما أكد الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء على ضرورة التفريق بين المطالب السياسية والعبث بالمجتمع، وأننا تساهلنا في تطبيق المواطنين للعدالة بأنفسهم وهذه وظيفة الدولة، وأننا أخطأنا حينما تساهلت الحكومة في حادث قطع الأذن الذي وقع في الصعيد قبل تولي هذه الحكومة مسئوليتها. فأجاب الدكتور عصام شرف قائلًا: إن المواجهة

فـي هذه الحالة مطلوبـة، واقترح الدكتور هشـام قنديل وزيـر الري اعتقال هؤلاء الأشـخاص فـورًا، ورد وزير الداخلية اللواء منصور عيسـوي قائلًا، إنه قام بتطبيق قانون الطوارىء في حالات كثيرة، ووزارة الداخلية مستعدة للتنفيذ بشرط أن يصدر وزير الإسكان قرارًا إداريًا بإخلاء الشقق المستولى عليهـا حتى يكون تصـرف الداخلية قانونيًـا. فأكد الدكتـور البرادعي وزير الإسكان أنه أصدر قرارًا إداريًا بالفعل بإزالة حالات التعدي.

ولكن الدكتور عصام شـرف رئيس الوزراء قال إنه يجب إعطاء مهلة 24 ساعة وبعدها يبدأ التعامل مع هؤلاء الأشخاص، وقام بتحويل المناقشات إلى قضية الأقفاص السـمكية في دمياط، والذي كان مطروحًا للمناقشة في جـدول أعمال مجلس الـوزراء، فقمت من مكاني وذهبـت لرئيس الوزراء وهمسـت فـي أذنه بأن هـذه الجريمة التـي تحدث لا يجـوز أن تمر هكذا، وإعطـاء مهلـة يعنـي أن المجرمين سـوف يسـتعدون للمواجهة، وسـيقوم الإعـلام بتضليل الرأي العام خصوصًا إذا أصاب أحد مكروهًا، والمفاجأة هنا مطلوبة، وهي فرصة لإثبات قدرتنا على استعادة دور الشرطة مرة أخرى حيث ستكسبهم هذه العملية المدعومة من مجلس الوزراء ثقة في أنفسهم وسـتعيد ثقة المجتمع فيهم. وعدت مرة أخرى لمقعدي، وتركته ليفكر في الأمر وبعد فترة طرح الدكتور عصام شرف سؤالًا.. هل هناك أي مانع لدى وزارة الداخلية كي تنفذ قرار وزير الإسكان؟!

فقـال منصور عيسـوي وزيـر الداخلية إن هنـاك احتمـالًا قويًا لحدوث مواجهة خصوصًا أن هؤلاء المجرمين مسـلحون، ونحن لا نريد اسـتخدام السـلاح في هذا الأمر حتى لا نثير الرأي العـام ضدنا. وقال إن مدير الأمن

أخبره بالفعل أن هؤلاء الأشخاص من محافظة القاهرة وأنهم نقلوا أمتعتهم بالفعل.

فقلت: تحت أي ظرف لا يمكن السكوت على هذه الواقعة، ولابد من إخلاء الوحدات السكنية المستولى عليها، أما بالنسبة لمسألة الرأي العام، فلا يجب أن يكون هناك إعلان عن العملية إلَّا بعد تنفيذها. ولا يجب الإعلان عن أن مجلس الوزراء اتخذ قرارًا بهذا الشأن إلَّا بعد بداية العمليات، ويكون الإعلان كبيان من مجلس الوزراء أن المجلس اتخذ قرارًا بالتعامل مع هذه الحالة العارضة للخروج على القانون بمنتهي القوة. فقال منصور عيسوي وزير الداخلية إن القرار الذي أصدره وزير الإسكان قرار إداري يفترض أن تنفذه الجهة الإدارية ، ودور الشرطة هو تأمين عملية التنفيذ، ولن نزيل منقولات بهذه الوحدات، فرد وزير الإسكان قائلًا: إن الجهات المختصة بوزارة الإسكان هي التي ستقوم بإزالة المنقولات، ويمكن أن يتخذ مجلس الوزراء قرارًا بإزالة حالات التعدي على الوحدات السكنية. فقال رئيس الوزراء إن مناقشة الموضوع داخل مجلس الوزراء لا يعني أن هناك قرارًا من مجلس الوزراء. فطلبت أن ينص القرار على تفويض وزارة الداخلية في استخدام القوة اللازمة لتنفيذ القرار الذي يعني استعادة حق مواطن من آخر مغتصب لحقه. وأوضح وزير الإسكان أنه تم قطع التيار الكهربائي عن المنطقة إلَّا أن هؤلاء المجرمين نجحوا في توصيله مرة أخرى بالقوة.

وحينما لاحظت أن هناك تراجعًا ملموسًا في خط سير المناقشات قلت إنه يجب سرعة تنفيذ قرار إزالة التعديات، وإذا كانت الشرطة تشعر

بقلق فلا مانع أن تطلب دعمًا من القوات المسلحة، ولكنني أفضل أن تنفذ الشرطة هذه المهمة بمفردها لأنها فرصة لإثبات استرداد الشرطة لهيبتها.

وفي نهاية المناقشات، خرج الدكتور عصام شرف من الاجتماع واصطحبني معه، كما خرج معنا وزير الداخلية والإسكان لبحث الأمر في مكتبه، وهناك تم الاتفاق على أن تبدأ عملية تطهير المنطقة المذكورة فجرًا على أن يتم إمداد الإعلام بالنتائج أولًا بأول، وأن تكون هناك تسهيلات لطاقم إعلامي من التليفزيون المصري. وهو ما تم بالفعل، وكان لهذا الإجراء أثر بالغ في إعطاء إحساس عام بأنه لا تزال هناك قوة لدي الشرطة التي نفذت المهمة بدعم من القوات المسلحة.

**تصويت المصريين بالخارج**

وبعد عودتنا للاجتماع مرة أخرى، تم طرح عدد كبير من الموضوعات كان أهمها هو مسألة تصويت المصريين بالخارج في الانتخابات، وخصوصًا بعد صدور حكم محكمة القضاء الإدارى بأحقيتهم في التصويت. وكان هذا الموضوع مثارًا لجدل كبير، فقد كانت لدى المصريين في الخارج رغبة كبيرة في المشاركة في عملية التصويت، وكانت العقبات كلها إدارية، فهل يتم تجاوز هذه الرغبة في الانتخابات البرلمانية باعتبارها انتخابات متعددة الدوائر. ويكتفي بمشاركة المصريين في الخارج في الانتخابات الرئاسية فقط باعتبارها دائرة واحدة؟! وكيف يمكن التصويت للمصريين في بعض السفارات المصرية في الخارج والتي توجد في طوابق مرتفعة من عمارات سكنية، وما يمثله هذا من إزعاج للسكان في هذه العمارات؟! ومدى موافقة الدول الأجنبية على هذا الإجراء؟! وظل هذا الموضوع

محل جدل استمر أكثر من شهر بين مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتخوف من أن يتسبب تصويت المصريين في مشكلات تتسبب في إثارة الشبهات حول العملية الانتخابية برمتها، لاسيما أنه كان مستحيلًا تدبير قضاة للإشراف على انتخابات المصريين في الخارج، وكان بالضرورة أن تتم الانتخابات تحت إشراف وزارة الخارجية وهي جهة إدارة حكومية.

وخلال مناقشات كثيرة داخل مجلس الوزراء في هذا اليوم، قلت إننا لسنا معنيين كحكومة بتنفيذ الحكم، فهناك اللجنة العليا للانتخابات، وهي المسئولة عن اتخاذ قرارها إما بمشاركة المصريين في الخارج أم لا، خصوصًا أن عددًا كبيرًا من المصريين في الخارج ليسوا حاملين لبطاقات الرقم القومي، واتخاذ قرار بهذا الشأن ينبغي أن تسبقه معلومات عن حجم المصريين الحاصلين على بطاقات الرقم القومي في الخارج، وبناء عليه يتم الاتفاق على إجراء الانتخابات بالرقم القومي أو بأية وسيلة أخرى. وهو ما أكده أيضًا المستشار عبدالعزيز الجندي وزير العدل، وأضاف أن دور الحكومة فقط هو توفير المعلومات وإعداد الدراسات التي تطلبها اللجنة العليا للانتخابات.

وانتهت المناقشات التي استمرت أكثر من ساعة إلى الترحيب بحكم محكمة القضاء الإداري، لأن غالبية أعضاء مجلس الوزراء كانوا يميلون إلى أهمية تصويت المصريين في الخارج في الانتخابات، وتكليف المجموعة الوزارية للشئون السياسية بالاجتماع مع اللجنة العليا للانتخابات، ورئيس مركز معلومات مجلس الوزراء، لبحث سبل تطبيق حكم المحكمة

الإدارية، وتوجيه السفارات والقنصليات المصرية في الخارج لحث المصريين على الحصول على بطاقة الرقم القومي، وتسجيل أسمائهم في السفارات لاتخاذ إجراءات تشكيل القوائم الانتخابية تمهيدًا لمشاركتهم في الانتخابات.

وفي اجتماع عقد يوم الأربعاء 2 نوفمبر 2011، أثيرت عدة قضايا منها قضية على بساطتها إلَّا أن مناقشاتها رسخت انطباعًا جديدًا لي بأن هناك مشكلة في اتخاذ القرار داخل الحكومة، لاسيما فيما يتعلق بالمشكلات الأمنية، ففي هذا اليوم تم طرح قضية زيادة عدد الموتوسيكلات والتوك توك غير المرخصة في الشوارع، وخصوصًا خلال الحوادث الكبيرة مثل حادث البالون وماسبيرو والسفارة الإسرائيلية، حيث كانت تظهر هذه الموتوسيكلات بأعداد كبيرة كلها دون لوحات معدنية، وكان واضحًا أن لها دورًا واستخدامًا من قبل المنفذين لأحداث العنف، وحينما بدأت المناقشات، أعلن منصور عيسوي وزير الداخلية أن هناك تزايدًا ملحوظًا في أعداد التوك والتي لم يتم ترخيص سوى 45490 توك توك منها فقط، وأن هناك أعدادًا هائلة لم يتم ترخيصها، كما تم ضبط 9842دراجة بخارية خلال الأيام العشرة التي سبقت هذا الاجتماع منها 3732 غير مرخصة. فاقترحت فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولي تحريز المضبوطات غير المرخصة، وتستفيد منها وزارة الإنتاج الحربي، فقال وزير الداخلية إن هذا يعرض وزارة الداخلية لمسئولية لأنه تصرف غير قانوني، وليس من حق الوزارة مصادرة هذه الموتوسيكلات، ولكن هذا حق للمحكمة!!

وقال وزير البيئة المهندس «ماجد جورج» إن هناك حظرًا لإنتاج واستيراد المحركات ثنائية الأشواط، فطلبت خلال المناقشة إصدار تشريع

يتـم بموجبه مصـادرة جميع الدراجـات البخارية غير المرخصـة بالتوازي مـع منع اسـتيراد الموتوسـيكلات ثنائية الأشـواط، ووقف اسـتيراد التوك توك. وبعدها تبدأ حملات مكثفة لضبط هذه الموتوسـيكلات والمركبات غيـر المرخصـة، والتي لهـا دور فـي عملية الانفـلات الأمني. فقـال وزير الداخليـة إن وزارتـه لا يوجـد بها أماكن تتسـع لهذه الأعـداد الضخمة من الموتوسـيكلات التـي يتـم ضبطها. وأكـد علـى اقتراحي بإصدار تشـريع يبيـح مصـادرة المركبات غيـر المرخصة حتى لا ترتكـب الداخلية مخالفة قانونيـة. فاقتـرح رئيس الوزراء عمل سـاحات تخزين لاسـتيعاب الأعداد الضخمـة من الموتوسـيكلات غيـر المرخصة المضبوطـة، وتكليف وزير العـدل بإصدار التشـريع اللازم لمصادرة جميع الدراجـات غير المرخصة ونقـل ملكيتهـا للدولة.. وكان هناك شـبه اتفـاق على هذا الإجـراء، إلَّا أن رئيـس الـوزراء تخـوف من فكرة منع الاسـتيراد حتـى لا يؤثر سـلبًا بردود أفعـال يصعب مواجهتهـا. فاقترح الدكتـور عمرو حلمي وزيـر الصحة أن يكـون الحظر لحين انتهاء الانتخابات، ولكن الدكتور عماد أبوغازي وزير الثقافـة رأى أن منـع الاسـتيراد لن يحقق الحـد من الظاهـرة، خصوصًا أن هذه الموتوسـيكلات موجـودة في جميـع أرجاء الجمهوريـة منذ أحداث الثورة. وانتهت المناقشـات بعد أكثر من سـاعة بالاتفاق على إعداد تشريع للتعامل مع الموتوسـيكلات غير المرخصة والمحتجزة في أقسام المرور، وإحكام الرقابة على الموتوسـيكلات والتوك توك من خلال تنظيم وتقنين تسـييرها. وكنـت أرى أن الوصول إلى هذه التوصيـات لم يكن يتطلب كل هذه المناقشة.

## الحد الأقصى للأجور

أمـا القضية الأهم التي تـم طرحها خلال هذا الاجتمـاع، فكانت قضية الحـد الأقصى للأجور، والتي عرضها الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، وأشـار فيها إلى أن الدراسة تسير في خطين: الأول، هـو تطبيق مبدأ الشـفافية في الأجور الممولة من المـال العام، والثاني، هو أن تكـون هناك علاقة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، واقترح أن يكـون هذا الحد الأقصى 36 ضعف الحد الأدنى. وكان لهذا المشـروع رد فعـل رافضًا من جانب قطـاع الاتصالات، ومن جانب قطـاع البنوك، فهما القطاعـان الأعلى أجرًا في الدولـة، وهو ما دفع الدكتـور الببلاوي للتأكيد علـى أن الإصـلاح فـي الأجـور لـن يأتي دفعـة واحـدة ولكـن بدرجات، وسيتولى جهاز التنظيم والإدارة التطبيق.

ودخلت المناقشـات في اتجاهـات مختلفة تتعلق بصعوبـة التطبيق في بعض القطاعات كما سـبق، وتتعلق بصعوبة حسـاب الأجر المتغير، وهل هو في حدود الحد الأدني أم يفوقه؟ واسـتمرت هذه المناقشـات نحو أكثر من سـاعة، وانتهى الأمر لاسـتكمال المناقشـة في الجلسة التالية، مع دعوة رئيـس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لحضور الجلسـة، وفي الجلسـة التالية يوم 16 نوفمبر 2011، حضر الدكتور صفوت النحاس رئيس الجهاز المركـزي للتنظيـم والإدارة، وقـال إن هيـكل الأجور والرواتـب في مصر بالـغ التعقيـد، حيـث إن الحوافـز تتـراوح بيـن 200٪ و 1800٪ باختلاف جهـة العمـل، وهـو مـا أدى لاختـلاف الأجـر الـذي يحصل عليه شـاغل الوظيفة نفسـها ذات المسـمى الوظيفي نفسـه من جهة لأخرى، فبينما يبلغ

أجـر موظف الدرجـة الثالثة التخصصيـة في بعض الـوزارات 834 جنيها، يصل الأجر الشـامل نفسـه للموظف ذاته في جهة أخـرى إلى 4000 جنيه. وهـذا التفاوت أدى إلـى حالة احتقان بين العاملين في الدولة، وهو سـبب المظاهرات المطالبة برفع الأجور باستمرار. وكان رأى الدكتور «النحاس» هـو صعوبة تطبيق الحد الأقصى، خصوصًا أنـه تم تطبيقه من قبل بقرارات صـدرت في عام 1986 وعـام 2000، ثم صدر حكم المحكمة الدسـتورية العليـا عام 2007 بعدم دسـتورية هـذه القرارات، لأن ذلـك من اختصاص السـلطة التشـريعية وليس السـلطة التنفيذية، وقد كان القرار المطعون عليه ينـص علـى تحديد الحد الأقصى بـــ 54 ألف جنيه، وقال إنـه يمكن تطبيق الحـد الأقصـى للأجور مرحليًّا مع الأخذ في الاعتبار أن البنوك وشـركات قطـاع الأعمال العام سـتكون خـارج هذا الأمر، نظرًا لأنها ليسـت خاضعة لرقابة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وأشـار «النحاس» إلى وجود 14 ألف قيادة بالجهاز الإدارى للدولة، والموافقة على مشـروع الحد الأقصى للأجور سـيجعل هنـاك رقابة أكبر علـى دخل الموظف العام. واسـتمرت المناقشـات لأكثر من سـاعتين، وتبين من خلالها أن التفـاوت في الأجور بيـن الـوزارات والهيئات المختلفة يسـبب ارتبـاكًا لعدد كبير مـن الوزراء. فبينمـا يحقق الحـد الأقصى للأجور زيـادة في رواتـب العاملين في بعض الـوزارات، يمثل أيضًا انخفاضًا في دخـول الموظفين في وزارات أخرى، ورؤى أن يتـم تأجيـل المناقشـات، بينمـا كنـت أرى ضـرورة التوصل إلى قرار في هذا الشـأن، فالهدف من المشـروع المقدم هـو ضبط التفاوت في الأجور. إلَّا أن اتخاذ القرار كان صعبًا بسـبب الظروف التي تمر بها البلاد. لاسـيما مع أزمة وثيقة المبادئ فوق الدسـتورية التي اشـتهرت باسم وثيقة

السـلمي، والتي فجرت أزمـة كبيرة، حيث كان الإخوان يهـددون بمليونية يوم 18 نوفمبر 2011 لرفض هذه الوثيقة.

**حصار الميناء**

كانت مصر خلال هذه الأيام صاخبة بأحداث غير مريحة، من أهمها في هـذا التوقيت أزمـة مصنع «موبكو» بدمياط، والذي كان يشـكو المواطنون بالقـرب منه تلوثًـا هوائيًا ومائيًا، وصـدرت تقارير بيئية تمت مناقشـتها في اجتماعات سـابقة، وتـم الإعلان عنها تفيـد بأن المصنع ليس ملوثًا للبيئة وانبعاثاتـه في حدود المسـموح به دوليًا، ولكن اسـتمرت المظاهرات إلى الحـد الـذي وصل إلى حصـار المصنع، ثم إغـلاق الطرق فـي رأس البر، ووصـل الأمر إلى حد إغلاق ميناء دمياط، وهذه كارثة سياسـية واقتصادية كانـت تسـتوجب تدخلًا أكثر حسـمًا. وتم فتـح الموضـوع للنقاش خلال الاجتمـاع، وأعلـن منصور عيسـوي وزيـر الداخلية أنه تحـدث مع الفريق سامي عنان رئيس الأركان نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، طالبًا تدخل القوات المسـلحة، إلّا أن الفريق عنان قال له إنه لا يجب فض التجمع أمام ميناء دمياط بالقوة، واقترح إرسـال وزير البترول ومسـئول من مجلـس الوزراء للتفاوض. وثار الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة مؤكـدًا علـى أن مجلس الوزراء هو الذي يتحمل المسـئولية، ولا يمكن أن يتخذ المجلس العسـكري قرارًا بهذا الشـأن منفردًا. وإذا لم يصمم مجلس الوزراء على موقفه سـوف يقدم هو استقالته. واقترح منير فخري عبد النور وزير السـياحة الاتصـال بالفريق عنان وإبلاغه رفـض مجلس الوزراء عدم فـض حصار ميناء دميـاط بالتفاوض، وترك اقتصاد الدولـة ينهار. وبالفعل

كان الأمـر يعني ذلك، حين عرض وزراء النقـل والصناعة والبترول أرقامًا مفزعة للخسـائر اليومية من إغلاق ميناء دمياط، علاوة على الأثر السياسي السـلبي. فطلبـت ألَّا ننتظـر هـذه المفاوضـات والإجـراءات، وأن يخرج الـوزراء الثلاثـة الآن من مجلـس الوزراء ويعقـدوا مؤتمرًا صحفيًّا لشـرح البيانـات التي قدموها، والإفصـاح للرأي العام عن الخسـائر التي تتعرض لها مصر بسـبب هـذا الموقف، وقلت إن هناك شـائعات كثيرة جدًّا تنتشـر يوميًّـا عن هذا الموضوع، وكلها تخالف ما شـرحه الـوزراء في الاجتماع، ويجب أن نواجه النـاس بالحقيقة، وأن يعلم المجتمع الحقيقة وألَّا نكتفي بمناقشـتها داخـل غرفة مجلس الـوزراء. وقلت إن هـذا المؤتمر الصحفي يمكـن عقده فـورًا بدلًا مـن البيـان التقليدي الـذي يخرج عـن الاجتماع، ويمكـن نقل هذا المؤتمر كامـلًا على التليفزيون المصري، وسـيكون هذا المؤتمر بمثابة تمهيد لأي إجـراء يمكن اتخاذه. وفوجئت بتخوف الوزراء الأربعة من الظهور فـي المؤتمر رغم أهمية الموقف، وبدأوا يتحدثون عن التخـوف مـن الحرج إذا سـئلوا أسـئلة معينـة تتعلق بموقـف الحكومة من إغلاق الميناء. فقلت بوضوح إن موقف الحكومة أن الميناء يجب أن يفتح لأننا نتكبد خسـائر فادحة، وسوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المتاحة. وبينما أيدنـي بعض الوزراء ومنهم وزير التربيـة والتعليم، تخوف آخرون، ورأى الدكتـور حـازم الببلاوي الاكتفـاء بإصدار بيان عـن مجلس الوزراء بإدانـة حصـار الميـناء، فاعترضت بشـدة، واعتـرض معي الدكتـور أحمد البرعـي قائـلًا إن إغـلاق الميناء معنـاه أننا غيـر قادرين علـى حماية أموال ومصالـح الشـعب المصري، ولابد أن تبـدأ إجراءات فتح الميـناء بدءًا من

الليلة، وقلت إن الشائعات التي تنتشر في الشارع الدمياطي تتعلق بمسألة الانتخابات، واستغل البعض غياب المعلومات وروج لفكرة أن المصنع يتسبب في فقد قدرة الرجال على الإنجاب. كما يتسبب في إجهاض السيدات الحوامل، وهذا أمر يتعلق بالتلوث البيئي ويجب أن يكون وزير البيئة ضمن الوزراء في المؤتمر الصحفي، وهذا التلوث هو التكئة التي يستند عليها المتظاهرون في إغلاق الميناء، فقال المهندس ماجد جورج وزير البيئة إنه أعلن في اجتماعات سابقة أن المصنع مطابق للاشتراطات البيئية، فقلت إن هذا هو المطلوب اليوم إعلانه. لقد أصبح الأمر خطيرًا لدرجة أن الميناء به حاليا 18 سفينة لم يتم تفريغ شحناتها، وتم منع ضباط وجنود الميناء من الدخول. ولو تركنا الأمر سوف يشجع آخرين للدخول بالأسلوب نفسه الذي يتسبب في مزيد من الاهدار لهيبة الدولة. وتساءلت لماذا نخشى الحل الأمني إذا كانت المشكلة بهذا الشكل؟ وقلت إن شارع «وول ستريت» في الولايات المتحدة شهد مظاهرات وأحداث عنف، تدخلت الشرطة على إثرها وشاهدنا كيف تعاملت مع الموقف بحسم وشدة، ونقلت المشاهد كل وسائل الإعلام العالمية، ولم يعتبر أحد في ذلك مساسًا بحقوق الإنسان، وإنما قوبل بأنه حماية للدولة ومصالحها، وما يحدث في دمياط مشكلة كبرى تستوجب تدخلًا أمنيًا حاسمًا، ولا يجوز التفاوض في مثل هذه الأحداث. واستغلت الوزيرة فايزة أبو النجا ما قلته واقترحت أن يصدر مجلس الوزراء بيانًا بإدانة العنف الأمريكي في «وول ستريت» حتى تكون المعاملة بالمثل. واستمر الضغط من جانبي في هذا الاتجاه لأكثر من ساعة تقريبًا، وانتهى الأمر بخروج الوزراء الثلاثة «البيئة

والصناعة والنقل» لشـرح الموقف فـي مؤتمر صحفي، وتم نقله، واهتمت به وسـائل الإعلام المصرية والعالمية، وكان له أثر إيجابي في وقف حملة الشائعات، إلَّا أنني كنت مشغولًا بالتفكير في تساؤل مهم: هل يقتضي الأمر كل هذه المناقشات؟ ووجدت أن الضغط الإعلامي الرهيب على الحكومة داخـل مصر وخارجها أدى إلى تخوفها الشـديد من مواجهة الإعلام، وهو أمـر خطير تنبغي معالجته.. فالمواجهة هنا مطلوبة حتى لو كانت الحكومة ستخسـرها، المهم أن يتم إعـلان الحقيقة كاملة على الرأي العام وألَّا يترك فريسة لشائعات تنطلق دون أن يواجهها أحد.

وانتهـى اجتماع مجلـس الوزراء بتكليـف وزير الداخلية بفتـح الميناء بالتنسيق مع الجهات المختلفة .

**الإخوان ووثيقة السلمي**

وفي الاجتماع نفسه، تمت مناقشة قضية مليونية الجمعة المقبلة، والتي أعلن الإخوان المسـلمون أنهم سـينظمونها احتجاجًا على وثيقة السلمي، فقالت الدكتور فايزة أبو النجا إنه لا يجب أن نرتعش من مظاهرات الإخوان، ولا توجد مشـكلة فـي نزولهم لأننا لـو أظهرنا تخوفنا سـتزداد ضغوطهم، رد عليها الدكتور هشـام قنديل وزير المـوارد المالية والري والذي لم يكن يتدخـل كثيـرًا في مناقشـة الأمور السياسـية قائلًا: بل يجـب أن نرتعش من وجـود مليوني مصري في التحريـر. خصوصًا مع صعوبة فتح ميناء دمياط. فـردت عليـه الوزيرة قائلـة: يمكنك أن ترتعش بمفـردك ولا أحد يمانع في التظاهـر، ولكـن لا ينبغي أن تظهر الحكومة تخوفهـا من هذه المظاهرات. وتدخـل وزير الداخلية منصور العيسـوي قائلًا يجـب التفاهم مع الإخوان

المسـلمين، فقال المهندس محمد سالم وزير الاتصالات إن الدكتور علي السـلمي ومنير فخري عبدالنـور ذهبا للاجتماع معهم، فـرد وزير الداخلية إنهما اجتمعا مع الدكتور وحيد عبدالمجيد المحسوب على التيار الليبرالى وليـس الإخوان، فقـال المهنـدس محمد سـالم إن وحيـد عبدالمجيد هو المتحدث باسم الإخوان في مليونية بعد غد.

والحقيقه أن قضية المبادئ الدسـتورية كانت تـؤرق جميع المصريين، منـذ صدور الاعلان الدسـتوري فـي 30 مـارس 2011، والـذي تحدد فيه وضع الدستور بعد الانتخابات البرلمانية. وظهرت فكرة وضع وثيقة مبادئ دسـتورية أساسـية تكون ملزمه لأية لجنه مقبلة تضع الدسـتور، حتى تكون هـذه الوثيقـه ضمانة لمنـع انفراد أي فصيل سياسـي يفوز باغلبيـة البرلمان بوضع مواد دسـتورية تناسـب توجهاته فقط دون أن يكون معبرًا عن جميع أبناء الشعب وطوائفه واتجاهاته .

وكانت جماعة الإخوان المسلمون، نفسها قد أعدت وثيقه تحت عنوان «معًـا نبـدأ البنـاء .. مبادره مـن أجل مصر» كمـا قامت أحـزاب وائتلافات سياسـية أخرى بوضع وثائق أخرى . ومـع تزايد الجدل في المجتمع حول شـكل الدسـتور المقبل ، تم عقد اجتماع في 14 يونيو 2011 حضره ممثلو اثنا عشر حزبًا سياسيًّا منها «الوفد» و«الحريه والعدالة» وتـم الاتفاق في هذا الاجتمـاع علـى الالتزام بمدنية الدولة وسـيادة القانون والمواطنه كأسـس حاكمة وملزمة لأي حزب سياسي ، ولا يكون من حقه التراجع عنها .

واسـتمرت الأوضـاع كما هـي حتى عاد الحـوار مرة أخـرى إلى وثيقة المبادئ الدسـتورية في 6 أغسـطس 2011، حيث صدرت الصياغه الأولى

لهـذه الوثيقه ( ملحق رقم 1 ) وقد شـارك في مناقشـات إعـداد هذه الوثيقه 34 حزبًا سياسـيًّا واتحادات ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية والمنظمـات والجمعيـات الحقوقيـة والتنمويه والنسـائية ، وكان الإخوان المسلمون ممثلين فيها بحزب الحرية والعدالة . كما وافقت عليها الجمعية الشـرعية والجماعة الإسـلامية من حيث المبدأ ، بينما رفضها حزب النور واللجنه التنسيقية لشباب الثورة .

وحتـى يكون هنـاك توافق ، تـم تعديل صياغة الوثيقه في 13 أغسـطس 2011 وذلـك بنـاء علـى طلـب حزب الحريـة والعدالـة، وذلـك باختصار المقدمـة والتأكيد فيها على أن الشـعب هو مصدر السـلطات وأنه لا ينبغي إطلاقًا المصادرة على إرادة الشـعب بوضع مبادئ فوق دسـتورية لا يجوز تغييرهـا . كمـا تم اختصـار مـواد الوثيقه لتصبـح 21 مبدأ بدلًا مـن 33 في الصياغه السابقة ( ملحق رقم 2 ).

وفي أواخر شهر أكتوبر 2011، تم عرض الأمر على الفريق سامي عنان ومعـه ممدوح شـاهين عضـو المجلس العسـكري ، وتم العرض بواسـطة الدكتـور علي السـلمي نائـب رئيس الـوزراء ومنير فخري عبـد النور وزير السـياحة، وعمـاد أبـو غـازي وزيـر الثقافة ، وخـلال هذا الاجتمـاع طرح اللـواء ممدوح شـاهين إضافـة المادتيـن 9 ، 10 اللتين تحـددان أن الدولة وحدهـا هي التي تنشـئ القوات المسـلحة ، وهي ملك الشـعب ولا يجوز لأي حزب إنشـاء أي تشـكيلات عسكريه أو شبه عسـكرية ، وكذلك إنشاء مجلـس الدفاع الوطني ، ورغم أن هاتين المادتيـن طبيعيتين فإن إضافتهما سـببت مشـكلات فيما بعد في اجتماع لطرح الوثيقة بدار الاوبرا المصرية

في الأول من نوفمبر 2011 ، وكانتا سببًا استند عليه ممثلو تيار الاسلام السياسي لرفض الوثيقة ( ملحق رقم 3 ).

وبحثًا عن التوافق مرة أخرى ، وبعد زيادة الجدل تم تعديل الوثيقة في 15 نوفمبر 2011 وذلك يجعل الوثيقة غير ملزمة ومنحها صفة الاسترشادية، ودون أن يكون فيها نص واضح على مدنية الدولة ، فاعترضت عليها أحزاب مدنية (ملحق رقم 4).

ورغم ذلك كان الإخوان المسلمون يصرون على إجراء مليونية 18 نوفمبر لرفض وثيقة السلمي التي كان الدكتور السلمي نفسه يرفضها بصيغتها النهائية.

وفي عصر يوم الخميس 17 نوفمبر، عقد الدكتور عصام شرف اجتماعًا مع ممثلي الإخوان المسلمين، وهما الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، والدكتور محمد عبدالمقصود ممثلًا للجمعية الشرعية ، وذلك لإثناء الإخوان المسلمين عن القيام بمليونية بسبب وثيقة «السلمي» وقال الدكتور عصام شرف إنه تم سحب الوثيقة نهائيًا، فاستحسن «مرسي» و«عبدالمقصود» الأمر، ولكنهما لم يتراجعا عن المليونية، وقالا إن موعد التراجع قد فات، ولن تكون مليونية ضد الحكومة، وكان هذا كلامًا غير مريح. وانعقدت بالفعل مليونية حاشدة يوم الجمعة 18 نوفمبر 2011، وعرفت إعلاميًا باسم مليونية «وثيقة السلمي» وتم خلالها رفض الوثيقة التي كان الإخوان على علم تام بأنها سحبت، كما تمت الدعوة لإسقاط الحكومة بسبب هذه الوثيقة.

وفي المساء بدأ الإخوان ينسحبون من ميدان التحرير، وبقي نحو 1000 شخص فقط، وانخفض العدد ليصبح 200 فرد فقط في صباح اليوم التالى السبت 19 نوفمبر، وكان بعض هؤلاء المتبقين من مصابي الثورة، وكانوا موزعين في 20 خيمة. وتمت إزالة الخيام بمعرفة الشرطة في الحادية عشرة صباح يوم السبت، وما إن بدأت عملية الإزالة، حتى تطايرت أنباء عن استخدام القوة في الإزالة، وتوافد المئات على الميدان، كما حضر الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل، وبرفقته نحو 1500 شخص، وانسحبت الشرطة للشوارع القريبة من الميدان. وحدثت مصادمات نتج عنها إصابة 43 شخصًا ووفاة شخص واحد، وقام المتظاهرون باختطاف سيارة لوري تابعة للأمن المركزي، واحتجزوها بالميدان، وقاموا بتحطيمها وحرقها على مدى 4 ساعات كاملة، وهو المشهد الذي نقله التليفزيون المصري على الهواء مباشرة طوال الساعات الأربع من خلال كاميرا فوق المبنى كانت ترصد ما يحدث، وكان اللافت للنظر أن عملية حرق وإتلاف السيارة كانت تتم باطمئنان كبير من جانب المتظاهرين، حتى أن اثنين من باعة غزل البنات كانا يقفان ببضاعتهما وسط الذين يحرقون السيارة. وكنت أتابع ما تبثه الفضائيات التي نقلت الحادث باعتبار أن الشرطة استخدمت القوة بشكل مفرط مع المتظاهرين، رغم أن الواقعة كانت ظاهرة أمام الجميع بأن البعض اختطفوا سيارة شرطة وقاموا بحرقها، ولم يكن هذا تظاهرًا سلميًّا بأية حال من الأحوال.

وقمت بإجراء عدة اتصالات بالدكتور عصام شرف رئيس الوزراء من مكتبي، ونقلت ما شاهدته، وطلبت منه أن يتابع ما يحدث على التليفزيون، وكان الرجل مختلط المشاعر، فهو من ناحية مستاء من تفريغ الميدان

من المتظاهرين، ومن ناحية أخرى مستاء من إشعال النيران في سيارة شرطة، خصوصًا أن الحكومة كانت تواجه مشكلة كبيرة في تدبير الأموال اللازمة لاستعادة كفاءة الشرطة عن طريق شراء سيارات ومعدات جديدة، وبعد مشهد حرق السيارة، دخلت بعض عناصر الشرطة الميدان، وارتد المتظاهرون إلى ميدان عبدالمنعم رياض، وبدأ المتظاهرون يرشقون الشرطة بالحجارة، وكانت الشرطة تستخدم الحجارة نفسها لتلقيها على المتظاهرين، وبعد دقائق، هاجم المتظاهرون الشرطة فارتدت القوات إلى شارع محمد محمود مرة أخرى، واختفت تمامًا بعد ذلك، وكنت وقتها أشعر بأن ما يحدث هو إهانة لشكل الدولة، فإما أن تتدخل الشرطة بشكل حاسم لتنقذ الموقف وتلقي القبض على من أشعلوا النيران في سيارة الشرطة، أو تنصرف، ولكن لا يجب أبدًا أن تدخل المشهد مرتعشة وتستخدم الحجارة في التعامل مع المتظاهرين. وتحدثت مع الدكتور عصام شرف في هذا الشأن، ففوجئت به يقول لي، قل هذا الكلام لوزير الداخلية، وقلت له إن الفضائيات تتهم الشرطة باستخدام الرصاص الحي.. فتعجبت من الموقف، فأنا مجرد وزير في الحكومة، والأولى أن يتصل به هو، ولكنني اعتبرت أن علاقة الدكتور عصام شرف بي تسمح بذلك، واتصلت بوزير الداخلية، فأقسم أن الشرطة لم تستخدم الرصاص الحي. فعاودت الاتصال بالدكتور عصام شرف، واتفقنا على عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء صباح اليوم التالي، وكان واضحًا أن هذا الاجتماع سوف ينتهي باستقالة الحكومة.

وفي صباح اليوم التالي، حضر الكل واجمًا كالعادة في الاجتماعات التي تلي هذه الأحداث، وبدأ الاجتماع بعرض لوزير الداخلية شرح فيه

الموقف كاملًا، وعقب العرض قال الدكتور عصام شرف إنه يشعر بالحزن لعدم إبلاغه مسبقًا بتفريغ الميدان من المتظاهرين، وكان ينبغي أن يعلم بهذا الأمر، فقال وزير الداخلية إن التعليمات صدرت من هيئة العمليات بالقوات المسلحة لمساعد أول وزير الداخلية للأمن، وأن مساعد أول وزير الداخلية أبلغه بذلك، وأبدى «عيسوي» رأيه في أن تكون إزالة الخيام مساء وليست صباحًا.

وقال الدكتور عمرو حلمي وزير الصحة إنه تفقد الميدان صباحًا وظهرًا، ووجد أن معظم الإصابات بسبب اختناقات من قنابل الغاز المسيل للدموع. وقال إن هناك شرخًا واضحًا بين الحكومة والمواطنين والمجلس العسكري، وانتقد الإعلام بشكل مباشر، وقال إن الأولوية للحكومة هي إصدار قانون الإفساد الإعلامي، قبل إصدار قانون الإفساد السياسي، لأن الإعلام مضلل، قال إن الشرطة استخدمت الرصاص وقتلت المتظاهرين، والتشريح أثبت بالفعل أن المقذوف المستخدم ليس من المقذوفات التي تستخدمها الشرطة. وهذه الحكومة والمجلس العسكري ضحايا التشويش الإعلامي المغرض، وقال إن عدد المصابين من الشرطة يفوق عدد المصابين من المتظاهرين المدنيين. وقال أيضًا إنه ينضم للرأي الخاص بضرورة استقالة الحكومة بسبب عدم تقدير تفاني هذه الحكومة في العمل، وبسبب هذا الإجراء الخاص بتفريغ الميدان دون أخذ رأي المجلس فيه، ولا يجب أن نستمر مادام كل ما نقدمه بإخلاص يقابل بتشويه متعمد.

فرد الدكتور عصام شرف قائلًا: إن كل البدائل متاحة، وما حدث قد يعجل باستقالة الحكومة.

وتدخل الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء في الحوار، وكانت المرارة واضحة على نبرته قائلا: إنه أيضًا يميل لتقديم الحكومة لاستقالتها، ولكن قبل ذلك يجب مصارحة المجلس العسكري بأنه هو السبب الحقيقي في هذا الموقف الذي وصلنا إليه وفي تردي أداء الحكومة بشكل عام، لأنه كان في غالب الأحيان على عكس تصرفات ورغبات الحكومة، وكان سببًا في فقدانها لهيبتها وصلاحيتها، وأن جميع اللقاءات التي كانت تتم بين الحكومة والمجلس العسكري كانت تنتهي بفرض الرؤية الخاصة بالمجلس العسكري، وأشار إلى قضية تصويت المصريين بالخارج التي رفضها المجلس العسكري تمامًا، ولكن الحكومة أصرت على موقفها. كما أشار إلى مشكلة وثيقة المبادئ فوق الدستورية التي تم سحبها بشكل يضعف الحكومة. وينبغي أيضًا أن نحذر المجلس صراحة من خطورة المسار الذي يسير فيه المجلس العسكري، فلابد من البدء بوضع دستور، ثم انتخاب رئيس جمهورية، ثم انتخابات برلمانية ومحلية، وكنت أتفهم شعور الدكتور علي السلمي بالمرارة بعد سحب المجلس العسكري للوثيقة، خصوصًا أنه هو الذي أضاف المادتين التاسعة والعاشرة المتعلقتين بالقوات المسلحة واللتين فتحتا الباب للجدل وانتقاد الوثيقة من جانب القوى السياسية.

وردت الدكتورة فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولي قائلة، إن ما يحدث يشعرنا بالحزن، ويؤكد أن هناك خللًا، فكيف تحدث مثل هذه الأحداث التي وقعت أمس دون أن يعلم رئيس الوزراء عنها شيئًا؟ وكيف يتخذ مدير الأمن قرارًا بفض اعتصام دون الرجوع إلى وزير الداخلية؟! أين التسلسل الإداري؟

فـرد اللـواء منصـور عيسـوي قائـلًا: إن مدير الأمـن أبلغـه بتعليمات المجلس العسكري بفض الاعتصام، ووافق على ذلك. فتساءلت الوزيرة: مـا هوية الموجودين بالميـدان؟ فرد وزير الداخلية قائـلًا: ليس لهم علاقة بالتيـارات الدينيـة. فقالت الدكتورة فايزة أبوالنجـا إن الخطابات التي أدلى بها الشـيخ حازم صلاح أبواسماعيل والدكتور سليم العوا تحريضية، فقال وزير الداخلية إنه لا يعرف لأي تيار ينتمي سليم العوا.

فقالت فايزة أبوالنجا: نحن في مفترق طرق، فإما أن تقوم في مصر دولة مدنية أو يسـود الجهـل ونعود قرونًا إلـى الوراء، ونحن مسـئولون تاريخيًا سـواء حكومـة أو مجلـس عسـكري، والأزمـة تكمن فـي وجـود أزمة تم التعامل معها بشكل غير موفق، ويتحمل مسئولية ذلك المجلس العسكري والإعلام الرسمي الذي كان أسوأ من الإعلام المستقل.

فـرددت عليها قائلًا: إن ضيوف الإعلام الرسـمي تم اختيارهم بشـكل متـوازن من كل التيارات، ولا يمكن تقييم الأداء من خلال مشـاهدة نصف ساعة أو ساعة، ولكن يتم التقييم من خلال التغطية المتكاملة.

فقالـت الوزيـرة ليـس مطلوبًـا مـن التليفزيـون الرسـمي الدفـاع عـن الحكومـة، فقلـت لها: نحن لا ندافع عن الحكومـة، ولكن ندافع عن هوية الدولة المدنية.

فقالـت الوزيـرة: إن مـا يبث في الإعلام بشـكل عـام بعد الثـورة دون المسـتوى، ولكننـا على يقين بمـا تقوم به من جهد رغـم ضعف الأدوات. وأرى عـدم إعـلان الاسـتقالة قبل تقديمهـا للمجلس العسـكري، ويمكن إعادة النظر فيها في ضوء تعديل المسـار الذي نسـير عليه ليصبح الدسـتور قبل الانتخابات.

فرد الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء قائلا: إن الوثيقة التي تم نشرها بالأمس هي الوثيقة نفسها التي قدمها حزب الحرية والعدالة والسلفيون منزوعًا منها مدنية الدولة والمادة 23 الخاصة بالإعلان الدستوري التي تقضي باعتبار الحقوق والحريات العامة لصيقة ولا يجوز الافتئات عليها أو تعطيلها. وللأسف، فقد وافق المجلس العسكري على هذا النزع، وقد تم نشرها بالأمس حتى تهب القوى المدنية المناهضة للتيار الإخواني لمقاومة هذا الاتجاه، ولكنهم لم يفعلوا.

وتحول الاتجاه مرة أخرى داخل المجلس إلى مسألة الفوضى الإعلامية، وقال المهندس عبدالله غراب وزير البترول إن الإعلام ذكر بالأمس أن حالتي الوفاة اللتين حدثتا بالقاهرة والإسكندرية كانتا بسبب طلقات نارية.

فرد وزير الداخلية قائلًا: فيما يتعلق بحالة الوفاة بالاسكندرية فهذا صحيح، وتم تحديد الجاني ونقترب من القبض عليه.

فقال المهندس «غراب» إن بعض الفئات تقوم بمهاجمة وتدمير الدولة في الإعلام، ولا أدري ما الحصانة التي يستند علها الدكتور سليم العوا في الإعلان عن ضرورة تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب في إبريل المقبل، وتهديده بأنه سيتخذ إجراءات إن لم يتم ذلك. وقال الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء إنه سبق وحذر من الأحداث الصغيرة التي تكون مقدمة لأحداث كبيرة وأنه سبق أن أكد على ضرورة أن يتخذ إجراءات ضد من يخالف القانون لأن استمرار هذه الأحداث سيؤدي إلى فشل الانتخابات.

وتحدث الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء قائلًا إنه يؤكد على أمرين: الأول هو دور مجلس الوزراء الذي فقد كثيرًا من فاعليته ومصداقيته في الشارع، والثاني هو أن مجلس الوزراء مطالب بالتحلي بأكبر قدر من المسئولية ليس حماية لأعضائه أو تأكيدًا لكرامتهم، ولكن حتى لا نؤدي لتعقيد الأمور. وقال إنه يجب على الحكومة تقديم استقالتها لأنها لا تقبل ما تم من المجلس العسكري والذي أرى رغم كل التحفظات أنه السياج الوحيد الذي يحمي هذا البلد. وعند تقديم الاستقالة يجب أن يتم ذكر الأسباب.

فرد الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء أنه يجب النظر للمصلحة الأكبر وهي مصلحة الوطن والتي تقتضي تدعيم السلطة، أما وجود الحكومة من عدمه، فهذا أمر سيتم إقراره في النهاية.

وتساءلت الدكتورة فايزة أبوالنجا قائلة: هل يمكن إجراء الانتخابات في ظل هذا الوضع؟

فقال الدكتور عصام شرف: الانتخابات كانت الهدف الذي كنت أسعى دائمًا إلى تحقيقه، وفي ظل هذا الوضع يجب الاعتراف بالفشل في الانتقال بمصر إلى الديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات حقيقية.

فتدخل الدكتور جودة عبدالخالق وزير التضامن الاجتماعي قائلًا: إن هذه الحكومة فقدت شرعيتها السياسية ولم تعد مقبولة من الشارع، ولم تعد لديها القدرة على إقناع الشارع بأن هناك أمورًا تتم لمصلحة الوطن، وفي هذه المرحلة ينبغي أن نترك مواقعنا فورًا. فنحن نجهل أشياء كثيرة في كل الأحداث التي تحدث، ونحن لا نعلم من هم الأفراد الذين تدافعوا

إلـى ميدان التحرير مع وجود روايات تشـير إلى حشـد عـدد كبير منهم في سـيارات. وفي تقديري أن هذه الحكومة استسـلمت للمجلس العسكري، ونحن نجنـي اليوم ثمار هذا الاستسـلام، ومن يتحمل العواقب السياسـية هو الحكومة. ولو لم تتقدم الحكومة باسـتقالتها، سـوف أتقدم باسـتقالتي منفردًا.

فـرد وزيـر الزراعـة الدكتـور صـلاح يوسـف قائـلًا: ما جـدوى تقديم الاسـتقالة.. فالقـرار الأسـهل هو الاسـتقالة، أمـا الصعب فهو الاسـتمرار والمواجهة، وتقديم الاسـتقالة حل لمشـكلة الحكومة وليس حلًّا لمشكلة مصـر، وواجبنا تصحيح الأخطاء وليس الانسـحاب من المواجهة. إن أهم أوجه القصور لدينا هو عدم القدرة على إقناع الشـارع، وهذا مسـتحيل في ظل الفساد الإعلامي الموجود على جميع الفضائيات.

وتدخـل الوزير لطفـي مصطفى وزيـر الطيران قائلًا: إن المشـهد الذي حدث بميدان التحرير يؤكد أن مصر تنهار، وتخلي الحكومة عن مسئوليتها فـي هذه الظروف مشـاركة منها في انهيار الدولة. وتسـاءل، هل لو تقدمت الحكومة باسـتقالتها سيستطيع المجلس العسـكري تشكيل حكومة خلال أيام حتى تتمكن من إجراء الانتخابات؟! وهل لو تشـكلت حكومة جديدة سيكون في مقدورها العمل على إجراء الانتخابات دون أن تكون مستوعبة لما يدور؟ الحل ليس في الاسـتقالة للحفاظ على الكرامة، ولكن الحل هو الحفاظ على الوطن. إننا على معركة مع قوى أخرى تدير معركتها بتخطيط محكم، واستقالتنا هروب من الميدان.

وتحدث الدكتور هشام قنديل وزير الري مقترحًا أن يتم تفويض رئيس الوزراء في الاجتماع بالمجلس العسكري لإجراء مصارحة حول أسباب هذه الأزمة، والاتفاق على آلية اتخاذ القرار وإجراء تنسيق حول الانتخابات، وتسليم السلطة في موعد يتم الاتفاق عليه. وفي حالة الاتفاق على إجراء الانتخابات في موعدها، يجب وضع إجراءات لتهدئة الشارع ومحاسبة المسئول عن توتر الأوضاع، ولكون الوثيقة هي السبب الرئيسي في ذلك، يتم الاتفاق على آلية مناسبة بشأنها لتهدئة الشارع وتهيئة المناخ لإجراء الانتخابات.

وتدخلت في الحوار قائلًا: إن الهدف الأول لنا جميعًا هو الحفاظ على الدولة المصرية، وقد سبق أن تساءلت في الاجتماع الوزارى المصغر يوم 12 نوفمبر عن قدرتنا على إجراء الانتخابات، وأعتقد أننا غير قادرين على إدارة هذه العملية في ظل هذه الظروف، ولا يوجد مسئول بعينه لأننا جميعًا مسئولون. وعلينا أن نمتلك الشجاعة الكافية لاتخاذ قرار بشأن الانتخابات المقبلة التي ستتم خلال أسبوع، فالأهم هو تسليم الدولة لنظام مقبل، وهي قوية وقادرة على المضي قدمًا، وليس أن نسلمه دولة هشة بها برلمان. وهذه الحكومة التي نحن أعضاؤها لا تمتلك أية معلومات، وهي دائمًا أمام مفاجآت، وبالتالى يجب أن نعرف على وجه الدقة تركيبة القوى الموجودة في التحرير، وما سبب وجودهم الحقيقي، وكيف وصل عددهم إلى 12 ألف شخص فور دخول الشرطة الميدان. نحن لا نستطيع الجزم بأنهم يتبعون تيارًا دينيًا أو يتبعون شباب الثورة أو أنهم بلطجية مأجورون.. نحن لا نعرف ولا نمتلك معلومات، وبالتالى نحن لا نملك اتخاذ القرار، وأي قرار سنتخذه في ظل غياب المعلومات سيكون خاطئًا. ونحن نحتاج

إلـى مصارحة الـرأي العام، وأدعو وزيري الداخليـة والصحة إلى الخروج مـن الاجتماع والافصاح بكل وضـوح عن المعلومـات المتوافرة لديهما، والتي طرحاها في بداية الاجتماع حتى لا نترك السـاحة خالية أمام مروجي الشائعات ومثيري الفتن في الفضائيات.

وتدخل الدكتور أحمد جمال موسى وزير التربية والتعليم معيدًا الحوار لنقطة الصفر قائلًا: هذه حكومة ضعيفة وغير قادرة على اتخاذ القرار، وتتخذ قراراتها بأسـلوب رد الفعل، والمجلس العسـكري يستخدم هذه الحكومة دائمًا، ولابد من وقفة قوية وهذه مبررات كافية لتقديم الاستقالة.

وعلق المهندس حسـن يونس وزير الكهرباء قائلًا: إن الكلام فيه تكرار لن يفيد. وهناك أخطاء وقعت فيها الحكومة والمجلس العسكري. ويمكن تلخيص المشـهد الحالى بأن هناك قوى سياسـية في الشـارع تتراوح قوتها بين القوي والمتوسـط والضعيف، وعلينا أولًا تحليـل هذه القوى لتحديد طبيعـة التعامل معها. كما أن هناك سـلبيات قام بها الإعلام خلال الشـهور العشـرة الأخيـرة، ونحـن لا نعلـم الوقـت المطلـوب للتعامل معهـا. إنني لا أعتـرض على تقديم الحكومة اسـتقالتها، ولكننـي لا أرى أنه هو الحل، ونحن كسياسيين مطالبون بتجديد الإجراءات التنفيذية.

وتدخل المهندس محمود عيسى وزير الصناعة رافضًا تقديم الاستقالة، وقال إن الاسـتقالة لن تكون مفهومة هل هي احتجاج أم اعتراف بالفشـل، المطلـوب منا هو الثبات لأننا سنحاسـب تاريخيًّا على اختطاف مصر على يد الاتجاهات الموجودة.

واستمرت المناقشات حتى عكس الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة الموقف قائلًا: أنا في حيرة .. هل أستقيل حفاظًا على كرامتي؟ وهل الاستقالة عمل وطني أم غير وطني؟ وهل لو استمرت الحكومة ستكون قادرة على مواجهة المشاكل المقبلة التي ستكون أكبر؟ الحقيقة أن المجتمع المصري انقسم إلى قسمين، الأول مطالب بالدولة المدنية وهو الأكبر، والثاني مطالب بالدولة الدينية وهو الأقل، ولكن قبل اتخاذ قرار الاستقالة يجب أن نحدد قدرتنا على المواجهة خلال الفترة المقبلة. ونحن كسياسيين مطالبون باتخاذ القرار الأقرب لتصور الشعب الذي لا يجب بالضرورة أن يكون هو القرار السليم.

وقال منير فخري عبدالنور وزير السياحة إن أسباب الاستقالة واضحة، وهي أن الحكومة لم تلق أية مساندة من المجلس العسكري، بداية من التراجع عن الوثيقة، ومرورًا برفض فتح ميناء دمياط بعد إغلاقه بواسطة معتصمين لأيام طويلة. وانتهاء بموقف عكسي تمامًا، حيث تم اقتحام ميدان التحرير دون مراجعة مجلس الوزراء. وكذلك رفض اقتراح البدء بالدستور أولًا وهو مطلب جماعي لمجلس الوزراء، وتراجعه في قوانين تصويت المصريين في الخارج والغدر، وإفساد الحياة السياسية. ونحن جميعًا في مأزق، فإذا استقالت الحكومة سيتم خلق فراغ كبير، وإذا كانت الاستقالة مسببة سنضع المجلس العسكري في مأزق حرج. وأقترح أن تجتمع مجموعة من الوزراء مع المجلس العسكري، ويتم تقديم استقالة جماعية وعرض الأسباب شفهيًا بعيدًا عن الإعلام. وأعتقد أن المجلس العسكري ليس أمامه بدائل أخرى قبل إجراء الانتخابات البرلمانية سوى رفض الاستقالة، ويجب على الحكومة أن تقدم طلباتها للمجلس العسكري وتتمسك بها لتستمر في عملها.

وتحدث الدكتور عماد أبو غازي وزير الثقافة مؤكدًا أن الحكومة فقدت مصداقيتها، والقوى السياسية المؤثرة تطالبها بالاستقالة، وتحمل وزارة الداخلية مسئولية ليست هي المخطئة فيها. وما حدث بالأمس خطأ سياسي كبير. وأنا شخصيًا أرى سببًا أهم مما حدث بالأمس لتقديم الاستقالة وهو التراجع عن فكرة مدنية الدولة واحترام حقوق المواطن الأساسية. وإذا رأى المجلس العسكري استمرار الحكومة فيجب النص صراحة على أن الحكومة مستمرة حتى انتهاء الانتخابات فقط.

فتدخل الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء معلقًا: والاستمرار كذلك لحين حصول الحكومة على قرض البنك الدولي، فالوضع الحالى خطر وعلينا أن نشعر بالمسئولية. فقال الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء: في حالة الاستمرار يجب إصدار هذه الوثيقة التي تم إقرارها وفقًا للصياغة الأصلية. وقد صرح نائب رئيس المجلس العسكري أن مدنية الدولة خط أحمر لا يجوز التراجع عنه، وعلينا الآن أن نعترف بأن الدولة المصرية تختطف، وليس في مقدورنا وقف هذا الاختطاف إلَّا بإحكام السيطرة على المسار الدستوري والذي يقتضي وضع قواعد ملزمة للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وهو ما يضمن للشعب المصري عدم وضع دستور على هوى تيار سياسي معين حتى لو استحوذ على الأغلبية.

وقالت الدكتورة فايزة أبو النجا إنها تؤيد استقالة الحكومة، ولكن يجب الاعتراف بأن المجلس العسكري هو الملاذ الأخير لمصر، وقد ارتفعت حدة الهتافات المعادية له بداية من شخص رئيس المجلس، وصولًا للقوات المسلحة ككل، وهو ما يدمي قلب أي مواطن غيور على وطنه. وما يحدث يقودنا للشك في قدرتنا على إجراء انتخابات برلمانية.

وفـي حالة تغيير الحكومة فإن الحكومة المقبلة سـوف تواجه المشـكلات نفسـها. وفجرت فايزة أبو النجا مفاجأة حينما قالت إن هناك ما يعادل 240 مليـون جنيه تم تحويلها مـن البنوك المصرية لجماعة الإخوان المسـلمين والسلفيين خلال الأيام الماضية، وهو نمط إنفاق لا تستطيع أية حكومة أن تجاريه. وما تشهده مصر حاليًا يلزم الحكومة بالارتفاع بمستوي المسئولية أو الرضوخ للتهديدات وهو ما يعرضنا لمساءلة قاسية أمام التاريخ.

وقال وزير الداخلية: أنا شـخصيًا سـأقدم اسـتقالتي منفردًا بغض النظر عـن اسـتمرار الحكومـة. وقـد وردنـي الآن وجـود محـاولات لاقتحـام ومهاجمة مبنى وزارة الداخلية، حيث يقوم البعض بقذف المبنى بالحجارة، ويستخدم البعض زجاجات مولوتوف ورشاشات، وقد أدت الاشتباكات لوقوع إصابات بين أفراد الشرطة.

ورد الدكتور فتحي البرادعي وزير الإسكان مؤكدًا رفضه لتقديم استقالة أي من الوزراء بشـكل فـردي لما في ذلك من تداعيـات، ويجب أن نغلب مصلحة الوطن على المصالح الفردية.

وقلت إن الواجب علينا أن ندرك جيِّدًا الإيجابيات والسـلبيات المترتبة على قرار اسـتقالة الحكومـة. واجتماعنا اليوم لم يخـرج بأية نتائج حقيقية يمكن الإعلان عنها للرأي العام، كما لـم يخرج باتفاق عام حول المطلوب عرضه على المجلس العسكري. والمجتمع الآن يحتاج إلى موقف حاسم وواضح مما يحدث من جانب الحكومة.

وأكد الدكتور عصام شـرف على الكلام نفسـه قائـلًا: يجب أن نتوصل إلـى حزمة محددة من القرارات والتوصيات اللازمة للتعامل مع التطورات المتسارعة للأحداث.

فقلت مرة أخرى: إننا كحكومة مطالبون بتخفيف حدة الاحتقان والتوتر في مختلف المحافظات، وبالتالى مطلوب قرار حاسم وواضح، قد تكون استقالة الحكومة حلًا في هذا الاتجاه إن لم تكن لدينا القدرة، أو يكون القرار بالبقاء والتمسك بوثيقة المبادئ من منطلق إصرار الحكومة على مدنية الدولة وبناء مصر الديمقراطية الحديثة.

فرد وزير السياحة منير فخري عبدالنور قائلًا: ليس بمقدور الحكومة أن تتخذ موقفًا صريحًا وواضحًا حيال الأحداث الراهنة دون وجود مساندة فعلية من المجلس العسكري.

وقال الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء إننا نتحدث الآن وهناك هجوم على وزارة الداخلية، والحكومة لا تمتلك أي مركز من مراكز القوى، وهذا يدل على سقوط الدولة المصرية بالكامل.

وقال وزير الداخلية منصور عيسوي: لابد أن نأخذ في الاعتبار أن إصرار مجلس الوزراء على مبدأ مدنية الدولة سيؤدي لاحتشاد جميع التيارات الدينية من الإخوان والسلفيين والتكفير والهجرة في ميدان التحرير، ولن تخرج من الميدان إلَّا بعد الاستجابة لمطالبها، وبصراحة لا تستطيع وزارة الداخلية مواجهة كل هذه التهديدات بمفردها، والأمر يحتاج إلى تكاتف القوات المسلحة معها. وقد هددت بعض قيادات الجماعات الإسلامية بإجراء انتخابات رئاسية في ميدان التحرير، وقامت بإعداد قائمة من ست شخصيات مرشحة لرئاسة الجمهورية، واختيار حكومة مؤقتة، وأعلنت رغبتها في إلزام المجلس العسكري بنتائج هذه الانتخابات.

فتدخل رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف قائلًا: هدفنا هو إتمام إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح، ولا يجب أن يخرج قرار الحكومة عن إطار ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع، ومطلوب الآن توصيات محددة لما يمكن عمله.

وقال وزير الصحة الدكتور عمرو حلمي: إنه يفضل إعطاء فرصة للمجلس العسكري بالقدر الذي يمكنه من إجراء مناورة سياسية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال استقالة الحكومة.

وقال وزير الطيران لطفي مصطفى إنه يرى ضرورة عقد اجتماع مشترك الآن مع المجلس العسكري في ظل عدم قدرة الشرطة على تأمين الانتخابات منفردة، وضرورة تدخل القوات المسلحة لتأمينها. وأؤكد على ضرورة التعامل بحزم مع الشخصيات المحرضة التي تستخدم الشباب في تنفيذ مخططاتها، خصوصًا أن وزير الداخلية أشار إلى أنه يعلم جميع هذه العناصر.

وأكد الدكتور جودة عبدالخالق وزير التضامن على أهمية عقد اجتماع مشترك مع المجلس العسكري للاتفاق على أسلوب إدارة المرحلة المقبلة.

وتدخل الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء قائلًا: يجب أن يتم التفاهم مع المجلس العسكري على أربع نقاط رئيسية: أولها، الاتفاق على المقومات الأساسية للدولة التي يريد المجلس العسكري أن يسلمها عقب مضي المرحلة الانتقالية، وذلك بالتوازي مع صدور إعلان دستوري يتم بموجبه تحديد شكل البلاد الذي سيلتزم به المجلس العسكري من

منطلق وفائه بتسليم البلاد لسلطة مدنية منتخبة، وكذلك الاتفاق على وضع آلية اتخاذ القرار بين المجلسين، وآلية لتنسيق المواقف الإعلامية بين المجلسين. ويجب التأكيد على دعم الشرطة وفرض السيطرة الأمنية بالشارع بالتعاون مع القوات المسلحة، ولا يمكن إغفال المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري وبخاصة شباب الثورة، واتخاذ إجراءات ضد بعض الدعاة المحرضين على العصيان المدني ومنهم الشيخ حازم أبو إسماعيل وسليم العوا.

وأكد الدكتور أحمد جمال موسى وزير التربية والتعليم على أهمية إجراء الانتخابات، بينما قال الدكتور عماد أبو غازي وزير الثقافة إنه ينبغي وضع استقالة الحكومة تحت تصرف المجلس العسكري، وتحديد جدول زمني واضح لتسليم السلطة، والاتفاق على خطط تأمين الانتخابات المقبلة، وقال الدكتور عصام شرف إن استقالة الحكومة واجبة.

وقال الدكتور معتز خورشيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي إن الاتفاق مع المجلس العسكري يجب أن يتضمن إصدار إعلان دستوري بتشكيل لجنة إعداد الدستور، والتأكيد على مشاركة القوات المسلحة في تأمين الانتخابات، ومراجعة بعض القوانين التي خرجت من مجلس الوزراء ولم تصدر، ومنها قانون إفساد الحياة السياسية، ومناقشة آلية اتخاذ القرار السياسي بين الحكومة والمجلس العسكري، والاتفاق على أسلوب لإدارة الأزمات، وتحديد جدول زمني لتسليم السلطة.

وتحدث محمد كامل عمرو وزير الخارجية للمرة الأولى في الاجتماع قائلًا: إن استقالة الحكومة حتى لو اقترنت بمطالب تمثل ضغطًا على

المجلس العسكري الذي لا يحتاج إلى ضغط إضافي، وإذا أثيرت هذه النقاط مع المجلس العسكري فينبغي أن تثار من منطق أننا جميعًا في مركب واحد، وعلينا أن نضع في الاعتبار أن بعض القوى السياسية تريد أن تستقيل الحكومة قبل إجراء الانتخابات فيحدث فراغ، ويكون من الصعب التعامل مع الموقف. وأرى أن الإجراء المسئول من جانب الحكومة هو التمسك بوجودها لمواجهة التحديات. واتفقت الوزيرة فايزة أبو النجا في الرأي مع وزير الخارجية.

وتدخل اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية في الحوار قائلًا: إن الداخلية قادرة على تأمين العملية الانتخابية بمفردها، وما حدث يومي الجمعة والسبت ليس له علاقة بالانتخابات، وأود الإشارة إلى أن عمليات مهاجمة وزارة الداخلية لاتزال تتم وقد أبلغت القوات المسلحة، وإذا لم تقم بشيء سأضطر لإطلاق الرصاص على من يعتدي على الوزارة. وأنا مستقيل ولن أتراجع عن الاستقالة، ولكنني مسئول عن تأمين الداخلية حتى أغادرها. ولا أدري كيف تقوم النيابة العامة بالإفراج عمن يتم ضبطهم في أحداث الاعتداء على وزارة الداخلية من سراي النيابة ودون تحقيق.

وتدخلت الدكتورة فايزة أبوالنجا منفعلة: هذا وضع في منتهى الخطورة.

ورد عليها منصور عيسوي وزير الداخلية قائلًا: إن ضابط الشرطة يتقاضى 30 جنيها مكافأة انتخابات، ومديرالأمن يتقاضى مكافأة 1000 جنيه، بينما يتقاضي المستشار ستة آلاف جنيه. وهذا التفاوت لن يصلح هذه المرة.

واستمرت المناقشات في هذه الجلسة لما بعد عصر اليوم، وانتهت بإعداد بيان قمت بصياغته تناول كل النقاط التي أثيرت، واتفق على ألَّا يتم الإعلان عنه إلَّا بعد لقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساء اليوم نفسه.. وفوجئت بالدكتور عماد أبوغازي وزير الثقافة يتلقى مكالمة أُخبر فيها بأن ابنته تم ضربها في الميدان، فانفعل وقدم استقالته وأصر عليها، وكان واضحًا من كلامه الإيحاء بأن وزير الداخلية لا يعلم شيئًا عما يحدث على أرض الواقع.

# في المجلس العسكري

ومساء اليوم نفسه، انتقلت مجموعة الأزمة الوزارية بعد المغرب إلى المجلس العسكري، وانضم إلينا وزيرا الري والزراعة للمرة الأولى في مثل هذا الاجتماع المشترك، وقبل أن يبدأ الاجتماع، طلبني الدكتور عصام شرف الذي كان يتحدث مع المشير طنطاوي، وطلب مني قراءة البيان على المشير طنطاوي، وقمت بعرضه عليه، إلَّا أن المشير رفض تمامًا مجرد ذكر كلمة استقالة في البيان، كما طلب منِّي أن أذيع البيان قبل بدء الاجتماع المشترك، واتفق مع الدكتور عصام شرف على ذلك، وقمت بالفعل ببث الخبر للصحف، وكان البيان يتضمن دعم الداخلية في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يقومون بمهاجمة الوزارة أو منشآت الدولة. إلَّا أن إذاعة البيان على وسائل الإعلام جاءت بعد أن تفاقمت الأوضاع خلال الفترة بين المغرب والعشاء، حيث توفي ثمانية أشخاص، ليرتفع عدد الضحايا إلى عشرة أشخاص وبدأت الأزمة تشتعل من جديد، وكان واضحًا أن هناك من يؤجج الموقف، ولكننا لم نكن نمتلك المعلومة الحقيقية عن الفاعل.

وعقب بث الخبر، عدت للاجتماع الذي استمر نحو ساعتين، رفض خلالهما المشير فكرة الاستقالة مؤكدًا أن الحكومة والمجلس العسكري يعملان معًا ومن الخندق نفسه ولا يجوز لأحد منهما أن يترك المسئولية وسط المعركة، وأكد أنه يثق في الحكومة، ويجدد الثقة فيها، وبدأ يشكو من تطاول الناس على القوات المسلحة، واعتبر هذا مؤشرًا خطيرًا، ونوعًا من الخيانة، حيث إن القوات المسلحة تحملت الكثير من أجل الوصول بمصر إلى بر الأمان، وقال نحن لم نكن مثل سوريا أو ليبيا، والقوات المسلحة انحازت للشعب ضد الحاكم، ولا يمكن أن يكون جزاؤها السباب والإهانة، وقال إن مهمة القوات المسلحة في مواجهة عدو خارجي واضحة ومحددة. ولكن هناك فئات من المجتمع الآن تعادي القوات المسلحة وهذا وضع خطير وكان أبرز ما حدث خلال هذا الاجتماع أن الدكتور عصام شرف شكا للمشير طنطاوي من عدم علمه كرئيس للوزراء بما حدث في ميدان التحرير، فطلب المشير ضرورة إخطار رئيس الوزراء في أي حدث، ثم واصل المشير حديثه، وهو ما اعتبره الدكتور عصام شرف فيما بعد نوعًا من الخلل في العلاقة بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء.

وانتهى الاجتماع في العاشرة مساء تقريبًا، وخرجنا بينما فكرة الاستقالة تم التراجع عنها تمامًا. وبعد انصرافنا، تلقيت اتصالًا في الثانية عشرة مساء من الدكتور عصام شرف وبدا من صوته الضيق الشديد، وقال لي إن البيان الذي صدر بتأييد وزارة الداخلية أدى إلى نتائج سلبية، فقد زاد عدد الضحايا من اثنين فقط حين تمت صياغة البيان إلى عشرة أثناء انعقاد الاجتماع مع المجلس العسكري، وبدا منزعجًا من رد فعل البيان، واتفقنا على اللقاء في العاشرة صباح اليوم التالى بمجلس الوزراء.

وفــي صباح اليوم التالــي، توجهت إلى هناك وكان نائبـا رئيس الوزراء الدكتــور علي الســلمي والدكتور حازم الببلاوي موجوديــن، ومنير فخري عبدالنور وزير الســياحة، وفايزة أبوالنجا وزيــرة التعاون الدولي، والدكتور جــودة عبدالخالــق، وعــدد آخر من الــوزراء بينهم الدكتور عمــاد أبوغازي وزير الثقافة الذي كان قد تقدم باستقالته في الليلة الســابقة. وخلال اللقاء أصر الدكتور أبوغازي على موقفه من الاستقالة.

وحينما اكتمل وصول الوزراء المعنيين بالأزمة، تحدث الدكتور عصام شــرف مؤكــدًا أنه لم يعــد يحتمل البقاء في الوزارة، وأنــه لم يجد حلًا رغم الاجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المســلحة ســوى تقديم الاســتقالة، خصوصًــا أن عدد القتلــى يزيد دون أن نعلم من الذي يقوم بقتلهم لا ســيما مــع نفي وزارة الداخلية اســتخدام الرصــاص أو الخرطوش في التعامل مع المتظاهريــن، وأن هذا الموقــف أدى لامتلاء ميدان التحريــر بالمتظاهرين الذيــن كانــوا يطالبــون باســتقالة الحكومة وتســليم الســلطة مــن المجلس العســكري إلى مجلس رئاسي. ووافق على هذا الاتجاه غالبية الحاضرين، وتحفظــت أنــا والدكتــورة فايــزة أبوالنجا، حيــث إن التفكير في الاســتقالة استغرق وقتًا أطول من اللازم وتمت مناقشته أمس، والمطلوب منا الآن أن نواجه الأزمــة، ولكن مادام رأى أغلبية الحاضرين والدكتور عصام شــرف بوصفــه رئيس مجلس الــوزراء يرى أن الأمر وصل إلى طريق مســدود فأنا ملتزم بما وصل إليه رأي الأغلبية. وتم الاتفاق على أن يتوجه الدكتور عصام شــرف وبرفقته الدكتور علي السلمي وحازم الببلاوي للمجلس العسكري لتقديم الاستقالة. وتوجهوا جميعًا بالفعل إلى المجلس العسكري، وظللنا نحن في مجلــس الوزراء. ولكنني فوجئت بعد خروجهم بالدكتور ســامي

سـعد زغلول الأمين العام لمجلس الوزراء يخبرني أن المجلس العسكري اتصـل وطلب حضوري فـورًا إلى هناك. وتعجبت مـن المطلب خصوصًا أنني كنـت واثقًـا أن المشـير طنطـاوي والفريق عنـان علما بسـبب طلب رئيس الوزراء عقد لقاء عاجل. وخرجت متوجهًا إلى المجلس العسـكري بكوبري القبة بعد أن سـألت الدكتور سـامي سعد زغلول عن سبب طلبي، فأكد أنه لا يعلم.

وحينمـا وصلت إلـى المجلس العسـكري، دخلت إلـى الصالون فورًا فوجدت المشـير طنطاوي والفريق سامي عنان يجلسان مع الدكتور عصام شرف والدكتور حازم الببلاوي والدكتور علي السلمي، وجلست، فسألني المشـير طنطاوي عن رأيي في تقديم الاسـتقالة، فقلت له رأيي الذي ذكرته خلال اجتماعنا بمجلس الوزراء. وأضفت أن الدكتور عصام شرف وعددًا كبيرًا من الوزراء شعروا بالإرهاق من الأحداث المتلاحقة، وأن الاستمرار يحتاج دعمًا أكبر من المجلس العسكري للحكومة. وتلقي الدكتور عصام شـرف اتصـالًا تليفونيًـا علـى تليفونـه المحمـول فذهب خـارج الصالون للتحدث، ثم عاد وهو مهموم وكان واضحًا أنه اتصال من أحد أفراد أسرته وقد فهمت من كلامه أن أسرته أيضًا تضغط عليه للاستقالة. وأن الرجل لم يعد يتحمل الضغط. إلَّا أن المشـير طنطاوي رفض تمامًا فكرة الاسـتقالة، وطلـب التفكير في حل آخر، لأن خروج الحكومـة في هذه الظروف يعني هروبًا من المسئولية، وأنهم حسب المباديء العسكرية لا يفضلون الهروب من المواجهة. واسـتمر اللقاء نحو الساعة ونصف الساعة، تحدث خلالها المشـير طنطاوي والفريق سـامي عنـان مع الدكتور عصام شـرف مؤكدين له أنهما لا يريدان الاسـتغناء عنه، وأنه شـريك في تولي المسـئولية في هذه

المرحلة شـديدة الخطـورة من تاريخ مصر، خصوصًـا ونحن مقبلون على انتخابـات برلمانيـة شـديدة الأهمية خلال الأسـبوع التالـي، ولا يمكن أن يحدث فراغ في الجهاز التنفيذي للدولة. فاقترحت أن يحدث تغيير وزاري كبير، وأن يقوم الدكتور عصام شرف بإجراء هذا التعديل فورًا، لاسيما أنه كان يشكو دائمًا من صعوبة الوضع الأمني وأن اللواء منصور عيسوي طلب الاستقالة عدة مرات، وكانت المشكلة واضحة جدًّا لديه أنها في الأمن في المقام الأول، وهناك عدد آخر من الوزراء فهمت من الدكتور عصام شرف أنه يتحفظ على أدائهم. فرفض المشير هذا الاقتراح أيضًا ولكنني فهمت من نبرتـه أنه قد يوافـق مع قليل من الضغط على هذا الاقتراح، وخصوصًا أنني كنت قد اقترحت عليه قبل ذلك بأسـابيع في استقالة سابقة لوزير الداخلية بـأن يعين اللواء أحمد جمـال الدين مدير الأمن العام وزيرًا للداخلية، فقال إنه صغير السن، وأن وجوده كوزير سيترتب عليه تغييرات كبيرة في قيادات الأمن، وهو لا يريد أن يحدث خلل في جهاز الأمن في هذا الوقت.

وانتهى الاجتماع برفض المشير الاستقالة، ومحاولات لطمأنة الدكتور عصام شرف بأن المجلس سوف يدعمه أكثر خلال المرحلة المقبلة. وخرجنا من الصالون الذي تم عقد الاجتماع به، حيث خرج الدكتور عصام شـرف وبرفقتـه الدكتور علي السـلمي وحازم الببلاوي، وتأخر المشـير طنطاوي عـدة خطوات وأمسـك بيدي، وقال لـي إن الدكتور عصام يشـعر بالتعب، وطلـب مني أن أحاول تهدئته لأننا في مرحلة حساسـة ليس مقبولًا فيها أن يحـدث فراغ في الدولـة. وكان يقف معنا الفريق سـامي عنان. وبينما نحن نتحدث حضر إلينا أحد أفراد سـكرتارية المشـير ليخبره بأن الدكتور حازم الببـلاوي يلـوم الدكتور عصام شـرف على عدم الإصرار على الاسـتقالة.

فامتعض المشير مما سمعه، وتقدم نحوهم قائلًا: يا دكتور عصام.. نحن في قارب واحد من أجل الوصول بمصر إلى بر الأمان، ولا يوجد أحد منا جميعًا سعيد بما يحدث، ولكن علينا أن نصبر ونتحمل من أجل مصر. وكان يحاول أن يبدو مبتسمًا حتى يطمئن الدكتور عصام، وانصرفنا جميعًا من مقر وزارة الدفاع على أن أعود مرة أخرى مساء للحديث حول الأزمة مع المشير، وللحديث حول كلمة سوف يلقيها المشير في وقت لاحق.

وتوجهت إلى مكتبي بماسبيرو في الساعة الواحدة والنصف تقريبًا.. إلَّا أنني تلقيت اتصالًا جديدًا من الدكتور عصام شرف في الرابعة عصرًا يطلب مني الحضور لمجلس الوزراء، فتوجهت إليه، وهناك وجدته يحدثني من جديد في أمر الاستقالة، فقلت له يا دكتور عصام هذا الأمر تحدثنا فيه عدة مرات، وهناك حل وسط طرحته على المجلس العسكري لعله يكون مرضيًا لك ويتناسب مع الوضع الحالي. إلَّا أن الدكتور عصام كان متوترًا للغاية، وكان الحضور مجموعة الأزمة نفسها تقريبًا والذين بدأوا يتوافدون على مجلس الوزراء بناء على طلب الدكتور عصام شرف. وفهمت من الدكتور عصام أنه سوف يستقبل خلال ساعة بعض شباب الثورة ليتحدث معهم في إمكانية فض اعتصام ميدان التحرير، الذي كان يمثل الضغط الأكبر على الدكتور عصام، فبينما كان يحاول الحفاظ دائمًا على أنه تم تعيينه رئيسًا للوزراء من الميدان، فهو الآن يسمع ضغوط الميدان عليه لتقديم استقالته. وبالفعل خلال اجتماعنا، حضر مجموعة من شباب الثورة، وخرج إليهم الدكتور عصام شرف في صالون أمام مكتبه، وخرجت معه الدكتورة فايزة أبوالنجا وعدد من الوزراء الحاضرين وأنا معهم. ورحبنا بهم جميعًا، إلَّا أن بعضهم كان يتحدث بلهجة حادة بشكل لا يتفق مع أسلوب الحديث اللائق

مع رئيس الوزراء. وبعد فترة طلبت من الدكتور عصام شرف الانصراف للذهاب إلى المجلس العسكري لمحاولة التوصل إلى حل حول إجراء تغيير وزاري، وكان الدكتور عصام على علم بهذا اللقاء مسبقًا. فقال لي أرجو ألَّا تتأخر عليّ في الرد، وذهبت بالفعل للمجلس العسكري إلَّا أن جميع الطرق حول مجلس الوزراء كانت مغلقة بسبب اعتصام التحرير، وهو ما سبب ارتباكًا مروريًا حادًا، فاستغرق الطريق نحو ساعة ونصف الساعة.

وخلال رحلة الذهاب للمجلس العسكري تلقيت عدة اتصالات تليفونية، منها اتصال من الدكتور كمال الجنزوري الذي كانت تربطني به علاقة جيدة منذ سنوات طويلة، وكان يحدثني في برنامج شاهده في التليفزيون، وأسلوب تغطية اعتصام التحرير، واستمرت المكالمة نحو 5 دقائق فقط تبادلنا فيها بعض الأفكار، إلَّا أن ذهني كان منشغلًا جدًّا بالأزمة التي تمر بها الحكومة مع المجلس العسكري وميدان التحرير، وزاد من ضيقي هذا الشلل المروري الذي أخَّر وصولي إلى المجلس العسكري أكثر من ساعة. وكنت قد تلقيت عدة اتصالات من الدكتور عصام شرف عكست مدى ضيقه وتوتره. وحينما وصلت إلى المجلس العسكري، كان المشير طنطاوي في اجتماع، وانتظرت حتى انتهى، ثم اجتمعنا في مكتب الفريق سامي عنان، وكان يحضر الاجتماع الفريق عبدالعزيز سيف الدين، واللواء مختار الملا، واللواء اسماعيل عتمان. وبينما نحن مجتمعون، أذاعت المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية بيان الدكتور عصام شرف يعلن فيه استقالة الحكومة، وهو ما أزعج المشير طنطاوي، وما أزعجني أنا

شخصيًّا حيث إننا لا زلنا نتحدث حول حل الأزمة، إلَّا أن الدكتور عصام شرف لم يعد يتحمل الضغط، ووجد خلال لقائه مع شباب الثورة أنه لا حل سوى استقالته.

فقال المشير: هل هذا كلام؟ ألم نتحدث في هذا الشأن صباحًا.

فقلت: اعذر الدكتور عصام فالضغط عليه كبير لدرجة لا يتحملها.

فقال المشير: ماذا نفعل الآن؟!

فقلت: ليس هناك إلَّا قبول الاستقالة أو رفضها.

وهنا اعترض الحاضرون جميعًا على مبدأ رفض الاستقالة، لأنه أعلنها بالفعل، ومن الواضح أن استمراره بعدها سيكون صعبًا، ويجب البحث عن رئيس حكومة جديد.

وهنا اقترح الفريق سامي عنان اسم الدكتور محمد البرادعي الذي كان اسمه يتردد ضمن أعضاء مجلس رئاسي بديلًا للمجلس العسكري، على أن يرأس الحكومة لعل هذا يهدئ الناس في الشارع، إلَّا أن المشير طنطاوي لم يكن مرتاحًا للاقتراح، ورفضه تمامًا.

ثم تحول الحوار إلى الكلمة التي سيلقيها المشير غدًا. وقلت إنها ضرورية، ويجب أن تكون متضمنة شرحًا للأوضاع الحالية، وخطة عمل مستقبلية، وجدولًا زمنيا محددًا لتسليم السلطة، خصوصًا أن هناك اتهامات موجهة للمجلس العسكري بأنه يطمع في الحكم وإطالة أمد المرحلة الانتقالية، وأنه لا ينوي تسليم السلطة، فطلب منِّي المشير أن أقوم بإعداد الكلمة على أن نلتقي غدًا صباحًا لمناقشتها قبل إذاعتها.

وكنـت في هـذا التوقيت أعاني ارتفاع ضغط الدم، وهناك حساسـية في وجهي نتيجة التوتر المسـتمر خلال الأيام الماضية، ولم أكن أستطيع النوم منذ الجمعة السـابقة. وانتهي الاجتماع في العاشـرة مسـاء تقريبًا، وذهبت إلـى منزلي وأنا أفكر في الكلمة التي سـأكتبها، وفي موقف الدكتور عصام شـرف الـذي اتصلـت به فـور وصولي إلـى المنـزل، وتحدثنا فـي مكالمة طويلة، وعبرت عن شعوري بالحزن لتسرعه بإعلان الاستقالة قبل أن نصل إلى حل، ولكنه كان مرتاحًا لهذا الأمر بشدة.

وبعـد أن انتهـت المكالمـات الهاتفية مـن مختلف الأصدقاء ووسـائل الإعلام، خلوت إلى نفسـي في منزلي، وبدأت أفكر في الكلمة التي سوف أقوم بصياغتها محاولًا التغلب على الإرهاق الشديد ببعض أكواب الشاي. ووجـدت أن هـذه الكلمـة ينبغي أن تحتـوي على رد لـكل الاتهامات التي تنطلق في حق المجلس العسـكري من ناحية، وتكون بها قرارات حاسـمة وخطـة عمـل واضحـة للمرحلـة المقبلـة، ومخـرج مـن الأزمة السياسـية الحالية.

وبالفعـل كتبـت الكلمة على هـذا النحو، بحيث تكـون المقدمة خاصة بالـردود علـى كل الاتهامـات الخاصـة بقتـل المتظاهرين، ونيـة المجلس العسـكري في إطالة المرحلة الانتقالية، والتشـكيك في أنه يعمل لحسـاب النظـام السـابق. إلَّا أنني حينما فكرت في مخرج سياسـي للأزمة، وجدت أن التحرير يطالب برحيل المجلس العسـكري وإحلاله بمجلس رئاسـي، وهو أمر مسـتحيل في ظل الظروف التي تعيشـها مصر، حيث سـيؤدي إلى فوضى أكبر، وسـيتحمل المجلس العسكري مسـئولية تاريخية لو قبل بها، فوجـدت أن الحل الأمثل هو اللجوء لاسـتفتاء شـعبي عام حول اسـتمرار

المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، وكنت واثقًا من أن الرأي العام المصري لن يقبل بإزاحة المجلس العسكري من السلطة باعتباره صمام الأمان الوحيد المتبقي، فإن جاءت إرادة الشعب باستمرار المجلس العسكري، فإن هذا يعني شرعية له في اتخاذ قرارات أكثر حسمًا حتى يتم إقرار الدستور، ويتوقف الضغط المستمر من ميدان التحرير والذي أصبح لا يتسم بالرشد في غالبية الأحيان، وإن رأى الشعب أن المجلس العسكري يرحل، فلا مانع، وهنا يتحمل الشعب مسئولية اختياره.

وبعد تفكير عميق قمت بصياغة ثلاثة قرارات مهمة في الكلمة عقب المقدمة:

- أولا: دعوة الناخبين للاستفتاء على استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة وذلك يوم الأحد المقبل 27 نوفمبر. وتكليف اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ التدابير اللازمة لإجراء هذا الاستفتاء.
- ثانيًا: تأجيل انتخابات مجلس الشعب التي كان مقررًا لها 28 نوفمبر لمدة أسبوعين، حيث لا يمكن إجراء الاستفتاء ثم إجراء انتخابات مجلس الشعب في اليوم التالي قبل الانتهاء من إعلان نتيجة الاستفتاء.
- ثالثًا: قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف ، وتكليفها بالاستمرار لحين تشكيل حكومة جديدة.

وكنت أرى في هذه النقاط مخرجًا سياسيًا للأزمة الحالية، ونهاية لفكرة الضغط المستمر من ميدان التحرير بطريقة تعوق الحكومة والمجلس العسكري عن العمل.

وفي الحادية عشرة صباح اليوم التالى الثلاثاء 22 نوفمبر، توجهت إلى المجلس العسكري حسب الاتفاق، وأثناء انتظاري في الصالون الخاص، حضر إلى عضوا المجلس العسكري اللواء محمد حجازي واللواء عادل عمارة، وتناقشنا في مضمون الكلمة وذلك حتى يحضر المشير، واعترضا بشدة على فكرة إقامة استفتاء، وظللنا في مناقشات شد وجذب لمدة ساعة حتى دخل علينا المشير طنطاوي، فطلبا منه أن يجلسا معي لبعض الوقت لمناقشتي في الكلمة، فرفضت وطلبت من المشير أن يقرأها بنفسه لأن الوقت يمر، وميدان التحرير يغلي، والأحداث تتصاعد بشكل كبير، ويجب أن يخرج على الشعب بكلمة في أسرع وقت ممكن. فاستجاب المشير وجلس ليقرأ الكلمة، حتى وصل إلى القرارات الثلاثة في نهاية الكلمة، فانزعج وقال، استفتاء لأ.. فشرحت له الأسباب قائلًا إنه المخرج الوحيد لهذه الأزمة، فالمتظاهرون في التحرير يطالبون برحيل المجلس العسكري فورًا وتحديد جدول زمني لتسليم السلطة، وأنا أثق أن غالبية المصريين لا يريدون رحيل المجلس العسكري قبل وضوح الرؤية، فإن قال الشعب لا لاستمرار المجلس العسكري، تم إعفاء القوات المسلحة من المسئولية التاريخية، والشعب يدرك جيِّدًا أنه لا أحد يستطيع قيادة البلاد في هذه المرحلة إلَّا المؤسسة العسكرية، واستمرت المناقشات على هذا النحو لمدة أكثر من ساعة ونصف الساعة، وهو يصر على ألَّا يستجيب لفكرة الاستفتاء، وأنا مصر عليها، باعتبارها حلًا سياسيًّا لهذه الأزمة.. ولو قال الشعب نعم لاستمرار القوات المسلحة تكون لديه القدرة الكاملة على إدارة شئون البلاد بالشكل الصحيح، خصوصًا إذا أعلن الجدول الزمني لتسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب. وقلت أيضًا إن توقيت هذا

الاستفتاء يجب أن يسبق انتخابات مجلس الشعب المزمع عقدها في يوم الإثنين 5 ديسمبر، وبذلك يكون هناك سلطة الرئيس للمجلس العسكري وسلطة التشريع لمجلس الشعب المنتخب. وهذا سوف يقلل كثيرًا من استخدام التحرير للضغط باستمرار على المجلس العسكري والحكومة.

وكنت أفهم خلال المناقشة أن المشير يرفض - بحكم طبيعته - ليناقش الفكرة ويدرس مدى تمسكي واقتناعي بها، وفي الواحدة ظهرًا تقريبًا، طلب المشير من اللواء يسري زكي مدير مكتبه أن يجمع المجلس العسكري لمناقشة الكلمة، وهنا فهمت أن المشير بدأ يقتنع بالفكرة. فقلت إذن سوف نعلن أنك سوف تلقي كلمة للشعب المصري بعد قليل لأن الناس تنتظر رد فعل المجلس العسكري، فوافق، وأعلنت بالفعل في التليفزيون المصري ظنا أننا اقتربنا من إعلان الكلمة.

وقبل الثانية ظهرًا، تم عقد اجتماع المجلس العسكري دون الفريق سامي عنان الذي كان مشغولًا باجتماع مع بعض ممثلي القوى الوطنية. واستمر الاجتماع لأكثر من ساعتين ونصف الساعة لأعيد نفس أسباب الدعوة للاستفتاء مرة أخرى أمام المجلس العسكري كله، وندخل في مناقشات حادة، وحينما وجد المشير أن المناقشة احتدمت، طلب عمل اقتراع داخل المجلس العسكري على فكرة الاستفتاء، فقمت برفع يدي بالموافقة، ورفع هو يده أيضًا كما قام برفع يده الفريق عبدالعزيز سيف الدين قائد الدفاع الجوي، واثنان آخران من المجلس العسكري فقط، بينما رفض بقية المجلس.

فقال المشير: إذن لا استفتاء.

وهنا شعرت بإحباط شديد لاحظه المشير فقال: نحن احتكمنا داخل المجلس للتصويت، وهذه هي الديمقراطية.

فقلت: يا سيادة المشير لا تؤاخذني.. فإذا خرجت على الشعب بهذه الكلمة محذوفًا منها الدعوة للاستفتاء، سوف يكون خطابًا مشابهًا تمامًا لخطاب مبارك يوم 28 يناير 2011.

فقال لي: يعني إيه؟ فقلت: يعني «البلد والعة» وتخرج تقول «كلام عادي جدًّا» دون أن تسبق الأحداث بخطوة، والنتيجة أن المتظاهرين في التحرير سوف يستنكرون البيان، وستزداد وطأة الغضب لديهم، وبالتالي تزيد حدة الهجوم عليك وعلى المجلس العسكري وعلى الحكومة المقبلة. والدعوة للاستفتاء ستنهي الجدل الشعبي حول المجلس العسكري ووجوده في السلطة، ومهما قلت لهم إن المجلس لا يريد الاستمرار في السلطة، سيكون هناك دائمًا تشكيك في هذا الأمر.

وبدا التأثر على وجه المشير، فاقترح أن يتغير النص بدلًا من الدعوة للاستفتاء على المجلس العسكري ليصبح أن المجلس العسكري مستعد لترك السلطة باستفتاء شعبي، ورغم أنني لم أكن مقتنعًا بهذا النص فإنني لم أجد مفرًا من الموافقة عليه كما اقترحه، فما لا يدرك كله لا يترك كله، وقد مر وقت طويل منذ أن قمنا بالإعلان عن أن المشير سيلقي كلمة، وأصبحت الساعة تقترب من الخامسة مساء، وكانت التقارير الواردة من ميدان التحرير تشير إلى أن عبارات الغضب بدأت تتعالى بسبب طول فترة الانتظار في ميدان التحرير، وكانت المناقشات في المجلس العسكري قد تطرقت أيضًا إلى مسألة الجدول الزمني لتسليم السلطة،

وكنت قد تركتها في الكلمة في الموعد التقريبي المتفق عليه وهو نهاية 2012 إلَّا أن المشير الذي بدا غاضبًا جدًّا مما يقوله المتظاهرون والإعلام في حقه، قال إننا سنعلن موافقتنا على ترك السلطة في نهاية إبريل 2012، فاعترضت واعترض معي بعض أعضاء المجلس، حيث إن هذا التاريخ يعني أن المجلس لن يتمكن من تسليم السلطة إلَّا قبل انتخابات مجلس الشورى.. ولو حدث ذلك فهذا يعني أيضًا أن المجلس العسكري سوف يرحل قبل الشروع في إقرار الدستور، وفي تقديري أن الدستور أهم من إجراء الانتخابات كلها بما فيها الرئاسية.

ومع استمرار المناقشات قال المشير إننا نريد ترك السلطة في أسرع وقت ممكن، لأن القوات المسلحة يجب ألَّا تستهلك أكثر من ذلك في حفظ الأمن الداخلي، وعليها أن تعود إلى ثكناتها وترفع كفاءتها القتالية. وقد وصل الأمر إلى أن القوات المسلحة أصبحت تقوم برفع القمامة من الشوارع. وكان واضحًا الأسي الشديد على وجهه. فقلت: إن هذه هي طبيعة المرحلة الحالية، ولولا تحمل القوات المسلحة المسئولية لما تمكنت مصر من الاستمرار حتى هذه اللحظة، وعلى القوات المسلحة أن تنهي مهمتها بنجاح، وخروج القوات المسلحة في 30 يونيه 2012 يعني أن الدستور سوف يوضع بمعرفة أغلبية مجلس الشعب المقبل والتي ستكون بالتأكيد في يد التيار الديني، وهذا خطر كبير، فأصر المشير على تاريخ 30 يونيو. وتم رفع المجلس، وقمت بإعادة صياغة النقاط التي اتفقنا عليها، وخرج المشير ليلقي بيانه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تمام السادسة مساء.

ورغم عدم اقتناعي بالصياغة الجديدة بنسبة 100٪، فإن التلويح بإمكانية خروج المجلس الأعلى باستفتاء شعبي أثارت جدلًا كبيرًا في المجتمع، وخرجت قوى كثيرة ترفض خروج المجلس العسكري قبل اكتمال تشكيل السلطة، وحدث انقسام في ميدان التحرير حول هذه النقطة.

وبعد انتهاء البيان، طلب منِّي المشير أن أقترح عليه اسم رئيس حكومة جديدة، فقلت له إنني أحتاج فرصة للتفكير لأن المرحلة المقبلة حساسة للغاية، واتفقت معه على أن أعرض عليه اقتراحاتي صباح اليوم التالي. وغادرت المجلس متوجهًا للطبيب لتوقيع الكشف في مسألة الحساسية التي ملأت وجههي ولم يكن لديَّ وقت للذهاب إلى طبيب على مدى الأيام السابقة. وكنت أفكر فيمن يصلح لتولي مهمة رئيس الحكومة المقبل؟

وخلال هذه الفترة كان المشير قد استقبل عمرو موسي الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، والذي كانت تتجه نيته للترشح للرئاسة. ولم أكن أعرف بهذا اللقاء، وقيل إنه مرشح لتولي مهمة رئيس الوزراء، إلَّا أن الإخوان المسلمين سارعوا بإبلاغ رفضهم التام للمجلس العسكري لهذا الاختيار، كما علمت بعد ذلك أن اللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة التقى بالدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا بعلم المجلس العسكري، وأبدى استعداده للموافقة على تولي رئاسة الحكومة بشكل غير رسمي، وأن يختار وزراءه بالتعاون مع المجلس العسكري. إلَّا أن المشير ظل عند موقفه الرافض للدكتور البرادعي تمامًا.

وفي صباح يوم الأربعاء 1 ديسمبر، اتصلت في التاسعة صباحًا بالمشير طنطاوي دون أن أعلم بالمقابلات التي تمت مساء اليوم السابق، واقترحت عليه ثلاثة أسماء، الأول الدكتور مدحت حسانين وزير المالية الأسبق، فرد عليَّ بأن صحته لا تسمح. كما اقترحت عليه عمرو موسى بشرط ألَّا يترشح للرئاسة حتى لا يستغل فترة رئاسته للوزارة كنوع من الدعاية الانتخابية، فقال لي: ومين كمان؟ ففهمت أنه لا يريد أن يسمع مني حيثيات لهذا الاختيار، فاقترحت عليه اسم الدكتور كمال الجنزوري. فقال: هايقولوا عليه فلول.. فقلت أنا كنت معارضًا 25 سنة، ورغم كده قالوا عليَّ فلول، ولكن الدكتور الجنزوري فيه مميزات عن السابقين.

فقال لي: ما مميزاته؟ فقلت: إن رئيس الوزراء المقبل سوف يتولى المسئولية لمدة تتراوح بين 4 و6 شهور، والدكتور الجنزوري يعلم طبيعة عمل رئيس الحكومة، وسيبدأ العمل فور دخوله مكتبه. أما لو جاء شخص جديد، فسوف يستغرق شهرًا حتى يتعرف على طبيعة العمل والقوانين المنظمة لعمله، ولا يوجد لدينا رفاهية أن نضيع وقتًا أطول من عمر الدولة المصرية، خصوصًا أن الوضع الاقتصادي سيئ للغاية ويحتاج تعاملًا سريعًا. كما أن الدكتور الجنزوري كانت له مشكلات في فترة حكم الرئيس السابق، وهناك نوع من التعاطف الشعبي معه.

وانتهت المكالمة ، وشعرت بأن المشير مستريح لاقتراح الدكتور الجنزوري. ولم أرد أن أقترح عليه اسمًا جديدًا، خصوصًا أنه قد سألني قبل أيام عن اسم يتولى الحكومة بعد الدكتور عصام شرف، فاقترحت عليه اسم الدكتورة فايزة أبو النجا، إلَّا أنه لم يحبذ فكرة تولي سيدة لهذا المنصب.

وغادرت منزلي متوجهًا إلى مجلس الوزراء دون أن أعرف رده، ولكنني علمت خلال الطريق أن بعض أعضاء المجلس العسكري اقترحوا اسم الدكتور حازم الببلاوي كرئيس للحكومة، وأصبحت الاختيارات محصورة في اسمي الدكتور كمال الجنزوري والدكتور حازم الببلاوي.

وفي مجلس الوزراء كنا نجتمع مجموعة الأزمة الوزارية ومعنا الدكتور حازم الببلاوي، وأثناء حوارنا حول الأزمة وسبل الخروج منها، دق جرس تليفون الدكتور حازم الببلاوي، فانصرف خارج غرفة رئيس الوزراء، ثم عاد بعد دقائق، وفهمت فيما بعد أن المكالمة جاءت من قيادة كبرى في المجلس العسكري لعرض رئاسة الوزراء عليه، وأنه طلب وقتًا للتفكير ودراسة الأمر مع أسرته، وطلب إعطاءه فرصة حتى الخامسة مساء. وحين حلت الخامسة مساء ولم يرد الدكتور الببلاوي، قام المجلس العسكري بالاتصال بالدكتور الجنزوري، وبدأت إجراءات تكليفه بالوزارة دون إعلان، وعقد الجنزوري لقاء آخر دون إعلان مع المجلس العسكري يوم الخميس 24 نوفمبر. وفي هذا اليوم علمت من الدكتور سامي سعد زغلول الأمين العام لمجلس الوزراء أن المجلس العسكري طلب ملف الدكتور الجنزوري، وبات واضحًا لنا جميعًا أن الاختيار وقع عليه لتولي رئاسة الحكومة، وحدثت بالفعل لقاءات غير معلنة بين المشير طنطاوي والجنزوري.

وفي ظهر يوم الجمعة 25 نوفمبر، تلقيت اتصالًا هاتفيًا من اللواء إسماعيل عتمان عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة يخبرني فيه أن الدكتور الجنزوري في اجتماع مع المشير طنطاوي حاليًا في المجلس العسكري، وأن هناك مؤتمرًا صحفيًا سوف يعقده الدكتور الجنزوري

عقب اللقاء، وطلب مني الحضور في هذا المؤتمر، وإرسال بعض مندوبي التليفزيون للحضور. فقلت له إنني سوف أرسل مندوبين لحضور المؤتمر، أما أنا فأعتذر عن عدم الحضور لئلا يفسر الأمر بشكل خاطيء. وتفهم اللواء إسماعيل عتمان موقفي، وكنت آنذاك في طريقي إلى مكتبي بهيئة الاستعلامات، وتابعت المؤتمر الصحفي من خلال التليفزيون في الثانية ظهرًا تقريبًا. وخلال المؤتمر قال الدكتور الجنزوري إنه تم الاتفاق على بقاء 5 وزراء فقط من الحكومة المستقيلة في حكومته.

وخلال هذه الفترة استمرت لقاءات مجموعة الأزمة الوزارية يوميًّا لمدة ساعتين صباح كل يوم، واستمرت الحكومة في العمل بشكل طبيعي بناء على تكليف رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستمرارها لحين تشكيل حكومة جديدة. وكانت الأحوال تتدهور يومًا بعد يوم في ميدان التحرير وامتدت إلى شارع محمد محمود، وبدأت الهجمات المتتالية على وزارة الداخلية.. ورغم أن الاعتداء على منشأة حكومية يعد عملًا عدائيًّا واضحًا، فإن الإعلام الخاص كان يصور هذا الأمر باعتباره بطولة من الثوار، وتمكن قطاع الأخبار من الحصول على فيلم في هذا التوقيت لعدد من الأطفال دون السادسة عشرة، وهم يقذفون الداخلية بزجاجات المولوتوف والحجارة. وتم عرض الفيلم وكان يحمل توضيحًا لأن ما يحدث في شارع محمد محمود وفي محيط وزارة الداخلية ليس له علاقة بأي تظاهر سلمي، ولا يمت بصلة إلى الثورة وكان الفيلم كاشفًا لأسباب زيادة عدد حالات الوفاة في هذه المنطقة. وتعالت نداءات المسئولين بضرورة التزام المتظاهرين بالوقوف في ميدان التحرير فقط كما كان الأمر في بداية الثورة.

وخلال هذه الفترة كنت أتابع مع رئيس الوزراء في مكتبه البث المباشر لقناة النيل للأخبار من ميدان التحرير، وكان الدكتور عصام شرف يتشكك في دقة المعلومات الواردة من اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية حول عدم قيام الشرطة بضرب المتظاهرين، نظرًا لأن الإعلام الخاص كان يروج دائمًا أن الشرطة تستخدم العنف المفرط ضد المتظاهرين، وأنها كانت السبب في زيادة أعداد الضحايا. وأثناء متابعة البث المباشر، شاهدنا دخانًا ينبعث من ميدان التحرير وسط حشد كثيف من المتظاهرين.

فانزعج الدكتور شرف قائلًا: شايف.. بيضربوا المتظاهرين بالغاز!!

فنظرت للشاشة بإمعان وقلت له: يا دكتور، لو كانت هذه قنبلة غاز لهرع المتظاهرون بعيدًا عنها.

وفجأة اقتربت الصورة أكثر ليتبين أن الدخان ينبعث من عربة «بطاطا» وسط المتظاهرين!! وتبين أن كل هذا الآسى والانزعاج بسبب بائع متجول. ووقتها عرفت حقيقة القول المأثور الشائع في الصحافة أن الصورة لا تكذب ليس صحيحًا دائمًا.

ونظرًا لعلاقتي الطويلة بالدكتور كمال الجنزوري، توقعت أن يتصل بي فور توليه مهمة تشكيل الحكومة إما ليخبرني بالاستمرار أو بالرحيل، ولكنه لم يفعل، فتوقعت أنني خارج من التشكيل الجديد، ولم يكن هذا يسبب أي ألم لي، ولهذا قمت بتفريغ مكتبي من أي متعلقات شخصية يوم الأحد 27 نوفمبر، باستثناء لوحة كبيرة أعتز بها جدًّا طلبتها من الفنان التشكيلي طه قرني في بداية عملي في الوزارة لتحل محل صورة رئيس الجمهورية خلف المكتب، وقد كتبت عليها الآية الشريفة «إن أريد إلا

الإصلاح ما استطعت»، والتي فضلت أن تظل معي في المكتب لآخر يوم عمل.

وطوال الأيام التالية كنت حريصًا على ألَّا أتصل بالدكتور الجنزوري لأي سبب، مكتفيًا ببث أخباره بشكل طبيعي، ولم يتصل بي إلَّا في الثالثة عصر الخميس 1 ديسمبر 2011، وكانت مكالمته مفاجأة لي بكل المقاييس لما احتوته المكالمة، فبينما الشارع ملتهب للغاية ومنقسم حول اختيار الدكتور الجنزوري، فوجئت به يشكو من أن صورته لا تظهر في المؤتمرات الصحفية التي يعقدها بشكل جيِّد. فتعجبت جدًّا من ملاحظته الصادمة لي، فقلت له إنه يقف دائمًا وسط الكاميرات التي تؤدي إلى تغيير في الشكل كلما اقتربت، وعليه أن يقف بعيدًا نسبيًّا عنها، وقلت له: ليس ضروريًّا أن تعقد مؤتمرًا صحفيًّا يوميًّا إلَّا إذا كان هناك جديد تريد الإعلان عنه. فأخبرني أنه يريد أن يعقد مؤتمرًا صحفيًّا في الخامسة مساء نفس اليوم، ويوصيني بأن أنبه على طاقم العمل بذلك. فقلت له: إنني سأرسل له طاقم إذاعة خارجية ليختار مكانًا ملائمًا لعقد المؤتمر، وبالفعل أرسلت له رئيس قطاع الهندسة الإذاعية ومخرجًا لتنفيذ ذلك، إلَّا أنني عقب المكالمة أصابني إحباط شديد، فالذي يفكر فيه رئيس الوزراء الجديد يختلف تمامًا عما نفكر نحن فيه ويفكر فيه الشارع المصري. ولم يتحدث معي الدكتور الجنزوري في شيء آخر.

وبالفعل تمت إذاعة المؤتمر الصحفي الجديد للدكتور الجنزوري، وحدثني تليفونيًّا في صباح اليوم التالى الجمعة 2 ديسمبر ليشكرني على ذلك، فتمنيت له التوفيق، وقال لي انه سوف يستقبل أعضاء حكومته مساء اليوم، ولم يخبرني أنني سوف أكون معه أم لا.. ولم أسأله؟!

وطوال هذا اليوم كنت في مكتبي بهيئة الاستعلامات أتابع وقائع مليونية في ميدان التحرير، وكانت المظاهرات طوال الأسبوعين الماضيين يومية منذ مليونية رفض وثيقة السلمي، وفي الخامسة والنصف مساء تلقيت اتصالًا تليفونيًا من مراسم مجلس الوزراء لإبلاغي بأن الدكتور الجنزوري يطلبني في السادسة والنصف مساء بمقر وزارة التخطيط وهي على بعد دقائق قليلة من هيئة الاستعلامات. وفي الموعد المحدد توجهت إلى هناك، فاستقبلني الصحفيون في الخارج بترحاب شديد، وهنأوني بالاستمرار في وزارة الإعلام. وعند الأسانسير وجدت الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي. فسلمت عليها، ودخلنا معًا للأسانسير، وأثناء رحلة الصعود قالت لي: كانت هناك أزمة كبيرة بسببك؟

فقلت لها: خير.

فقالت: أنت كنت هاجمت الدكتور الجنزوري زمان على توشكى؟

فقلت لها: نعم.. وسوف أعارضه إذا تم فتح هذا الموضوع مرة أخرى، لأننا لسنا في مرحلة تقتضي المغامرة، ثم إن الدكتور الجنزوري كان يتصل بي في كل مرة أكتب فيها، وأنشر رده في المقال التالي.

وللحقيقة لم يعجبني الكلام بالمرة، حيث إن الدكتور الجنزوري كان دائم الاتصال بي، وكانت علاقتنا تقوم على الاحترام المتبادل. وحينما دخلت للصالون المجاور لمكتب الدكتور الجنزوري، وجدت هناك مجموعة من الوزراء القدامي في حكومة شرف، وبدأت مقابلات الدكتور الجنزوري لتكليف الوزراء القدامي بعد أن استقبل الوزراء الجدد، وكان هذا مخالفًا لما جرت عليه العادة.

وحينما جاء دوري لمقابلة الدكتور الجنزوري، دخلت عليه مبتسمًا، وحرصت على ألّا يظهر ضيقي مما سمعته من الدكتورة فايزة أبو النجا. واستقبلني بشوشًا ضاحكًا وقال لي: أنت تعلم مكانتك في قلبي، وأنت أكثر الأشخاص الذين استريح لهم في هذه الحكومة.

فقلت له إن شاء الله نتمكن من تقديم أقصى جهد لأن مصر تمر بمرحلة شديدة الحساسية.

وفاجأني بأنه في مشكلة كبيرة، حيث إنه استقبل المرشح لوزارة القوى العاملة الجديد، وفوجيء بعد الإعلان باتصالات كثيرة تفيد أنه على علاقة بقضية مالية. وهو يشعر بالحرج.

فتعجبت قائلًا: ألم تتلق تقارير رقابية وأمنية عن المرشحين؟!

فقال: كل شيء كان سليمًا، ولا أدري كيف نتعامل مع الموقف إعلاميًا؟

فقلت: الوضوح أهم شيء في هذه المرحلة. فلا مانع أن تستقبل مرشحًا آخر، ويبدو الأمر كأنه مفاضلة بين مرشحين.

فقال: أفضل ألّا يخرج الوزراء المرشحون بتصريحات، وأن يصدر هو التصريحات بعد المقابلات.

فقلت: لا مانع، وسوف أخبر بقية الوزراء بذلك، كما أنني سأخبر الصحفيين بذلك أيضًا.

وانصرفت بعد المقابلة. وأخبرت الوزراء المتبقين برغبة الدكتور الجنزوري، وخرجنا جميعًا من مقر وزارة التخطيط، وأخبرت بعض

الصحفيين أن الدكتور الجنزوري سوف يقوم بالتصريح بنفسه أثناء خروجه. وتوجهت إلى منزلي، وتلقيت عشرات مكالمات التهاني، إلَّا أنني لم أكن مستريحًا.

وفي اليوم التالي، فوجئت بحملة شرسة ضدي وضد المهندس حسن يونس وزير الكهرباء، والدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي في المواقع الإلكترونية، وبدأت الشائعات تنطلق حول استبعادنا. ومع شراسة الحملة، اتصلت مساء بالدكتور كمال الجنزوري، وسألته: هل هناك تغيير في التكليف أم لا؟ فنفي، وقال: أنت تعلم أنك أقرب الناس إلى قلبي في هذه الحكومة، وأنا لا أعلم كيف وصلت وسائل الإعلام إلى هذا الحد من التضليل، فقلت له: أتمنى لو كان هناك تغيير في الموقف أن أعلمه مسبقًا قبل الإعلان عنه، وحتى لا أطيل في هذا الأمر، سألته عن وضع وزير الداخلية الذي كان لايزال معلقًا. فقال إنه يريد وزير داخلية قويًّا مثل زكي بدر في الثمانينيات لأن الوضع الأمني سيئ للغاية، وسألني عن ترشيح بهذه المواصفات. فضحكت، وقلت له دعني أفكر حتى الغد. وانتهت المكالمة.

وفي صباح اليوم التالي، تلقيت اتصالًا من الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء يطلبني لمقابلته في هيئة الاستثمار، فتركت مكتبي وذهبت إليه، فقال لي إنه شاهد خبرًا على قناة فضائية يقول إن أحد أعضاء المجلس العسكري ينفي تمسك المجلس بأسامة هيكل كوزير للإعلام. فقلت له إنني لم أشاهد مثل هذا الخبر، فقال لي اسأل، فاتصلت باللواء مختار الملا عضو المجلس العسكري وكان مسئولًا عن الملف الإعلامي بالمجلس،

وسألته عن ذلك، فقال أبدًا.. هذا كلام غير صحيح بالمرة. وأخبرت الدكتور عصام شرف بذلك، وانصرفت بعد أن أخبرته بشعوري بعدم الراحة مما يحدث بشكل عام منذ أن التقيت الجنزوري.

وفي مساء الأحد 4 ديسمبر، اتصلت بالدكتور الجنزوري لأتحدث معه بشأن وزير الداخلية كما وعدته، واقترحت عليه ثلاثة أسماء كنت قد تقصيت عنهم بينهم اللواء محمد إبراهيم الذي تولي المنصب بالفعل. وخلال المكالمة قلت للدكتور الجنزوري، تخيل يا دكتور إن الشائعات لا تزال قوية جدا باستبعادي. فرد قائلًا: ألم يخبرك أحد من المجلس العسكري أو اللواء مراد موافي؟ فقلت له يخبرني بماذا؟

فقال إن الضغوط شديدة جدًّا.

فقاطعته: وهل كنت تنتظر حتى أكلمك لتخبرني يا دكتور، عمومًا أنا تعبت جدًّا، وأتمنى لك التوفيق، وأسجل اعتراضي على عدم إبلاغي قبل الآن بشكل مباشر منك، وبشكل يتفق مع علاقة احترام قائمة بيني وبينك لسنوات، خصوصًا أنني لم أطلب الاستمرار وأنت الذي طلبتني. وانتهت المكالمة، وكنت وقتها في المنزل استعدادًا للخروج لمناسبة، فقمت بصرف السيارة والحارس، وقلت لهما إنني لن أنزل، ولا تأتيا حتى أطلب منكما ذلك.

ثم ارتديت ملابسي، وخرجت مستقلًا سيارتي الخاصة متوجهًا للمناسبة التي كنت عازمًا التوجه إليها للمجاملة. وطويت صفحة وزارة الإعلام تمامًا، إلّا أنني كنت أشعر بإهانة من طريقة الدكتور الجنزوري في التعامل مع الأمر. وخلال عودتي للمنزل تلقيت اتصالًا من اللواء أحمد

أنيس وكان وقتها رئيسًا لشركة نايل سات، يخبرني أنه التقي مع الدكتور الجنزوري، وكلفه بالوزارة، وأنه يشعر أن عبئًا ثقيلًا ألقي عليه. فتمنيت له التوفيق.

ولكن إساءة الدكتور الجنزوري لم تتوقف، فقد خرج للصحفيين بعد ذلك، وحينما سألوه عن استمراري كوزير للإعلام، أشار إليهم بأصبعه بما يعني النفي، وعلمت فيما بعد من المهندس حسن رشدان رجل الأعمال المعروف وصديق الدكتور الجنزوري أنه تلقي اتصالًا من الشيخ صفوت حجازي، وطلب منه إبلاغ الدكتور الجنزوري بأنهم ـ أي الثوار ـ سوف يشعلون النار في ماسبيرو إذا توليت منصب وزير الإعلام. وإنه قام بإبلاغه بالفعل، إلَّا أنني تلقيت اتصالًا بعد ذلك بشهور طويلة من الدكتور صفوت حجازي ينفي طلبه ذلك، وتلقيت تأكيدات كثيرة من المهندس حسن رشدان بحدوث ذلك، ولكنني لا أتوقف عند هذه الواقعة أو تلك، ولا أتوقف حتى عند خروجي من الوزارة، فمن الطبيعي أن يخرج الوزير من الوزارة، إلَّا أن ما يعنيني فقط هو الأسلوب الذي اتبعه الدكتور الجنزوري في إبلاغي بواقعة الخروج، فلست أنا من طلب منه الاستمرار، ولكنه هو الذي طلبني، كما أنه كان يجب أن يناقشني فيما تحدث فيه أي طرف معه مادام أنه كلفني بالفعل بالوزارة، والأهم من ذلك أنه أبلغني في اتصال تليفوني كنت أنا الذي أجريته في الثامنة مساء، وكان واضحًا من توقيت لقائه بالوزير التالى اللواء أحمد أنيس أن هناك اتفاقًا مسبقًا معه على هذا الموعد، أي أنني لو لم أعلم عن طريق الاتصال الذي أجريته مع الجنزوري، كنت سأعلم عنه من وسائل الإعلام. وهذا أمر لا يمكن تصور أنه يغيب على شخص مخضرم سياسيًّا مثل الدكتور الجنزوري إلَّا عمدًا.

فـإذا وضعت في الاعتبار محادثتـي مع الدكتورة فايزة أبو النجا، فهذا يؤكد تعمد الإساءة من جانبه.

المهـم أننـي توقفت تمامًا عـن الذهاب إلى الـوزارة منذ هـذا التاريخ، وقررت قطع صلتي تمامًا بهذه المرحلة على المسـتوى الشـخصي، راضيًا بمـا قدمته في هذه المرحلة التاريخيـة، فالأهم دائمًا هو مصر، والتي كانت تعاني فعلًا أوجاعًا وآلامًا تراكمت بشكل أصبح يهدد تماسكها الداخلي.

وفـي يـوم الأربعاء 7 ديسـمبر 2011، قامـت حكومة الجنـزوري بأداء اليمين الدسـتورية أمام المشير طنطاوي، والذي قام بعقد اجتماع معها بعد ذلك، وخلال الاجتماع، قام المشـير بتوجيه الشكر للوزراء الذين خرجوا، وأثني على أدائهم وتحملهم المسـئولية في هذا الوقت العصيب. وخصني بشـكر عميـق، مؤكدًا أنـه لولا الظـروف لكنـت معهم. وعقـب الاجتماع تلقيـت اتصالات عـدة من الـوزراء السـابقين ليخبروني بما قاله المشـير، فهنأتهـم ودعوت لهم بالتوفيق، ووجـدت أن الواجب يحتم عليَّ الاتصال بالمشـير لتوجيه الشكر له. وبالفعل، اتصلت بمكتبه في صباح اليوم التالى الخميس 8 ديسمبر 2011، فرد عليَّ اللواء يسري زكي، فأخبرني أن المشير ليس موجودًا على مكتبه، وبعد قليل اتصل بي ليخبرني أن المشير يدعوني للقاء، فقلت له إنني موجود حاليًا في مدينة نصر بمنزلي، وإذا كانت الساعة الواحدة مناسبة فسوف أكون موجودًا.

فقال لي: نحن ننتظرك، وبالفعل ذهبت بسيارتي الخاصة للأمانة العامة لوزارة الدفاع، واستقبلني المشير طنطاوي في صالون ملحق بمكتبه فقلت لـه إنني اتصلت به لتوجيه الشـكر على ما قاله فـي اجتماع مجلس الوزراء،

فقال أنا لم أقله في اجتماع مجلس الوزراء، ولكنني أقوله دائمًا، فأنت شخص محترم ووطني، وتحملت المسئولية في وقت عصيب، وأديت دورك بأمانة. وقال إن خلافًا نشأ بينه وبين الجنزوري بسببي، ولكنها حكومته ولم يشأ أن يضغط عليه، ونحن لازلنا نحتاج إلى مجهودك معنا، وأنا أطلب منك أن تكون مستشارًا لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فرددت عليه: أشكرك على ذلك، وهذا عرض يشرفني. إلَّا أنني لا أفضِّل في هذه المرحلة أن أتولى هذا المنصب، ولكنني جاهز للمعاونة في أي وقت دون هذا المنصب.

فبدا عليه الاستغراب، وقال لي: لا أريد أن أضغط عليك، ولكنني أريد أن تفكر أكثر. فشكرته. ثم تناقشنا في أمور أخرى خاصة بإدارة المرحلة الانتقالية وقلت له إن الدكتور الجنزوري بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له سيحمل الكثير من العبء عن كاهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو رجل لديه خبرة طويلة وعلينا أن نعطيه الفرصة كي يعمل، وننتظر ما يفعله. لكن ما يقلقني منه هو حديثه عن المشروعات القومية الكبرى، وبخاصة توشكى، فالمرحلة الحالية بما تحمله من مشاكل اقتصادية لا تتحمل مزيدًا من الانفاق على مشروع اعترف الجميع بأنه فاشل. وانتهت المقابلة التي استمرت نحو الساعة. وانصرفت، وقررت أن أستريح من عناء الفترة التي أمضيتها في الوزارة، مكتفيًا بما تعرضت له من ظلم خلال هذه الفترة التي استمرت 150 يومًا، ولم يكن لي عزاء إلَّا أنني قدمت كل ما لدي بإخلاص فقد كانت رغبتي في موقعي كوزير هي إصلاح وضع الإعلام الرسمي، ماليًّا وإداريًّا ومهنيًّا، وتقديم رأيي في القضايا المختلفة بعيدًا عن أي هوى شخصي.

# أمّا قبل

- ربع القرن الضائع
- الطوارئ لا تدعو للفخر
- سيادة وطنية تحت الطلب
- حينما ارتفع الصليب دون الهلال
- حكمت.. فظلمت.. فخفت.. فهربت

# ربع القرن الضائع

أدار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر البلاد في مرحلة شديدة الصعوبة، من 1954 حتى 1970، ونقلها من عصر الاحتلال إلى عصر الاستقلال، وعزز وضعها الإقليمي والدولي رغم هزيمة 1967، اتسم بالجرأة والشجاعة في اتخاذ القرار، وميزته صفات الزعامة المتوافرة لديه، لدرجة أن خطاباته تؤثر في الناس بعد رحيله بعشرات السنين، والتاريخ يسجل محطات مهمة وواضحة في تاريخ جمال عبدالناصر.

ورغم قصر مدة رئاسة الراحل أنور السادات منذ 1970 حتى 1981، فإنه صانع قرار حرب أكتوبر 1973، وأعلن في قرار الحرب أنه يتحمل كامل المسئولية عنها، فانتصر، وأعادت هذه الحرب للعرب كرامتهم، ولمصر عزتها وأرضها المغتصبة، وبنفس الجرأة والشجاعة، اتخذ قرار السلام أيضًا، وهو القرار الذي أذهل العالم وإسرائيل والمصريين أنفسهم، تماما كما أذهلهم قرار الحرب، وبقرار السلام، تمكن السادات من استعادة بقية أرض سيناء، ومهد الطريق بذلك لإقامة نهضة شاملة في مصر، وكلما مر

الزمان، سيظل التاريخ شاهدًا بأن هذا الرجل هو الذي أعاد أرض مصر المسلوبة، والذي أكد للعالم أن مصر قوة سلام وليست قوة حرب. ولكن الفحص الشامل والدقيق لمرحلة حكم الرئيس حسني مبارك، لا يظهر علامات ملموسة ومحددة لهذة المرحلة التي بدأت منذ 1981 وتمتد حتى الآن، وتبدو على امتدادها لنحو ربع قرن من الزمان وكأنها مرحلة انتقالية، حيث كان الطبيعي والمنطقي، أن تشهد مصر في هذة المرحلة انطلاقة حقيقية في كل المجالات، فقد مضى 32 عامًا دون حروب، منها 26 عامًا في سلام حقيقي مع إسرائيل، وهي فرصة تاريخية نادرة التكرار ولا يمكن تعويضها، ومع ذلك أهدرت بالكامل، وبالمقارنة بالعهدين السابقين يتكشف أن مصر خاضت 3 حروب خلال 71 عامًا، ورغم ذلك حققت إنجازات تاريخية، في مقابل 24 عاما دون حرب لم يتحقق فيها شيء.

أما المقارنة مع الخارج فهي مهينة، والمثل الأول الذي يتبادر للذهن هو ماليزيا التي بدأت عام 1982 من مركز اقتصادي أقل مما بدأت منه مصر عام 1981، ولا تمتلك موقعا جغرافيًا متميزًا وحاكمًا ومتوسطا يؤهلها للعب دور تجاري عالمي، فأصبحت هي نمر اقتصادي عالمي ضخم خلال 15 عامًا، ومازلنا نحن نتخبط ونتخلف.

والحقيقة أن الرئيس مبارك حينما تولي الحكم، كان لديه خياران يسيران جنبا إلى جنب، إقرار الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، أما الديمقراطية فكلما تحدثنا عنها، يقال: إن الرئيس مبارك لم يقصف قلمًا، وهذه حقيقة، بدليل أنني أكتب هذة السطور، ولكن الديمقراطية نظام متكامل، وليست

مجـرد تـرك الناس لتكتـب، وبصراحة، ظننـت أن الرئيس مبـارك قد اتخذ خطـوة في هذا الاتجاه، حينما قرر تغييـر نظام اختيار رئيس الجمهورية في فبراير الماضي، فإنني سرعان ما اكتشفت - كما اكتشفنا جميعًا - أن حجم الضجيـج يفـوق بمراحل حجم الطحيـن، وأن التعديل الـذي تم لن يؤدي لتداول السلطة أبدًا، وبالتالي لن يؤدي للديمقراطية أبدًا.

وأمـا الإصـلاح الاقتصادي، فقد بـدأ عصر الرئيس مبـارك بعقد مؤتمر اقتصادي، ظن المصريون منه أننا مقبلون على مرحلة من التقدم الاقتصادي، فإذا بالسـنوات تمـر، والأفكار تتوالى، مرة حملة لسـداد ديون مصر، ومرة مشـروع الألـف يـوم، ثم دخلنـا عصـر المشـروعات العملاقـة، فاقتحمنا توشـكى بمليارات الجنيهات، وضربت الحكومات الثلاث المسئولة عنها بالدراسـات عرض الحائط، والنتيجة أن المشروع فشل، ولم يجن الشعب شـيئًا مما أهدرته الحكومات الثلاث، ولم يحاسـب الرئيس أحدًا على هذا الإهدار في المال العام.

وهو الأسلوب نفسه الذي انتهجته حكومات عهد مبارك حينما أصرت على مسـار ترعة السـلام الحالي، وكانت النتيجة أنه بعد إنفاق المليارات، بحجة اسـتصلاح وزراعة 450 ألف فدان، يسير المواطن إلى العريش دون أن يري شجرة واحدة زرعت، إضافة إلى ما كان منزرعًا على مياه الآبار قبل الترعة التي ألقينا فيها المليارات دون عائد، وهو أيضًا الأسلوب نفسه الذي انتهجتـه هذه الحكومات في مشـروع تنمية شـمال غرب خليج السـويس، والـذي وصف بأنه أفضل من مدينة «شـن جن» الصينية، وأنه سـيمثل نقلة في التصدير، فتحول المشـروع إلى تقسيمات أراض ضخمة اشترتها نخبة

منتقاة من رجال الأعمال المصريين، الذين تجدهم في كل المشروعات العملاقة، ولم يقدم هذا المشروع العملاق إضافة إلى مصر أسوة بزملائه من المشروعات العملاقة الأخرى!

الأمثلة كثيرة، والمشروعات الفاشلة بالعشرات، والمغامرات الاقتصادية بالمئات، والمواطن العادي لا يشعر بنتيجة سوى أن البطالة بلغت معدلات غير مسبوقة، لدرجة أنها اقتربت من 11٪ من قوة العمل وفق إحصاءات 2004، وعجز الموازنة يقترب من نصف الموازنة، والميزان التجاري يزداد خللًا !

ترى ماذا سيكتب التاريخ عن هذه المرحلة ؟

7 / 2 / - 2006 – المصري اليوم

# الطوارئ لا تدعو للفخر

لماذا يحاول النظام أن يسوّق لنا فكرة أنه قدم إلينا جميلًا ومعروفًا وخدمة جليلة، حينما مدّد العمل بقانون الطوارئ عامين آخرين؟ لماذا يظن النظام أننا 82 مليون ساذج وعبيط؟ وما الفارق الكبير الذي طرأ علينا بعد تمديد حالة الطوارئ وقصرها على الإرهاب والمخدرات؟ ما الفارق أن يكون ذلك نصًّا في القرار الذي قدمته الحكومة لمجلس الشعب، أم تسوقه لمجلس الشعب في صورة مبررات ودوافع خارج نص القرار؟

الأمر لا يدعو إلى كل هذا التفاخر الذي بدا عليه أحمد عز، أمين تنظيم الحزب الوطني، حينما أعلن أن الحزب الوطني هو الذي طالب الحكومة بوضع ضوابط مد العمل بقانون الطوارئ، فليس صحيحًا أن ما حدث شبه إلغاء لقانون الطوارئ، باعتبار أنه أصبح مقصورًا على الإرهاب والمخدرات فقط، وليس صحيحًا أن ما حدث خطوة إلى لأمام، ولا أعرف أي شرف يدعيه أحمد عز، بينما الحزب الوطني هو السند الذي يضمن استمرار حالة الطوارئ منذ 1981، ولم يلتفت مرة واحدة

للمعارضة بكل أطيافها وهي تنادي يوميًّا منذ هذا التاريخ بوقف العمل بهذا القانون، فتحول قانون الطوارئ إلى أصل وأداة من أدوات الحكم، وليس مجرد استثناء لبعض الوقت ولظروف محددة كما يفهم من اسمه، ورجال الحزب الوطني يروجون دائمًا لهذا القانون ويقولون إنه كان مطبقا في عهود ما قبل الثورة، دون الإشارة إلى أن مصر في هذه الفترة كانت تحت عهد الاحتلال البريطاني، بينما نحن حاليا- وفق تصريحات رجال الحزب الوطني أنفسهم- نعيش في مرحلة استقرار غير مسبوقة، أي أنه لا يجوز تطبيق حالة الطوارئ بأي حال من الأحوال في هذه المرحلة.

نسى أحمد عز كل مطالب الكتاب والصحفيين، ومختلف السياسيين وممثلي القوى الوطنية لإلغاء قانون الطوارئ منذ عام 1981، وتباهى بأن الحزب الوطني هو الذي طلب أن يقتصر تنفيذه على جرائم الإرهاب والمخدرات، ولم يشأ أن يفوِّت هذه الفرصة دون تسجيل موقف، يؤكد فيه احتكار الحزب الوطني للحياة السياسية في مصر حتى لو كان الموقف لا يحتمل ذلك، ولو كان أحمد عز- مثلًا- قد اعترض على تقديم الحكومة لطلب مد حالة الطوارئ لمدة عامين تحت أي مسمى، ولو كان قد استند في هذا الموقف الافتراضي إلى أن الرئيس مبارك كان قد وعد بإلغاء الطوارئ وإبدالها بقانون جديد للإرهاب أثناء انتخابات 2005، لو فعل ذلك، كان سيجد التقدير والثناء قد حلّ عليه منا جميعًا دون أن يطلبه أو أن يحاول فرضه علينا هو بكلماته، وكنت مع غيري سنصفق له ونشيد به في كتاباتنا باعتباره انحاز إلى الرأي العام، ووقف موقفًا مشرفًا حقيقيًّا. والطوارئ في وضعها الجديد أخطر، فما المانع أن تتهم الحكومة أحد

المعارضيـن بأنـه تاجـر مخـدرات وتطبـق عليـه الطـوارئ حتـى يظهر له صاحـب؟ ومـا المانـع في اتهامـه بأنه منتـم لتنظيم إرهابي يسـتهدف قلب نظـام الحكـم حتـى يثبت العكـس؟ الحقيقةً أنـه لا وجود للـرأي العام في هـذا الموضـوع، لا وزن له، فالحـزب الوطني والحكومـة يوزعان الأدوار ويتقاسمانها في تمثيلية سخيفة وممجوجة تتكرر مع كل تجديد لمد العمل بهذا القانون.

فالدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، قال في الجلسـة نفسـها إن الحكومـة تطلـب مد حالـة الطوارئ وهـو كُرْه لها حفاظـا على الوطن، وأضـاف أن الدولـة ليسـت مسـتعدة للتفريـط فـي منجزاتهـا وأمنهـا أمام ضربات الإرهاب، ونسـي الدكتور نظيف الذي تلقى قسـطًا من تعليمه في دول متقدمة، أن الشـعوب كلها تعيش في أخطار محتملة من هذه النوعية، فمصر ليسـت الدولة الوحيدة التي يمكن أن تتعرض لمشـكلات، وليست كل حادثـة إرهابيـة تقتضي فرض حالـة الطوارئ، والطـوارئ كانت قائمة فـي التسـعينيات بينما كانـت حوادث الإرهـاب على أشـدها، أي أن حالة الطـوارئ لم تمنع الإرهاب، كما أن كل الـدول الطبيعية تتعرض للإرهاب ولـم تفـرض الطـوارئ.. فتفجيـرات متـرو الأنفاق فـي بريطانيا لـم تدفع الحكومـة البريطانية لفـرض الطوارئ، ولا حوادث الإرهاب في موسـكو منذ شـهور دفعت روسـيا لفرض حالة الطوارئ، وأعتقد أن مصر تسـتطيع أن تعيش بشـكل طبيعي جدًّا دون طوارئ، على أن يكون الأمن فيها طبيعيًّا منتبها للشارع قدر اهتمامه بأمن النظام، وعلى أن تكون العلاقة بين الشعب والحكومة علاقة طبيعية تقوم على أساس من الاحترام. لا أدرى على وجه التحديـد مـا الإنجاز الذي تحقـق بفرض حالـة الطوارئ عاميـن إضافيين

حتى يتفاخر به أحمد عز على هذا النحو؟ ولا أدرى لماذا قدمت الحكومة الطلب لمجلس الشعب مادامت تكرهه؟ ولا أدري أي منجزات نحافظ عليها بقانون الطوارئ؟ ولا أدري ما الفارق بين قانون الطوارئ العام، وقانون الطوارئ بالإرهاب والمخدرات فقط؟

الناس دي بتضحك على مين؟

15 / 5 / 2010 – المصري اليوم

# سيادة وطنية تحت الطلب

رفضت مصر بكل إباء وشمم وجود مراقبين دوليين لمتابعة الانتخابات التي تجرى على أرضها غدًا، واعتبرت مصر الرقابة الدولية على الانتخابات مساسًا بالسيادة الوطنية حسب التصريحات الرسمية. ولا يملك المرء حينما يسمع أن هناك مساسًا بالسيادة الوطنية إلَّا أن يمتثل ويخشى على البلد من هذا الاستعمار الذي جاء هذه المرة في صورة مراقبين دوليين لاحتلال أراضينا وفرض إرادتهم علينا!!

وحينما بحثتُ في الكتب والمراجع التي تهتم بالعلوم السياسية، وجدت أن مفهوم السيادة الوطنية يتطور بمرور الزمن، ويتراوح هذا المفهوم بين سيادة الحاكم والشعب والبرلمان، فإما أن تكون هي السلطة العليا المسيطرة على البلاد، أو قوة الدولة داخل حدودها وقدرتها على تطبيق القوانين بها، وقدرتها على الدفاع عن حدودها الوطنية.

وظل التطور في مفهوم السيادة الوطنية مستمرًا حتى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه، وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش

الأب عـن مولد نظام عالمي جديد أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكيـة، وسـواء قبلنا ذلك أم لم نقبلـه، أصبح هذا النظـام حقيقة واقعة لا نملك إلّا التعايش معها رغم تعارض المصالح واختلاف الرؤى في كثير مـن الأمور، واختلـف مفهوم السـيادة الوطنية، فأصبحـت هناك تدخلات دولية فـي الملفات الداخليـة الخاصة بحقوق الإنسـان والحريات العامة، وأصبـح الإعـلام حرًّا عابـرًا بتأثيـره الحدود والقـارات، بل أصبـح العالم يتهافـت على توقيع معاهدات لتحريـر التجارة، وتتنازل الدول عن قوانينها المحليـة من أجل الدخـول في هذه المعاهدات، والأهم هو ذلك التوسـع الملحـوظ خـلال العقديـن الماضييـن في عمليـات حفظ السـلام، حيث تدخـل دول بقوات عسـكرية إلـى داخل حدود دول أخرى تشـهد توترات وصراعات، وقد شـاركت مصر في بعض هذه المهام، وتكون هذه القوات غالبًا محل تقدير من الدولة التي تشـهد توترًا، ولم نسـمع أن أحدًا من هذه الدول اتهم تلك القوات الدولية بأنها تنتهك السيادة الوطنية لبلده.

ومـن بين مظاهر هذا النظام العالمي الجديد وجود مراقبين دوليين عند إجـراء أي انتخابات ديمقراطيـة، وأصبحت الدول تتفاخـر بدعوة مراقبين دولييـن لأن فـي ذلك دليلًا علـى نزاهة الانتخابـات وتعبيرًا عـن أنها دولة ديمقراطية حقيقية، وأنها لا تخشـى اكتشـاف المراقبين بعض أوجه الخلل فـي انتخاباتها حتى تسـتفيد منها عند إجراء انتخابـات مقبلة، وبالطبع يحق للدولـة التـي تجـري الانتخابـات أن ترفـض مراقبيـن بأعينهم، فالشـعب المصري مثلًا لا يقبل وجود مراقبين إسرائيليين على أرضه، ويحق للدولة أيضًا رفض مراقبين ممثلين لمنظمات معينة ذات توجهات مشـبوهة، وهنا

يتحقق مبدأ مهم وهو أن الرقابة الدولية على الانتخابات ليست فرضًا على الدولة قدر ما هي دليل على رغبة الدولة في إجراء انتخابات نظيفة.

فإذا كانت مصر الرسمية قد اتخذت موقفًا حازمًا وصارمًا رافضًا لوجود مراقبين دوليين، فلابد أن نسأل أنفسنا عدة أسئلة، هل تستطيع مصر أن تغير النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، وتحل محله نظامًا عالميًا آخر متعدد الأقطاب مناسبًا لها، أم هل تريد مصر أن تنفصل عن المجتمع الدولي فتصبح دولة معزولة معدومة التأثير علمًا بأنها لو اختارت ذلك فلن تستطيع أن تقي نفسها من آثار هذا المجتمع الدولي الجديد الذي حلّ على العالم كله بآلياته ووسائله؟ ولو كان الأمر كذلك فلماذا قبلت مصر مشاركة بعض المصريين في الرقابة على انتخابات في دول أخرى، وشاركت في بعض المهام تحت لواء النظام العالمي الجديد الذي تمثله الأمم المتحدة وتهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية؟

والحقيقة التي يجب أن نعلمها جيِّدا، أن منع المراقبين الدوليين من مراقبة الانتخابات المصرية لن يمنعهم من كتابة تقارير عن الانتخابات المصرية، ولن يستطيع أحد إخفاء سلبية من السلبيات التي ستظهر في الانتخابات.. خصوصًا أن منع المراقبين الدوليين من المشاركة يعتبر دليلًا على عدم وجود رغبة في إجراء انتخابات نزيهة من الأساس، فالمبدأ العام أن إخفاء الحقيقة يبدأ بإسكات الرأي.

المشكلة أن الحكومة المصرية تفكر بطريقة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال، ظنًا منها أن أحدًا لا يراها، وظنا أنها أذكى من الآخرين، وهي تتعامل مع الشعب المصري باعتباره شعبًا أميًّا لا يدرك، وعاطفيًا يسهل

التلاعب بمشاعره، وتتعامل أيضًا مع المجتمع الدولي بالطريقة نفسها، وحتى نكون دولة متزنة ومحددة وواضحة لابد أن نتفق على المفاهيم الأساسية، وأول هذه المفاهيم التي يجب التوافق على تعريف عام لها هو السيادة الوطنية المصرية، فلا أعرف كيف تصدر الدولة المصرية الغاز لإسرائيل رغم الرفض الشعبي العارم، وتعتبر ذلك لا يمس السيادة الوطنية، وتمنع بعنف الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية حفاظًا على نفس السيادة الوطنية؟! عمومًا: سنكتشف الحقيقة غدًا.

27/ 11/ 2010 – المصري اليوم

# حينما ارتفع الصليب دون الهلال

ليس منا من لم يشعر بالأسى والألم من حادث ليلة رأس السنة الذي وقع أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية، ومن لم تهتز مشاعره من هذا المشهد، لا ينتمي للإنسانية، ولكنني على قدر كربي من هذا الحادث المزعج، أزعجتني أيضًا بعض التوابع التي تحمل معاني خطيرة على مستقبل الوطن الذي يجمعنا، ولا يمكن أن يمر الحادث وتوابعه ونحن متألمون عاطفيًّا دون أن نشغل عقولنا بدروسه لنستفيد منها ونعمل على منعها.

أولا: الحادث أكد أن مصر ليست بعيدة عن الإرهاب، ومخطئ من ظن أن الحادث كان يستهدف المسيحيين وحدهم، وإلَّا تصبح النظرة سطحية وضيقة للغاية، والمؤكد أن مخططي هذه العملية الغادرة درسوا الموقف جيِّدًا، واختاروا موقع التنفيذ بعناية، واستهدفوا ضرب الوطن كله بإثارة فتنة بين المسلمين والمسيحيين، وهو مالم يدركه البعض بسبب الغضب العارم وهول مشهد الجثث والأشلاء.

**ثانيًا**: إن المسيحيين من أبناء هذا الوطن لديهم مشكلات لم يتم حلها، وهم يشعرون بألم شديد من تجاهل مشكلاتهم، وهم محقون، ولكن لا يمكن فصل ذلك عن نمط الإدارة العام لشؤون الدولة في العقود الأخيرة، والذي ينتهج سياسة اللاقرار في كل موقف، ويعتبر مجرد إطفاء النيران حلًّا للمشكلات ونوعًا من الاستقرار دون أن يبحث عن حلول جذرية لأية مشكلة، وغالبية المشكلات التي يعاني منها المواطنون المصريون جميعًا لم تجد حلًّا، وأصبحت مزمنة، وزادت حدتها وتعقيدها، وهذا يستوجب نمطًا مختلفًا في إدارة شؤون الدولة لحل هذه المشكلات ومنها مشكلات الأقباط.

ثالثًا: إن عددًا كبيرًا من المسيحيين من أبناء هذا الوطن مع استمرار التجاهل لمشكلاتهم، فقدوا الشعور بالدولة، وحلت الكنيسة لديهم محل الدولة، وأصبحوا يعتبرونها حصنًا يلجأون إليه للتعبير عن الرأي والشكوى، فتحولت من دار للعبادة إلى دار لممارسة السياسة، وأصبحنا نسمع عن تظاهرات داخل الكاتدرائية للتعبير عن الغضب القبطي من الدولة، بدلًا من أن تكون الكنيسة نفسها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وهذا خطير للغاية، إذ يعزز روح الفرقة والشتات، ويرسخ مفهوم اختلاف المصالح داخل الوطن الواحد.

رابعًا: البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية محل ثقة واحترام المصريين جميعًا- مسلمين وأقباطًا- كرمز ديني مهم وعاقل، قد أرجع في حواره مع كاتب هذه السطور منذ أيام بعض تصرفات المتظاهرين إلى وجود «مندسين» بينهم، ولابد أن نعرف نوعية هؤلاء المندسين، ومواصفاتهم، وكيفية وأسباب اندساسهم وسط المتظاهرين.

خامسًا: مصر عاشت تاريخها كله لا تعرف تطرفًا ولا طائفية، وكنت أزهو دائمًا بصور القساوسة مع الشيوخ أثناء ثورة 1919، حينما كانوا يقودون المظاهرات حاملين الأهلة والصلبان تعبيرًا عن وحدة الوطن في مواجهة الأخطار والمحن، ولكن هذا الحادث الأخير دفع مجموعات من الشباب القبطي الغاضب للخروج في مظاهرات تحمل الصليب فقط تعبيرًا عن أن الأقباط فقط هم المتضررون من الحادث، وهذا خطأ فادح، ولم يكن الغضب في بعض هذه المظاهرات من الإرهاب الغادر، ولكن الهتافات والمطالب التي انطلقت منها عكست ضيقًا من الحكومة ورفضًا لبطء العدالة في قضايا مثل حادث نجع حمادي، وانتقادا للتضييق في بناء الكنائس، كما حملت بعض الكراهية للمسلمين باعتبارهم مسئولين عن الحادث، والحقيقة أن لديهم حقًّا في بعض الأمر، فلا أؤيد بطء التقاضي في أية قضية، ولا أرى مانعًا من أن يبني المسيحيون كنائسهم وفقا لنسبة السكان في كل منطقة، إلَّا أن الربط بين الحادث وهذه المطالب لم يكن موفقا.

أما اعتبار أن الحادث له صفة إسلامية فهذا مرفوض جملة وتفصيلًا، فالإسلام حرَّم قتل النفس، والمسيحيون بالنسبة للمسلمين أهل كتاب، ولايمكن هنا التذرع بمن أفتى بغير ذلك في فضائيات الفتنة، وأخطر ما في هذا الأمر أن الفئة العمرية التي شاركت في تلك المظاهرات تتراوح بين 17 و25 عامًا، وهذا مؤشر خطر حيث إن هناك جيلًا من المصريين قادم لم ينشأ على المحبة والتسامح، وفى هذا مساس واضح بالوحدة الوطنية التي يرتكز عليها الأمن القومي المصري، ولولا مبادرات بعض العقلاء

بالخروج في مظاهرات مشتركة تحمل الهلال مع الصليب في وجه الإرهاب، لكانت الصورة الحالية قاتمة للغاية.

هذه بعض الملاحظات التي لا ينبغي تجاهلها على الإطلاق، فالوطن يتسع للجميع، وعلينا أن نعي جيِّدا أن المنطقة تتعرض لخطر التقسيم على أساس طائفي، ولا يجب أن ينجح أحد في الدفع بنا إلى هذا المصير، وهذه مسئولية كل مؤسسات الدولة بما فيها الكنيسة والأزهر.

8/ 1/ 2011 - المصري اليوم

# حكمت.. فظلمت.. فخفت.. فهربت

لا يمكـن أن تمـر أحـداث تونـس دون أن نتعلم من دروسـها ونتفهمها جيِّـدًا، حكامًـا ومحكوميـن. فالأحمـق فقـط هـو مـن لا يسـتوعب هـذه الدروس، ويتخيل أن تكرار أحداث تونس في دول أخرى كلام فارغ مهما كانت الفروق بين تونس وهذه الدول.

من أهم هذه الدروس أن الشـعوب مهما اسـتكانت وهدأت، فهي تثور وتنتفـض، وكلمـا ظـن حكامهـا أنهم قـادرون على شـعوبها، تظهـر دائمًا مفاجـآت، ومهما كانت قبضة الأمن قوية ومسـيطرة وحاكمة، لا يمكن أن تقوى بعدتها وعتادها على مواجهة غضب شعب بأكمله.

وثاني الدروس أن الديمقراطية ضمان للحاكم والمحكوم على السواء، فلـو ظن حاكم أن البطش والعنف والقهر أدوات مهمة لضمان الاسـتمرار في الحكم، فهو بالقطع واهم، فالنار تأتي من مستصغر الشرر، وقد يتسبب انتحـار شـاب يائـس من حياتـه وفاقـد الأمل في مسـتقبله في ثورة شـعبية لا يستطيع الرئيس وحراسه أن يقفوا في وجهها، وقد يكون محظوظًا فيهرب

في الوقت المناسب، كما حدث مع «زين العابدين بن علي»، أو يفتك به الشعب الغاضب إذا تأخر هروبه، والديمقراطية تضمن أداء الحاكم أمام الشعب وتضمن له الاحترام وقت خروجه.

وثالث الدروس أن المنافقين المحيطين بأي رئيس هم أول من يبيعونه وقت الخطر، فيتبرأون منه، ويكشفون أسراره التي كان يخفيها عن الجميع أمام الجميع، ويفضحون تراجعاته وهزائمه التي كان يصورها للشعب على أنها إنجازات وانتصارات، وتنال الفضائح أسرته أيضًا، وهو لا يستطيع حتى أن يدافع عن نفسه، ويتحول الإمبراطور إلى هارب من شعبه ومرفوض من الشعوب الأخرى، وبعد أن كانت كاميرات الإعلام تلتف حوله كلما راح أو جاء، يخشى أن تلمحه أي كاميرا ولو كانت في تليفون محمول.

ورابع الدروس أن الشعب له رأي، وكلمة الشعب يجب أن تسمع وتؤخذ بعين الاعتبار، فالشعب هو صاحب السيادة وليس عبدًا عند الحاكم، فلو أن الشعب استنكر غلاء الأسعار وضعف الرواتب وزيادة الضرائب وارتفاع نسبة البطالة وتدهور مستوى المعيشة وتزوير الانتخابات، فلا يملك الحاكم الراشد إلّا أن يهتم ويبحث، وألّا يرتكز على تقارير معاونيه وأصحاب المصالح فقط، فيشعر الناس بأنه معهم ومنحاز لهم فعلًا لا قولًا.

22 / 1 / 2011 – المصري اليوم

# ملحق رقم (1)

## وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 6 أغسطس 2011

إعلان المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة

نحن جماهير شعب مصر الحر، على هذه الأرض الطيبة منذ فجر التاريـــــــخ؛

- اعتزازا بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية،
- واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة،
- وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية،
- واستلهاما لروح هذه الثورة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة،
- واستيعابا للدروس المستفادة من تجارب الماضي القريب، ورغبة في إعادة توحيد الصف واستعادة روح الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة التي تلاقت بميادين التحرير في كل المحافظات، وما يتطلبه ذلك كله من التوافق والاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسمو بمقومات الدولة وبالحقوق والحريات العامة وتحصنها وتضمن حمايتها وعدم المساس بها،

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة على النحو التالي.

أولا –المبادئ الأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية موحدة تقوم على المواطنة وحكم القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة.

والشعب المصري يعتز بتاريخه الفرعونيوالقبطيوالإسلاميوالحديث

وهو جزء من الأمة العربية، ويتمسك بانتمائه الإفريقي ودوره الأصيل في الحضارة الإنسانية.

2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع.ومبادئ شرائع غير المسلمين هي المصدر الرئيس للتشريعات المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

3. النظام السياسي للدولة جمهوريديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة فيا بينها، وتعدد الأحزاب السياسية ، والتداول السلمي للسلطة ، ووضع حد أقصى لمدة شغل المناصب السياسية التنفيذية ، والربط بين تولي المسئولية والخضوع للمساءلة والمحاسبة ، وحق المواطنين في مباشرة العمل السياسي وإنشاء الأحزاب السياسية بالإخطار، بشرط عدم استنادها إلى أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان، كما يحظر ممارسة الأحزاب لأى نشاط ذي طابع عسكري.

4. السيادة للشعب وحده وهو مصدر كل السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات، والانتخابات الدورية النزيهة، عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر وتحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن حق الترشح والتصويت وعدالة التمثيل على قدم المساواة بين المواطنين، دون أي تمييز أو إقصاء.

5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة.

6. استقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

7. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف الى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة ، وحماية المستهلك، وضمان عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين.

8. تلتزم الدولة بحماية الملكية العامة للمرافق القومية وسائر الثروات والموارد الطبيعية للدولة المصرية وأراضيها ومقومات التراث الوطنيالماديوالمعنوي.

9. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة ، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

2

10. الدولة وحدها هيالتي تنشيء القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه . ولا يجوز لأى هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ثانيا –الحقوق والحريات العامة

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وعلى الدولة واجب احترامها وحمايتها، ولا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المهينة أو الماسة بكرامته.

12. جميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

13. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.

14. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها، إلا بحكم قضائي ولأسباب تتعلق بالأمن القومي وفقا لمفهومه في مجتمع ديمقراطي حر.

15. لكل إنسان حرية التفكير وحرية الرأي والتعبير في المجال الخاص والعام، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير.

16. حرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، ويحظر فرض الرقابة عليها أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة .

17. لكل إنسان حق المشاركة في الحياة الثقافية بمختلف أشكالها وتنوع صورها، وحرية ممارسة الأنشطة الثقافية والفنية وإنتاجها ونشرها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

18. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية، بما فيها حرية البحث العلمي وحرية الإبداع والابتكار، كما تضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

3

19. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة، بما في ذلك حياة أسرته ومسكنه وشرفه وسمعته، ومراسلاته ومحادثاته التليفونية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال. ويضمن القانون حماية هذه الحقوق، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

20. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض على أي مواطن أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بموجب أمر قضائي مسبق واستنادا للقانون. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته قانونا في محاكمة علنية عادلة أمام قاضيه الطبيعي. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة.

21. الحق في الملكية الخاصة مكفول، ولا يجوز المساس بهذا الحق إلا استنادا للقانون وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.

22. تكفل الدولة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، دون أي تمييز.

23. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز. كما تلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية.

24. لكل مواطن حق تولي الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها وذلك دون أي تمييز.

25. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، بما في ذلك الحق في الغذاء الصحي والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، وله الحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

26. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية المصرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا، والقبول في التعليم العالي قائما على أساس المساواة وتكافؤ الفرص بصرف النظر عن الإمكانيات المالية. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية ، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.

27. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة ، ولهم الحق في إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية والروابط والاتحادات والتجمع والتظاهر السلمى دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

ثالثا – الضمانات الدستورية للمبادئ والحقوق والحريات

28. المبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ملزمة، ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها أو تقييدها عند وضع أو تعديل الدستور.

29. لأى من الأحزاب السياسية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والجمعيات والمؤسسات الأهلية المشهرة وفقا للقانون والنقابات المهنية والعمالية الحق في اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية النص الذى يتعارض مع أي من المبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان.

30. للمحكمة الدستورية العليا اختصاص مراقبة الوحدة العضوية للدستور في حال تعديله بالمخالفة للمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

31. تعتبر المبادئ والأحكام التي تتضمنها اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر في مرتبة أعلى من التشريع العادي.

32. يحظر تأويل أو تفسير أي نص في هذا الإعلان على نحو يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما انضمت إليه مصر من مواثيق وعهود واتفاقيات دولية معنية بحقوق الإنسان، أو على نحو يجيز لأى من سلطات أو مؤسسات الدولة أو لأى جماعات أو أفراد القيام بأي عمل يهدف أو يؤدى الى إهدار ما ورد بهذا الإعلان من مبادئ وحقوق وحريات أو يؤدي للانتقاص منها أو الإخلال بها.

33. يكون اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة التي تتولى إعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد من غير أعضاء مجلسي الشعب أو الشورى ، وأن يضمن تنوع خبراتهم في المجالات القانونية والسياسية والعلمية والثقافية، وعدالة تمثيلهم لكل أطياف الشعب المصري ، وذلك بمراعاة المعايير الواردة بالملحق المرفق . وفى جميع الأحوال ، تلتزم هذه الجمعية التأسيسية ، في أدائها لمهمتها ، بالمبادئ والحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان .

5

# ملحق رقم (2)

## وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 13 أغسطس 2011

إعــلانالمبادئ الأساسيةلدستور الدولة المصرية الحديث

اعتزازا بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنيـة وسـلام البشريـة، واسـتلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولـة القـانون بمقوماتهـا المدنيـة الديمقراطية الحديثة، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغيأي حال من الأحـوال المصـادرة عـلى إرادتـه بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونها الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها أو غيره حيث تكفي إرادة الشعب.

وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من ينـاير 2011في الحريـة والكرامـة الإنسـانية والعدالـة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثـورة التـي توحـد حولهـا المصريـيون بأطيـافهم المتنوعـة، واحترامـا ووفـاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

وذلك على النحو التالي.

أولا –المبادئالأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحريـة والعـدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربيـة، يعمـل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصـدر الـرئيس للتشريـع. ولغـير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السـلطات، يمارسـها مـن خـلال الاسـتفتاءات والانتخابـات النزيهـة، تحـت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوريديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتـداول السـلمي للسـلطة، و تعـدد الأحزاب السياسية وإنشائها بالإخطار، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

6

5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي

تفرقة. واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطنيالماديوالمعنوي.

7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.

8. مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، تعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.

9. الدولة وحدها هيالتي تنشئ القوات المسلحة، وهى ملك للشعب، ومهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه. ولا يجوز لأى هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ثانيا –الحقوقوالحرياتالعامة

10. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك. ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعى الحماية.

7

11. تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دور العبادة.

12. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها، إلا بحكم قضائي مسبب.

13. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري،ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.

14. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

15. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

16. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري إلا في الجرائم النظامية المتصلة بالقوات المسلحة.

17. الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.

18. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز. وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن حق تولى الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.

8

19. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

20. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.

21. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

9

# ملحق رقم (3)

## وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 1 نوفمبر 2011

مســـــــودة

إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازاً بنضالنا عبر تاريخنا العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها المدنية الديمقراطية الحديثة، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغيأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونها الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها أو غيره، حيث تكفى إرادة الشعب.

وضماناً لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراماً ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة.

فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

وذلك على النحو التالي:

أولاً: المبادئ الأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية.

3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقاً لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوريديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، ونظام تعدد الأحزاب، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو فئوي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أي تفرقة. واستقلال القضاء ضمانة أساسية لمبدأ خضوع الدولة ومؤسساتها للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة. وتختص المجالس العليا للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشئونها ويجب موافقتها على مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.
6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطنيالماديوالمعنوي.
7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الإفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هيالتي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحافظ على وحدتها وحماية الشرعية الدستورية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو

شبه عسكرية. ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل مايتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أنيتم إدراجها رقماً واحداً في موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب.

*10*. ينشأ مجلس يسمى "مجلس الدفاع الوطني" يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى. والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون، كما تنظم التعبئة العامة بقانون.

ثانياً- الحقوق والحريات العامة

*11*. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك . ويجوز تقرير بعض المزايا للفئات التي تستدعي الحماية.

*12*. تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية،وتحمى دور العبادة.

*13*. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، إلا بحكم قضائي مسبب.

*14*. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري، ويحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.

15. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

16. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

17. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

18. الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.

19. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية. ولكل مواطن الحق في تولي الوظائف العامة، متى توافرت فيه شروط توليها.

20. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

21. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزامياً. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.

22. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

# ملحق رقم (4)

## وثيقة إعلان المبادئ الدستورية الصادرة في 15 نوفمبر 2011

إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة

اعتزازا بنضال الشعب المصري عبر تاريخه العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية والإخاء الإنساني وسلام البشرية ، واستلهاما لما قدمناه للحضارة الإنسانية ، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة .

وإدراكا بأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة في ضمير المجتمع وفى الدساتير المصرية المتعاقبة ، وضمانا لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، واستلهاما لروح هذه الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة ، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم في ثوراته المتعاقبة . وإدراكاً بأن الشعب هو مصدر السلطات ، ولا ينبغي المصادرة على إرادته بأي حال من الأحوال ، وأن الإعلان الدستوريفي مارس الماضي فيه ما يكفى لإدارة المرحلة الانتقالية ، وأن هذه الوثيقة ووثيقة الأزهر وغيرها من الوثائق تعد مبادئ استرشاديه لمشروع الدستور الذى سيوضع على هديها ويعرض على الشعب في نهاية المطاف ليقول كلمته في الاستفتاء عليه ، وتشكل بهذا المعنى التزاماً أدبياً من الموقعين عليها.

فإننا نؤكد المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامةلدستور الدولة المصرية الحديثة النحو التالي

أولاً : المبادئ الأساسية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتهاالشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسللتشريع. ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهاالدينية.

15

3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أيتمييز أو إقصاء.

4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات ، والتداول السلمي للسلطة ونظام تعدد الأحزاب شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.

5. سيادة القانون أساس الحكم فيالدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.وتختص الجمعيات العامة للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشئونها ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.

6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة ، التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين ، وتشجيع الاستثمار ، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة ، وحماية المستهلك وكفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين . وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطنيالماديوالمعنوي.

7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة ، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات ، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه .

8. مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها ، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه ، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتساهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب .

9. الدولة وحدها هيالتي تنشئ القوات المسلحة ، وهي ملك للشعب ، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة .والدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد

إجباري.ينظم القانون التعبئة العامة كما ينظم القانون القضاء العسكري ويحدد اختصاصاته ، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشئونها التفصيلية المتصلة بالأمن القوميوالتي يجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها ، والقوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية .ويكون لها مجلس أعلى يختص دون غيره بالنظر في كافة شئونها، ويؤخذ رأيه في التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها.ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة .

10. ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني ، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بالأمن القومي ووسائل تأمين البلاد وسلامتها . . ومناقشة ميزانية القوات المسلحة ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطني واختصاصاته الأخرى .ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس الشعب.

ثانياً: الحقوق والحريات العامة

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك.

12. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمى دورالعبادة.

13. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها إلا بحكم قضائيمسبب.

14. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة ، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري .

15. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

16. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الالكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة.

17. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائيمسبق. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فيالقانون. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، إلا في الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري.

18. الملكية الخاصة مصونة، لا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل. وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني .

19. الحق في العمل مكفول ، وتعمل الالعامة،توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز ، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية . ولكل مواطن حق في تولى الوظائف العامة ، متى توافرت فيه شروط توليها .

20. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

21. لكل مواطن الحق فيالتعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا. وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية ، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية .

22. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان .

23. المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذه الوثيقة تعد توافقاً وطنياً وميثاق شرف يسترشد به عند وضع الدستور الجديد.



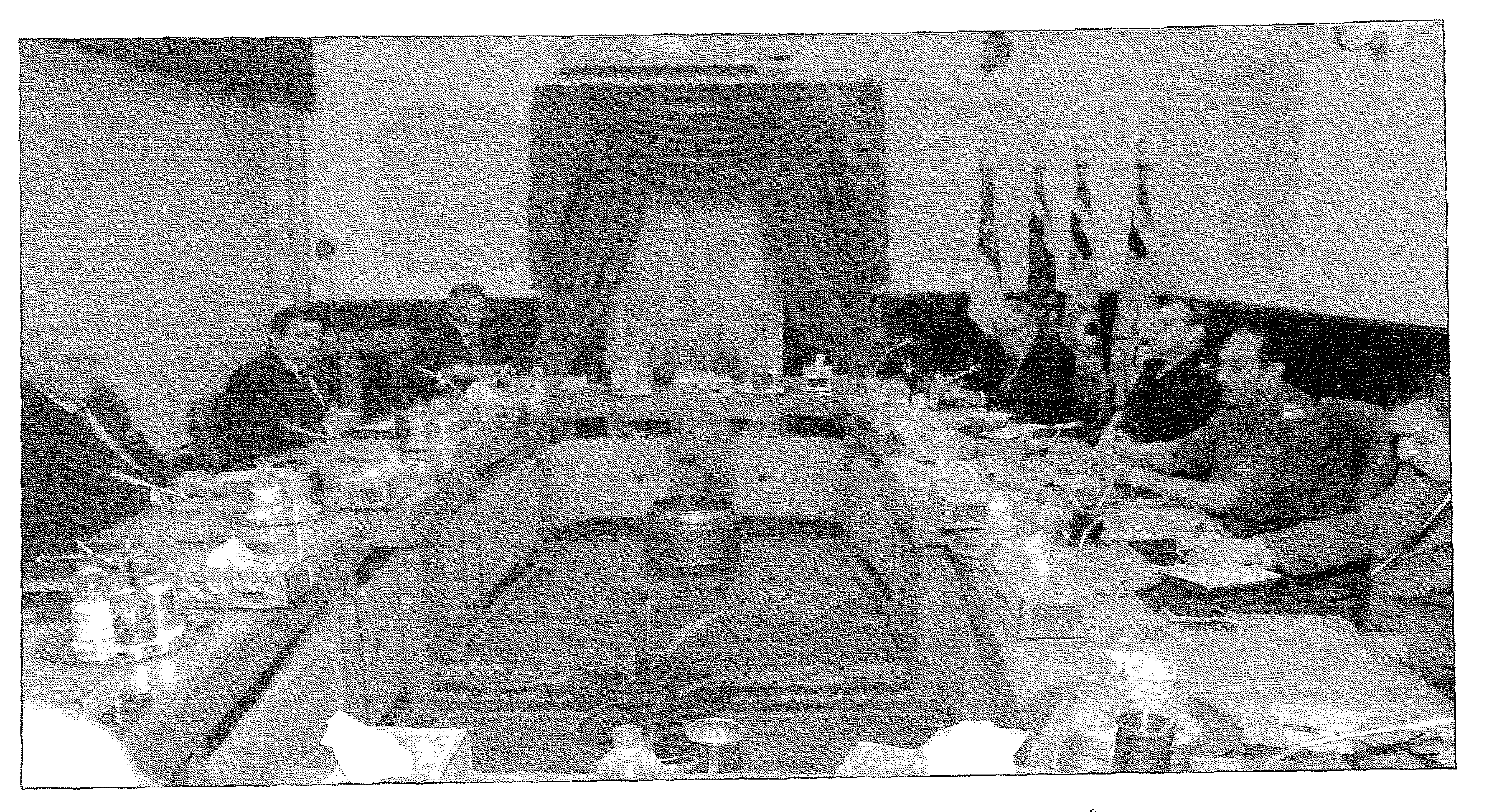
المشير طنطاوي أثناء أدائي اليمين الدستورية يؤكد اهتمامه بمشاكل الإعلام ويبدي استعداده للتعاون في حلها.



حوار جانبي مع المشير طنطاوي والفريق عنان حول أوضاع الإعلام في مصر خلال احتفالات القوات المسلحة بأعياد أكتوبر



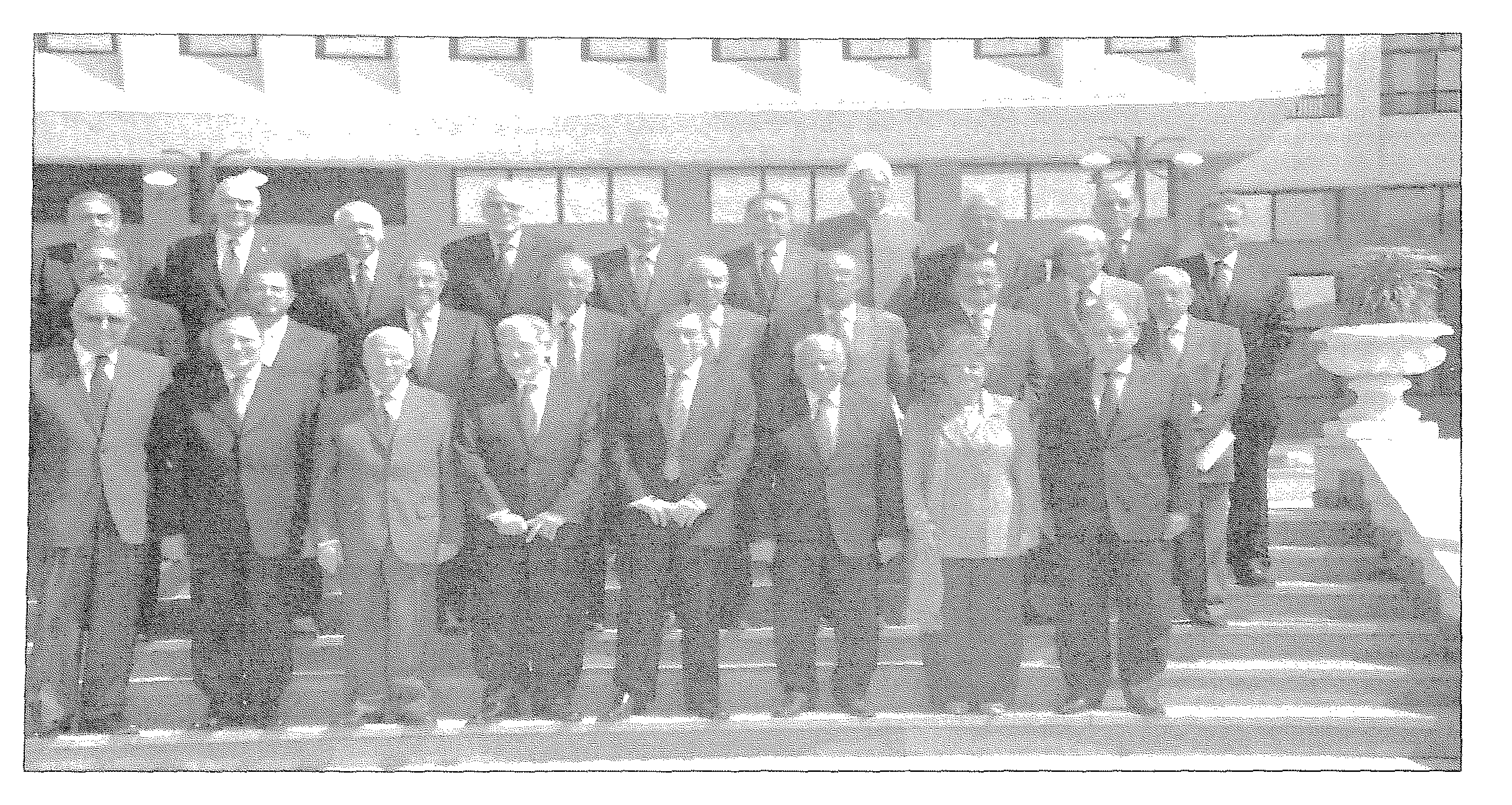
حديث جانبي مع الدكتور عصام شرف عقب نهاية إحدى المناسبات حول مشاكل الإعلام.



اجتماع بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة مديونية اتحاد الإذاعة والتليفزيون وبعض القضايا المالية الأخرى



مقابلة مع قداسة البابا شنودة الثالث لتقديم واجب العزاء في ضحايا مذبحة ماسبيرو.



صورة جماعية لحكومة الدكتور عصام شرف الثانية عقب أداء الوزراء الجدد لليمين الدستورية

# المحتويات

"كما علمت بعد ذلك أن اللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة التقى بالدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا بعلم المجلس العسكري، وأبدى استعداده للموافقة على تولي رئاسة الحكومة بشكل غير رسمي، وأن يختار وزراءه بالتعاون مع المجلس العسكري، إلَّا أن المشير ظل عند موقفه الرافض للدكتور البرادعي تمامًا".

هذا الكتاب هو بعض من الحقيقة.. وهو البعض الذي شهدته وشاركت فيه.. وهناك بعض آخر من هذه الحقيقة لم أكن قادرًا على رؤيته، ولم أكن مشاركًا فيه.. وفضلت في هذا الكتاب أن أتناول ما عرفته وما دار أمامي فقط أو شاركت فيه. وللأسف فإن معظم هذه الأحداث تم تناولها إعلاميًا بصورة مشوهة ومضللة.

أسامة هيكل



9 789774 271670

الدار المصرية اللبنانية